

RE

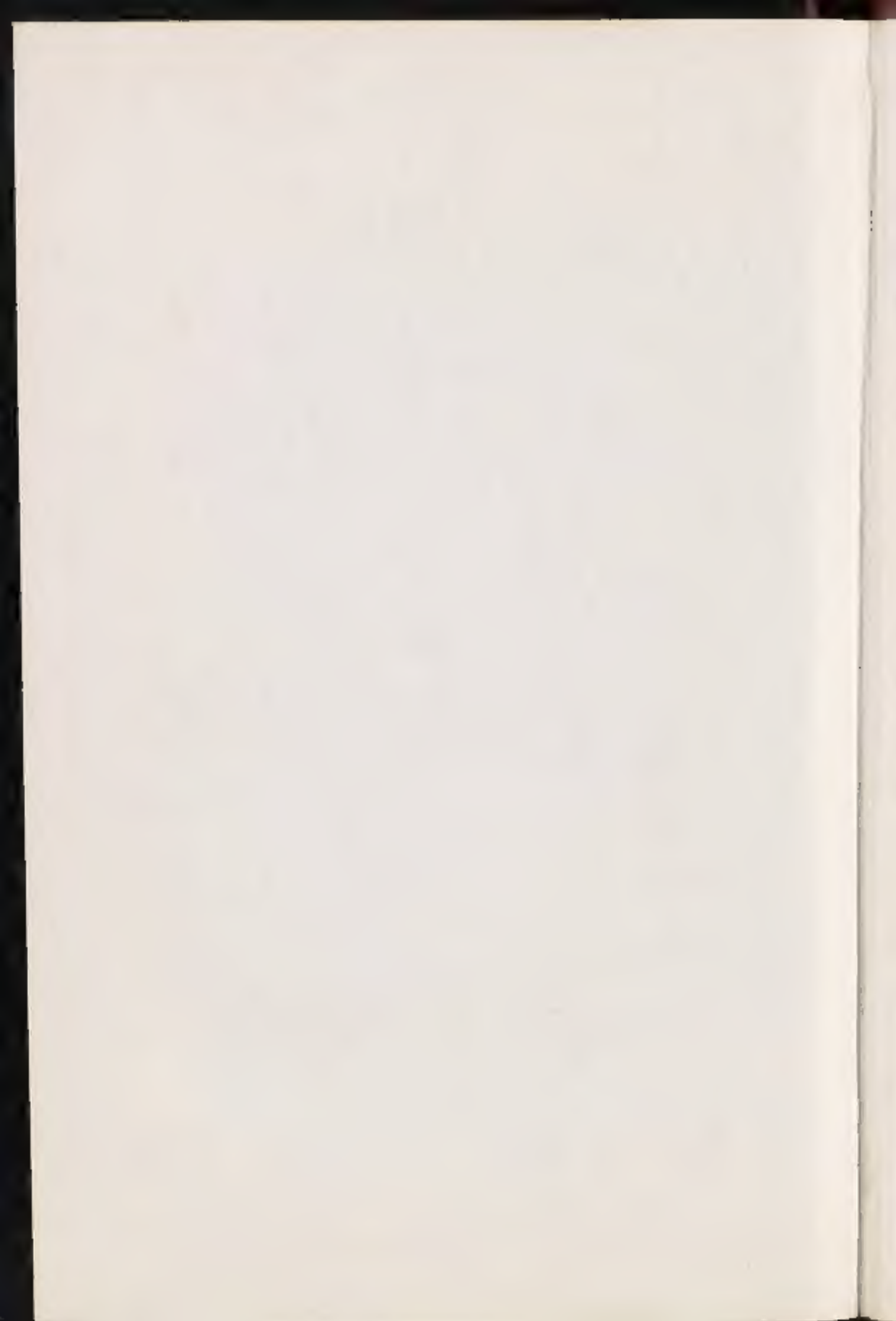
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



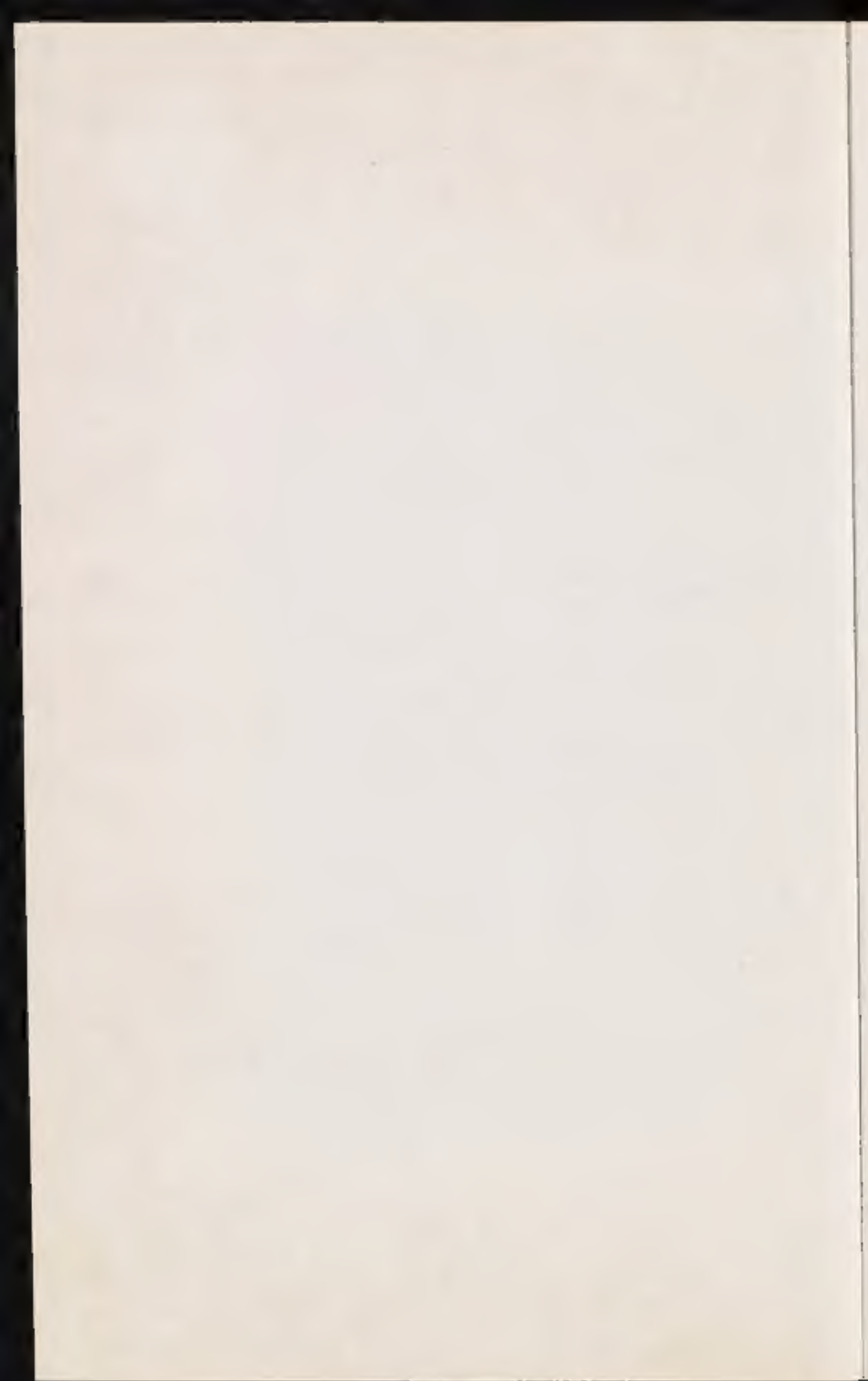
0023876468

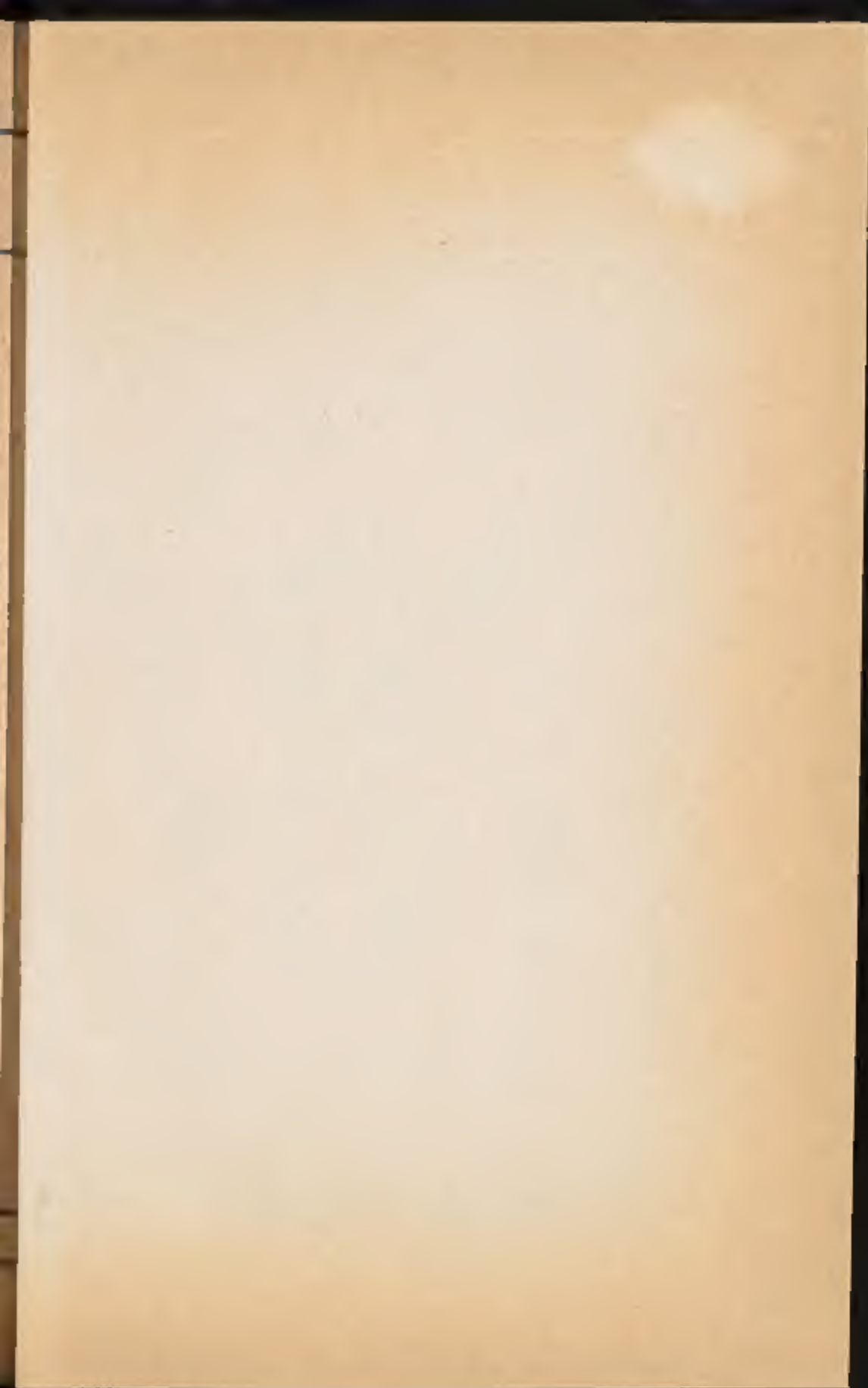
4e898164

0100









جامعة الزيتونة
مجمع الدراسات العربية العالية

الصحافة في العراق

محاضرات

ألقاها

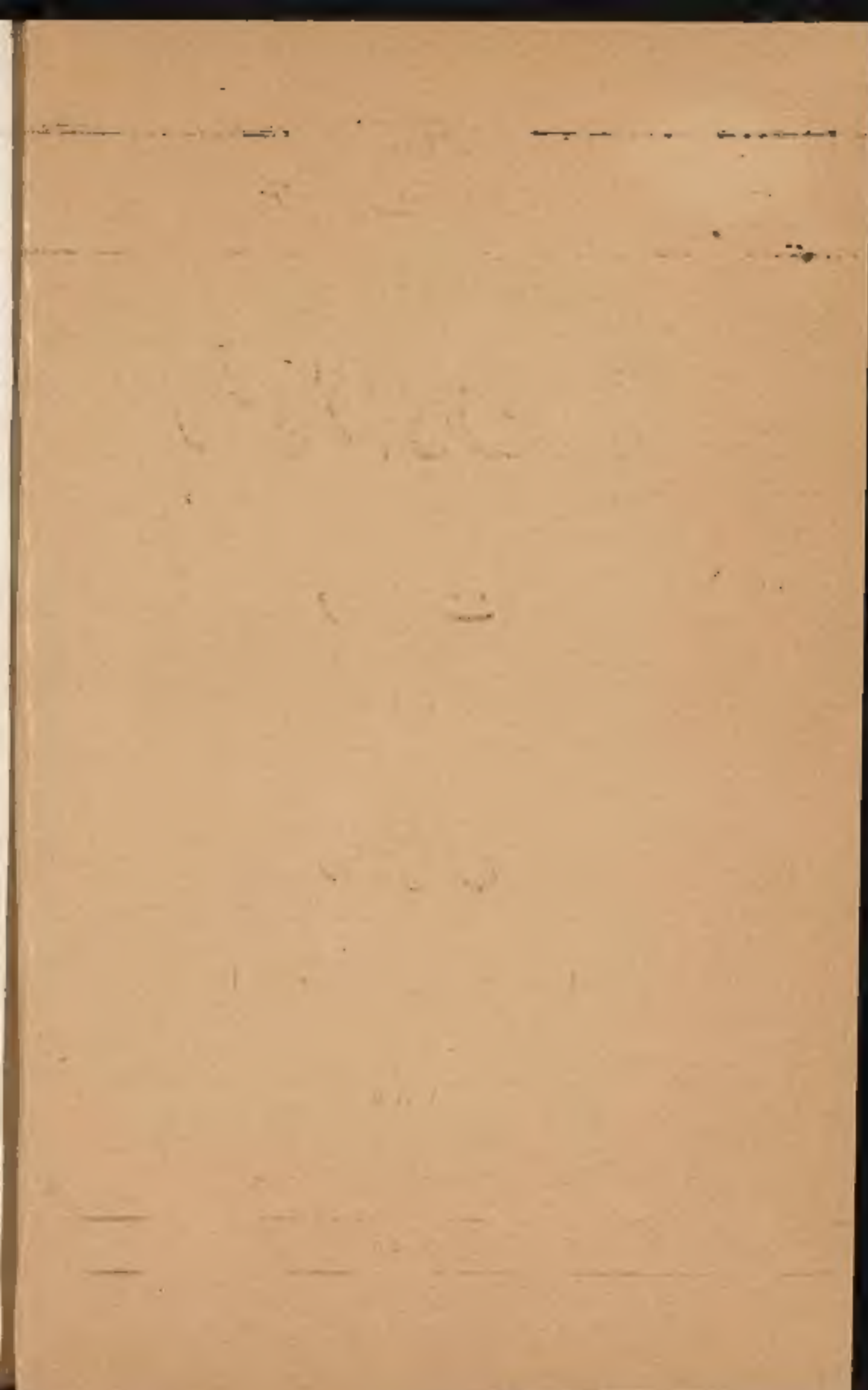
الأستاذ

رفايل بطي

[على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية]

١٩٥٥

١٩٥٥



الصحافة في العراق

Handwritten text, possibly a signature or title, in cursive script.

جامعة الدول العربية

معه الدراسات العربية العالية

الصحافة في العراق

محاضرات

ألقاها

الأستاذ

رفايل بطي

[على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية]

١٩٥٥

١٩٥٥

100
100
100

تمهيد

سأحاول في هذه المحاضرات أن ألم بالمأما وأفياً بنشأة الصحافة في العراق وتطورها . وما كان لها من الآثار في صفحات الحياة في العراق من سياسة واجتماع وأدب . وبذهي أن نتناول الموضوع من ناحية الإستعراض وسرد الوقائع بما يقتضيه البحث العلمي الصرف من حياد ودقة .

وتاريخ الصحافة لكل شعب يمثل جانباً من حياة ذلك الشعب في الحقيقة التي وجدت فيه صحافته . وتتجلى أهمية هذا التاريخ في واقع الحركة التعليمية في العالم الذي سبقنا في هذا المضمار ، حيث وجدت له صحافة . ففي أمريكا مثلاً . وضعت مادة تاريخ الصحافة في منهج بعض المدارس المعنية بهذه الشؤون منذ سنة ١٨٦٩ بينا أخذوا في تدريس الفن الصحفي في عهد متأخر ليس أبعد من سنة ١٩٠٨ عندما أسست أول مدرسة للصحافة في كولومبيا .

وقد تكونت عندي فكرة منذ زمن بعيد . أن تاريخ الصحافة العربية يصور بعض مظاهر اليقظة ودرجات النهوض للعالم العربي .

هذه الحقيقة تنطبق على كل قطر عربي .

ينحصر نطاق بحثنا في محاضرات الفصل الدراسي الخالي في : نشوء الصحافة في العراق بظهور أول جريدة بمعناها الصحفي سنة ١٨٦٩ . ونظر بعدها في صحافة العهد العثماني أي قبل أن يتفصل العراق عن تركيا ونحيط بطور الصحافة التي خلفها الجيش البريطاني المحتل . والصحف التي صدرت في ظل حكومة الاحتلال البريطانية .

ونجاء صحافة الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ .

ثم تأخذ في استعراض حال الصحافة منذ تأسيس ملكة العراق الحديثة سنة ١٩٢١ ولا سيما صحف الأحزاب السياسية .

ونلتفت إلى تنوع الصحف الأدبية والعلمية وغيرها من المجلات المختصة بالعلوم والفنون وأساليب الكتابة الصحفية ومشاركة المرأة إلى غير ذلك مما يتصل بموضوعنا . ولا بد من أن نصف العمل الصحفي وحالة الصحافة من وجوها المهنية والمادية وصفا يوصلنا إلى إدراك المرحلة التي قطعها العراقي في هذا الميدان .

كما أننا سنخصص حرية الصحافة في وادي الرافدين ببحث واف . أما الفترة التي نتحدث عنها فتبتدى بميلاد الصحافة في العراق وتنتهى بنشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

كنت أود عملاً بطريقة التعليم الجامعي أن أفتح محاضراتي باستعراض المراجع التي تستقون من بنايها متابعكم هذه الأبحاث . ولكن المؤلف أن الموضوع بكر في ما يختص بصحافة العراق . فلم يتقدم أحد إلى معالجة هذه الناحية من نهضتنا الفكرية ، معالجة علمية ، والتوفر لدراستها بما تستحقه خطورتها . وغاية ما نجد بين أيدينا بضع مقالات متشيلة المأذة أذيعت في صحف ومجلات في العراق أو الخارج اكتفى معظمها بمرء أسماء الصحف لبعض الفترات من الزمن وأسماء أصحابها وهم في الغالب محروروها . وقد جمعت رسالة طبعت في بغداد سنة ١٩٣٥ فهارس الصحافة التي ظهرت إلى ذلك اليوم . وكل ما نشر في هذا الباب لم يزد كثيراً على ما ورد عن العراق في الفهرس العام الذي جعله الفيكونت فيليب دي طرازي المجلد الرابع من كتابه تاريخ الصحافة العربية ، المطبوع سنة ١٩٣٣ .

أوائل الصحافة :

اعتاد الذين يؤرخون للصحافة عند كل أمة أن يرجعوا تاريخ الصحافة إلى عهد صحيح جداً من العصور القديمة . وإنى لأقتصر على الإلماع إلى ما يخص العراق منها .

سجل الباحث الفرنسي دو شامبور (A. De Chambure) في كتابه عن الصحافة، أثر العراق في هذا المجال، ذاكرة أن يوسفوس المؤرخ يؤكد أنه قد كان للبابليين صحف تسجل فيها الحوادث يوماً فيوماً^(١).

ولابدح في هذا الرأي. فقد حدثنا التاريخ بأن الملك حموربي - العربي النجار في مذهب بعض المحققين - كان يذبح أوامر عماله وموظفي مملكته في الأقاليم بأن يحضروا إلى بابل احتفاء بموسم جز الغنم - وهو من أعيادهم وحصد في إحدى السنوات أن النهر الفعري لم يوافق الموعد الشمس المعين جز الغنم، فأذاع الملك في مثليه كلهم موعداً إليهم بأن يسموا الشهر المذكور أيلول الثاني وهذا نوع من المراسيم الملكية قد نشرت عندئذ في لون من (الوقائع العراقية).

وإذا كان عماء العمل الصحفي في هذا العصر الدعاية للسياسات والأفكار والمبادئ.. فقد وجدت في وعاث خزائن الامبراطور آشور بانيبال في نينوى سجلات مفصلة ومنسقة بحسب تواريخها وحوادثها. ولا سيما ما اتصل بحروب الملوك وفتوحهم وماشيدوه وعمروه، ويرى المؤرخ بريستد أن معظم تلك الأخبار - كما كثر الأخبار الرسمية - كان يقصد بها إلى نشر دعوة أو ترويج لمبدأ بحيث يفهم معاصروهم أن ليس هناك قوة تستطيع أن تقارعه.

وهذا يقر في أذهاننا أن سكان العراق القدماء كانت لهم صحافتهم على تلك الطريقة. ونجد صحيفة من هذه الصحف الخالدة تحوي جانباً من (قصة الطوفان) مكتوبة على رقم الطين المشوي في المتحف البريطاني بلندن وقد أخذت من المكتبة الامبراطورية المشيدة قبل مايزيد على الألفين والخمسمائة سنة.

ومن أحدث ما كشفت عنه مديرية الآثار في بغداد في أيامنا وهي تنقب في أطلال عقر قوف ، رقم من الطين المشوي مقسم إلى اثني عشر جدولاً يبين أسماء الأشهر البابلية الاثني عشر مبتدأ بتدنان (ابريل) معرفاً كل يوم من حيث السعد والنحر وما يجب على الشعب عمله . وهذا أشبه ما يكون بما تزيهه الصحف في هذه الأعوام من بلاغات وزراء الداخلية في تطبيق القوانين والمراسيم المختصة بالأمن وسلامة الدولة . أو بيانات وزراء الاقتصاد والتموين حول المواد المعاشية وبيعها وشراؤها .

وللآشوريين في هذه الصحافة الحجرية أو الطينية سبق آخر . فهم أول من ابتدع الصحافة المصورة . فكانوا يرقون حوادث انتصاراتهم وبجواب الرقم يصورون بالألوان صور الأسرى من ملوك ورجالها . بينها بعض مشاهد تصور التخليل بهم ، ويعرضونها في قصورهم وأبيانهم العامة وشوارعهم الكبرى ، ويلقى المرء نماذج من هذه الرقم المصورة في متحف بغداد ولندن .

وقد اجتازت الصحافة أطواراً قبل اختراع المطبعة . حيث كانت تلقى الأخبار والآراء مشافة ثم تنفق أصحابها ينسخون هذه الأحاديث وهي مرحلة الصحف الخطية في تاريخ الصناعة ، وللشعوب العربية ومنها العراق تاريخ طويل عريض في الرواية وتناقل الأشعار .

بأن الصحفي السياسية والمصاولات الحزبية في أنهر الجرائد في هذا العصر قد تجسدت بشكل بارز في ما هدرت به ألسنة الشعراء من المفارقة والمنازة والهجاء والمناخفة عن القبائل والأمم . بل هناك من استخدم إنشاء الشعر العربي للإعلان التجاري .

وإذا كانت الصحافة الخطية قد شاعت في إيطاليا في القرن الخامس عشر فصناعة النسخ والوراقة قد ازدهرت كل الازدهار في العصور الوسطى في البصرة والكوفة وبغداد . وتعاظما نبغاء ذوو مواهب فياضة . أذكر منهم واحداً هو أبو حيان التوحيدى . وأبو حيان لم يتفوق في نسخ الصحف

حسب ، بل يصفه تاريخ الأدب على رأس الكتاب في أسلوب ابتكره وهو من جميع الفنون الصحفية . فقد تفرد بإبداعاته في الصور القلبية لكخصيات التي عرفها وعاشها وفي وصف الحلقات والأندية في مجتمعه .

هذا استطراد لا مناص منه عند التطرق إلى الصحافة في التاريخ . وها نحن أولاء ندخل في موضوع الصحافة بمعناها الحديث . والتي عرفت بعد اختراع المطبعة .

أول جريدة عربية :

زعم كثيرون ممن كتبوا في تاريخ الصحافة والثقافة في العالم العربي أن أول جريدة عربية ظهرت في بلاد العرب هي جريدة (التنبيه) التي أصدرها الجنرال الفرنسي جاك منو ، في حملة بونايرت على مصر ، حتى قام الدكتور إبراهيم عبده صاحب المؤلفات في تاريخ الصحافة المصرية ، فنوصل في أبحاثه إلى أن جريدة التنبيه هذه لم تبرز إلى عالم الوجود وإن صدر المرسوم بإنشائها ، وأعدت المعدات لها وعين محرروها ومديروها^(١) .

لهذا تبقى اليد في إنشاء أول جريدة عربية لمحمد علي باشا في إيجاده الوقائع المصرية سنة ١٨٢٨ . أما في العراق فالثابت أن الوالي مدحت باشا هو مؤسس أول مطبعة بالحروف في بغداد ومنشئ أول جريدة باسم (الزوراء) سنة ١٨٦٩ . وقد ظلت الجريدة الرسمية لولاية بغداد إلى يوم احتل الجيش البريطاني بلاد الرشيد سنة ١٩١٧ في خلال الحرب العالمية الأولى .

غير أن باحثاً عراقياً هو رزوق عيسى ، صاحب مجلة (المؤرخ) كتب مقالة في مجلة (النجم)^(٢) الموصلية . تعليقاً على ما ورد في (تاريخ الصحافة العربية) في مجلده الرابع الذي أُلعت إليه من أن جريدة (الزوراء) أول جريدة عراقية ورد فيها قوله :

(١) دكتور إبراهيم عبده — الصحافة المصرية

(٢) مجلة (النجم) الموصل ١٩٣٤

ويبدو أنه وردت في بعض أسفار رحالي الإفرنج ومنهم الإنجليز تلميحات وإشارات إلى أن أول صحيفة ظهرت في بغداد كانت تعرف باسم (جرنال العراق) أنشأها داود باشا الكرجي - الوالي الشهير - عندما تسلم منصب الولاية سنة ١٨١٦ وكانت تطبع في مطبعة حجرية وتشر في اللغتين العربية والتركية وتذاع فيها وقائع القبائل ، وأنباء القطر العراقي وأخبار الدولة العثمانية وقوانين البلاد وأوامر الوالي ونواهيهم والاصلاحات الواجب إجراؤها وأسماء الموظفين مع غيرها من الخواص الخارجية . وكانت توزع على قواد الجيش وكبار الموظفين وأعيان المدينة وأشرفها . وتعلق منها نسخ على جدران دار الإمارة ليطلع عليها من يهوى الوقوف على أخبار الدولة وتقدمها . هذا ما عرفت عليه في كتب الرحالة . . . ومنهم غروفس وفريزر وتيلر . وزاد عليهم سجل البوت المخطوطة وحشر معهم أسفار رتش وبكنكهام وبورتر وروسو .

فإذا صح هذا البناء الذي يفتقر إلى كثير من التحقيق والبرهنة ، يكون العراق قد سبق مصر في تاريخ الصحافة العربية . وإن كان ناقل هذه الرواية لم يشر إلى مؤلف بالذات وأسم كتابه ورقم الصفحة التي ورد فيها هذا الحادث الصحفي .

الصحافة قبل الدستور - في العهد العثماني

نعود الآن إلى الضرف الذي وجدت فيه جريدة الزوراء . . بعد أن انتشرت في منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا الفسكرة الجديدة التي غرست بذورها الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان انبثق في الأفق العربي شعاع من حياة بفضل تقدم العلوم واحتكاك الشرق بالغرب وتوارد البعث التعليمية الأجنبية . فازدحت بعض الشيء الغياهب التي نشرت الخمول على البلاد العثمانية وأخذت القوضى في التبدد ، وتزعزع جبروت الإقطاع وأخذت العصايات تنفك وتضعفت سيطرة الجهل والخرافة غداة تغلب العقل المخترع على الخواجر الطبيعية .

وقد نال العراق نصيب من بأدرة اليقظة الشرقية العربية في هذا الطور بالرغم مما كان يشهدهم فيه من الانتفاضات المحلية والغارات الأجنبية . ومطامع الخاكين بأمرهم من باشوات بغداد . وموقفهم من مرجعهم حكومة استانبول وازدادت أهمية العراق في الوضع الدولي عندما التفت ساسة أوروبا إليه بعد أن اتضح مركزه في طريق الحدم وثبتت في الرؤوس مشروعات السكك الحديدية التي ربطت بين إنجلترا والهند . مارة بوادي الفرات . ولمع اسمه في العالم الحديث باللجان الدولية التي وفدت عليه خسم مشا كل الحدود العراقية - الإيرانية . وعند توسع المبادلة التجارية بين العراق وبين العالم الخارجي . ونشوء المواصلات النهرية في دجلة والفرات وشيوع الاتصال التلغرافي وتطلع الباحثين والمنقبين إلى السككوز الأثرية المظمورة في أطلال بابل وآشور ومخلفات عصر العرب المذهبي وحدث التمثيل الأجنبي ووجود (المقيم الإنجليزي) وما يحيطه من أمسيارات عربية الظل .

في هذا المعترك هب نسيم الإصلاح على السلطنة العثمانية فقامت تريد تنظيم الإدارة وتقسيم الولايات وإحلال الموظفين الأكفاء محل الباشوات القدماء من الولاة الطغاة وظهرت الرغبة في تدريب الجيش تدريباتها وتطبيق التجديد الإداري .

الوالي مدحت باشا - مؤسس الصحافة في العراق

وفي هذا الظرف عين أبو الأحرار مدحت باشا واليا على بغداد فجاءها في نيسان (أبريل) سنة ١٨٦٩ فنظر المفكرون إلى تاريخ الرجل وشخصيته ودققوا في سلوكه في منصبه الجديد فاستقر في روعهم أنه سيفتح صفحة جديدة في البلاد من الإصلاح والتجديد .

وقبل أن يقوم هذا الحاكم المصلح إلى العراق أقام مدة في العاصمة "قسطنطينية" يدرس ويتأهب وصحب معه جماعة من رجال الاختصاص لتشغيل جهاز حكومته الجديدة في أرض الرافدين . وقد وجدنا بينهم مدير مطبعة

وصحفيًا ومهندسا لآلات المطابع فلم يلبث بعد أيام من وصوله أن أسس (مطبعة الولاية) وهي أول مطبعة آلية في بغداد جلبها من باريس سنة ١٨٦٩ فور نقله زمام الأمر .

وبصد تأسيس هذه المطبعة . يرى يعقوب سر كيس ^(١) (الباحث العراقي الصليح) أن أول مطبعة آلية تدار بالخار وجدت في بغداد (دار طباعة دار السلام) لصاحبها محمد باقر التقيسي حيث طبع كتاب (دوحه الزوراء) في مطلع جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ هـ ولكنه يعود فيتشكك إذا كانت مطبعة التقيسي قد أُنشئت في تبريز ثم طبع على الكتاب اسم بغداد تقر بها الولاية في ذلك العهد أم أنها نصبت في بغداد .

وقد جدد مطبعة الولاية في مدينة أخلفاء حازم بك والى بغداد سنة ١٩٠٥ قلنا أن مدحت باشا أول من أسس مطبعة آلية في مدينة السلام . إذ أن الطباعة الحجرية سبقت مدحت باشا . فقد وجدت فيها (مطبعة كامل التبريزي) الحجرية المجلوبة من إيران سنة ١٨٦١ حيث طبعت بعض الكتب منها (سبائك الذهب في موقعة قبائل العرب) لمحمد أمين السويدي .

وقد جلب مدحت مع المطبعة الآلية مطبعة حجرية متقنة هي (المطبعة العسكرية) التي سميت بـ (مطبعة الفيلق) لتقوم بطبع ما يحتاج إليه الجيش والمنشورات والأوامر والكتب الفنية والعسكرية . وكانت مطبوعاتها سرية لا يطلع عليها إلا كبار الضباط خشية تسرب الأسرار العسكرية إلى الخارج وهكذا أصدر مدحت باشا جريدة (الزوراء) أو جريدة رسمية في العراق باللغتين العربية والتركية .

لم تطل ولاية مدحت باشا للعراق أكثر من ثلاث سنوات ولكنه في هذه المدة القصيرة حقق جانباً كبيراً من الإصلاحات وترك آثاراً لا يزال بعضها ماثلاً ينفع به الشعب إلى اليوم . فهو فضلاً عن نجاحه المحمود في إنجاح

(١) يعقوب سر كيس (مباحث عراقية) المجلد الثاني من ٣٧٠

الفن بين القبائل وإخضاع إمارة نجد المتعددة للسلطة مد أسلاك البرق في البلاد العراقية وما جاورها ونظم البريد ومهد طريق المواصلات ونفذ قانون التجنيد وأصلح نظام الجباية خزينة الدولة وشيد مدرسة الصنائع ومستشفى الغرباء وأسس المدارس العسكرية والإدارية . وأقام معملًا للنسيج وأوجد إدارة نهريّة وبدأ بتطهير نهري دجلة والفرات وشرع في إنشاء الأسطول الأول للتجارة والنقل والقوة العسكرية . وأسس معملًا للحديد وجلب الأجهزة والآلات لاستخراج النفط ومد ترامواي الكاظمية . ووزع الأراضي الأميرية على الأهالي بمن يخدم وبدأ بتنسيق دواوين الحكومة وبكلمة نفخ روح التجنيد في هذا الاقليم المترامي الأطراف .

بهذه الزععة الإصلاحية فكر مدحت باشا في خلق الصحافة العراقية فوضع حجر الأساس فيها بجريدته (الزوراء) وكان أهل العراق يومئذ لا يعرفون من الجرائد إلا النزر اليسير الذي يرد عليهم من الخارج وبخاصة من استانبول (عاصمة السلطنة) حيث سبقت تركيا في معرفة الصحافة ، فظهرت فيها أول جريدة رسمية باللغة التركية سنة ١٨٣١ بأمر السلطان محمود ، وقد أسماها (تقويم وقائع) ولعظم نفسي الأمية عهدئذ وندرة المتعلمين كان أغلب قراء الصحف من الموظفين . وهؤلاء يعرفون التركية أكثر من العربية ، فكانت الجرائد التركية الواردة من قاعدة الخلافة هي التي يطالعها الناس . أما الصحف العربية فنادرة كل الندرة يقرؤها الأدباء وهم قلة في الطبقة المهذبة . ولعل جريدة (الجوانب) لأحمد فارس الشدياق التي برزت في عالم الصحافة في الآستانة سنة ١٨٦٠ كانت أكثر الجرائد العربية تداولاً في أرض الرافدين لأنني أجد في خزائن رجال الجيل الماضي من المتعلمين العراقيين طائفة من (مطبوعات الجوانب) العربية في الآداب والعلوم أكثر مما أرى من نتائج مطابع مصر والشام في تلك الحقبة .

جريدة الزوراء

جعل الوالي العظيم جريدته (الزوراء) لسان حال الولاية . ظهرت لأول مرة في ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ بثلاث صفحات وبالعشرين العربية والتركية . إذ التركية لغة الدولة الرسمية في العهد العثماني وجاء في صدرها ما يأتي بحروفه :
هذه الغزوة تطبع في الأسبوع مرة يوم الثلاثاء وهي حاوية لكل نوع من الأخبار والحوادث الداخلية والخارجية . (١)

وقد نشرت في استهلالها (الفرمان العالي لمحدث باشا) بتوليته ولاية بغداد وهذه بعض فقراته المترجمة إلى العربية بلغة ذلك العهد .
وزيرى سيمير الدراية محدث باشا

توحيى الهامى فى الرفيع إذا وصل بصير معلوماته من المستغنى عن الوصف والبيان والابضاح والبيان . خصة ولاية بغداد الجسيمة من أعظم القطع المركبة من الممالك المحروسة من غوائى العلية ومن إقتضاء أرضها ووضعها قابلة لكل نوع من الأعمار والترقى وهذا شئ من المسلمات وبناء على كل نوع لأجل إستحصال أسباب أعمارها أعز الآمال والمطالب عند سلطاني الهامى نية إقتضى إنتخاب وتعيين ذات مقتدر بمنه تعالى بإيهال الفعل إلى حيزه فى رأس إدارة ذلك النحل وفق آمالى الهامى نية وأنت إلى الآن بوقوفك ووجودك فى خطوط سلطنى السنية مع إتصافك بالغيرة والإقدام والدراية وحسن إبراز خدماتك - إن شاء الله الملك المعين تقتدر على إيفاء مطلبى المستصحب للبيعة والخير . فقد صدرت إرادتى السنية المزيئة لسدوح المواهب إحالة وتفويض إدارة أمور ملكية وعسكرية الولاية المذكورة إعتباراً من اليوم الثانى من شهر ذى العقدة سنة ألف ومائتين وخمسة ثمانين لعهدك لياقتك .

(١) جريدة « الزوراء » بغداد العدد الأول .

وفي هذا العدد الأول بمكان المقالة خطاب الوالي مدحت باشا الذي القاه في الاحتفال بقرأة ذلك فرمان العالي وفيه يعلن رأيه في الإدارة وبذكر الأهلين بحالة أودها وتقديمها .

وفي العدد شذرات رنانة في مدح جلالة السلطان والثناء عليه والدعاء له . كانت الزوراء تنشر شؤون الولاية وأحوالها والقوانين والأنباء الرسمية والبراءات السلطانية وتصور المعامسات والوثائق وأخبار السلطة والدول الأخرى .

قرأت في أعدادها الأولى مقالة موضوعها وعنوانها أسباب تدنى العراق ووسائل ترفيقه ، كما حوت هذه الجريدة رسائل من أمراء العراق ، ولم تهمل السياسة الدوائية فقد أطلعت فيها على ملخص مقال مترجم عن جريدة (تايمس) اللندنية في قضية الفلندك فضلاً عما تضمنته أعدادها من مقالات صحية وتعليمية وإدارية ومنها بحث على تعليم البنات وقرارات المحاكم في الآستانة .

ويرى البعض أن (الزوراء) بإدارة مدحت باشا كانت صريحة الملهجة تدون الوقائع بحرية وتصدع بالحق ، ولكنها بعد ذهابه وقد عاشت خلفه سبعة وأربعين عاماً تغيرت لمهجتها وأصبحت ما أصاب الصحافة العثمانية في العهد الحيدري من الضغط والتشديد عليها وخنق حريتها . وعلى كل ففي سنواتها الأربعين الأولى احتوت صفحاتها من أخبار البلاد العراقية وسكانها ما لا يكثر عليه أو على أكثره في أي مرجع تاريخي آخر . وفي سنواتها الثلاث الطليعة سجلت بدقة ما قام به مدحت باشا من أعمال وإصلاحات بحيث تعد خير مرجع لتاريخه في العراق . ولكن من المؤسف ألا نجد هذه الصحيفة البكر بمجموعة كاملة الآن .

قلت أن الزوراء كانت تكتب باللغتين العربية والتركية ، فلما برغ نور المستور على العثمانيين سنة ١٩٠٨ وظهرت في بغداد جرائد عربية . ضوى قسمها العربي وصارت تكتب باللغة التركية فقط . فاحتج على ذلك فريق من

الأهلين من ذوي النزعة القومية أو ممن لا يعرفون التركية ويريدون الوقوف على مضامين الجريدة الرسمية من أبناء وبنات ، فاقنعت الحكومة لطلبهم وعادت تنشر باللغتين سنة ١٩١٣ . وقد أصاب القسم العربي في جريدة الزوراء ، التباين في الأسلوب واللغة فكانت ركيكة سخيفة أحيانا ومقبولة فصيحة أحيانا أخرى .

ونار الانتقاد لأسلوبها العربي من الأدباء في أقصار العروبة ، فنعوا على جريدة تنشرها الحكومة في بغداد . مدينة الأدب العربي الخالدة ، وتحمل اسم الزوراء ، تبدو هذه الرككة الفاضحة ، تعج بالأغلاط المزرية ، فأهضمت السلطة إلى هذا الانتقاد فتبين لها أن العلة في كون تحريرها مناط ببعض موظفي الولاية ممن لا يحسنون العربية فضلا عن الكتابة الفصيحة بها ، فمهدت بتحرير القسم العربي منها إلى جماعة من رجال العلم والفضل .

ومن حرر فيها من الأدباء العراقيين في القرن الماضي ومطلع هذا القرن كتابة وترجمة عن التركية . أحمد عزت باشا محمود الفاروق الموصلی . وكان كاتب العربية في الولاية ، وهو ناظم نائرو وأخوه علي رضا . ومن الأدباء الشاويين عبد الحميد الشاوي وأحمد وعبد المجيد وطه الشواف من العلماء . ومحمود شكري الألوסי وقد كتب فيها هذا الأستاذ مقالات علمية وأدبية كان لها أثرها في تحريك الجو الأدبي الراكد . ولا سيما ما عرضه على علماء بغداد من المسائل للنقاش والمناظرة . ومن كبار محرريها فهمي المدرس . الذي ولي إدارة مطبعتها والتحرير فيها باللغتين العربية والتركية وعمره لم يتجاوز ٣١ سنة .

ويظهر أن هذه الجريدة الرسمية انحطت كثيراً في كتابتها من حيث المادة واللغة والبيان . فقد قال فيها الأب انتاس ماري الكرملی في سلسلة مقالات نشرها عن صحافة بغداد ، في مجلة (المسرة) (١) . :

• وأما مواضيع الزوراء، فلا تستحق الذكر . وآسفاه على ولاية بغداد أن تكون جريدتها الرسمية بهذه الصورة الدنيئة .
 تأثرت جريدة (الزوراء) على الصدور إلى احتلال القوات البريطانية بغداد سنة ١٩١٧ فغابت عن الأنظار .

جريدة الموصل

ولما كنا بصدد الجرائد الرسمية ، فلتم بحثها في العهد العثماني .
 بعد خمسة عشر عاما من ظهور جريدة (الزوراء) في بغداد أنشأت الحكومة جريدة (الموصل) في الموصل سنة ١٨٨٥ تنشر مرة في الأسبوع باللغتين التركية والعربية . وأحيانا بالتركية وحدها . وتطبع في مطبعة ولاية الموصل التي أسست سنة ١٨٧٥ .

وهناك مصدر يؤرخ صدور جريدة (الموصل) بعام ١٨٧٩ .

ولم تكن (مطبعة الولاية) الموصلية أول مطبعة في تلك الحاضرة ، كما هي الحال في مطبعة الولاية ، البغدادية التي تحدثنا عنها . فقد أسس . مبعث الآباء الدومينيكيين ، من الأجانب المرسلين ، مضبعتهم ، في أم الربيعين سنة ١٨٦٠ .

وأسست . المطبعة السككديانية ، سنة ١٨٦٣ أقامها السككديان وهم من الأهاليين المواطنين النصارى ينتمون إلى الكنيسة السككديانية في السواد .
 بمعنى أن هاتين المطبعتين سبقتا مطبعة مدحت باشا في بغداد .

ولم تعمر . مطبعة السككديان ، أما . مطبعة الدومينيكان ، فقد عاشت أكثر من خمسين سنة وطبعت كتباً ورسائل كثيرة باللغات العربية والأرمنية والتركية والفرنسية واللاتينية ، منها المدرسية ومنها الدينية . فكانت من عوامل النهضة الأدبية في شمال العراق حتى إذا اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى صادرتها الحكومة العثمانية ، ولم تقم لها بعدها قائمة .

وتاريخ جريدة (الموصل) في العهد العثماني غير واضح ، ولم أعثر لها على أثر في الحياة الفكرية في بلدى . ويظهر أنها اقتصرت على نشر القوانين والأنظمة والبيانات ، وأوامر الحكومة وإعلاناتها . وقد عاشت إلى احتلال الجيش البريطاني الموصل سنة ١٩١٨ فانقلبت إلى جريدة للمحتل مما ساءحته في محاضرة تالية .

هذا في محاضرة الشمال . أما في الجنوب فقد وجدت جريدة رسمية في النهر العراقي ، وادعى إبراهيم حلي العمر في محاضرته في أحد الأندية الأدبية أن مدحت باشا هو الذي أسسها بعد أن أنشأ (الزوراء) في بغداد ، وقد أسماها (الفيحاء) ولكن المصادر الموثوقة التي بين يدي لا تؤيد هذا الزعم بل على النقيض تؤكد أن البصرة لم تعرف لصحافة إلا بعد مغادرة مدحت باشا العراق بسنتين .

إن أول مطبعة عرفتها البصرة أنشأها في ولاية هدايت باشا ، موظف هناك ، بغدادى الموطن ، كان ينوئ رئاسة كتاب دائرة الأملاك السنية . ويدعى حلي زاده محمد على ، أسس مطبعة وطبع فيها جريدة (البصرة) وقد كان نفقه صاحب امتيازها ومديرها المسؤول . ظهرت سنة ١٨٨٩ مكتوبة باللغتين العربية والتركية . وكانت لمان حال الولاية ، فهي أقرب إلى الجريدة الرسمية ، استمرت تصدر خمس سنوات حتى إذا نقل منشئها إلى وظيفة في بيروت ، نزلت الحكومة المطبعة ووسعتها وعهدت بتحريرها إلى موظفون من ديوان أنشأته الولاية فعدت جريدة رسمية صرفة .

لهذا يبدأ تاريخ جريدة (البصرة) الرسمية بكانون الثاني سنة ١٨٩٥ وواصلت الجريدة الصدور أسبوعياً إلى احتلال القوات البريطانية مدينة البصرة في مطلع الحرب العظمى سنة ١٩١٤ .

ويقول البعض أن الصحفي إختلف مع الوالى الفريق محمدى باشا ، فأسس هذا مطبعة أخرى وجديدة باسم جريدة (البصرة) سنة ١٣١٣

وليس لدينا ما يؤثر عن هذه الجريدة الرسمية في الحياة الأدبية البصرية. وتلاحظون أن الجرائد التي ذكرتها كلها جرائد رسمية تصدرها الحكومة إذ ندر أن أذنت الحكومة قبل الدستور بإصدار جريدة سياسية أهلية في بلدناه كالعراق . لم تعرف عنه درجة من الثقافة تقنع حكومة المركز باستبداده لإنجاد صحافة له . وإن كانت حتى الصحف الأدبية والعلمية والمطبوعات الساترة تخضع لرقابة صارمة في ظلام الاستبداد .

ويقول سليمان فيضى في مذكراته . . .

. . . كان هناك صحيفة واحدة في مركز كل ولاية من الأقاليم العثمانية يديرها موظف حكومة مسؤول . تشغل معظم صفحاتها بمديح السلطان والدعاء . وكانت الصحف الأولى من هذه الصحف تبدأ بالثناء الروتيني .

. . . أطال الله عمر مولانا أمين المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين حاتم الحر من الشريفيين . وخاقان البرين والبحرين . السلطان بن السلطان وخاقان بن خاقان عبد الحيد خان ادام الله عزه وأعز جنده وأسعد عهده وشر على بلاد الأعداء راية نصره . . . إلخ .

. . . ولم تكن الحكومة تمنح امتيازاً لأية صحيفة أخرى مهما كان نوعها . والتضييق على حرية الصحافة لم يكن قاصراً على عدم إصدار صحف إلا الصحف الرسمية ولكن كان ممنوعاً دخول الصحف من الخارج . حتى أن الشيخ مبارك الصباح ، أمير الكويت كان مشتركاً بجريدة (الخلافة) التي أصدرها في لندن بعض أحرار الترك وعندما وثى جاموس بوكيله في البصرة عبد العزيز السالم البدر بأنه دفع إشتراك هذه الجريدة وكبست داره وتحققوا من دفاؤه . حكموا عليه بالنفي إلى ديار بكر عشر سنوات .^(١)

الصحافة بعد الدستور

ما انبثق نور الدستور في العالم العثماني سنة ١٩٠٨ ورفع الحجر على الآراء حتى انطلقت الأقلام من عقالها ، وخرج المفكرون إلى ساحة الخبرة وكانت الصحافة من بحالي بروز هذا الانقلاب في حياة الشعب ، فأخذت الصحف تكتب ما كان يعز كتائبه أو التطرق اليه في العهد البائد . فلبست الصحافة ثوباً زاهياً من المقالات الحرة والأقوال الصريحة والأخبار الطريفة فعمم إقبال القراء عليها . وزاد إنتشارها : وأقبل الكتاب والساسة ورجال الفكر على إصدار الصحف ولم يكتفوا بإخراج اليومية أو الأسبوعية بل انشأوا المجلات والنشرات الدورية وسلاسل الكتب التي تفتتوا في مضامينها يقول أحمد أمين بك ، محرر جريدة (وطن) في استانبول وأحد مؤرخي الصحافة التركية (١) :

« لم تمض أسابيع قليلة على إعلان الدستور حتى صعد عدد الصحف اليومية في الأستانة من ٣ إلى ١٥ . وفي الشهر الأول من العهد الدستوري . بدأ في العاصمة لون جديد من الصحف الهزلية بلغت العشر ، والتفت الصحفيون إلى تنويع هذه الصحف بين يومية وأسبوعية ومجلات مختصة ، بل قد أفضى الأمر بأحد الكتاب إلى أن أصدر من ذلك اليوم جريدة تكاد تكون شيعية باسم (اشترارك) شعارها القول للتركى المأثور . . . إذا كان الواحد يأكل والثاني يتطلع إليه فقط عندئذ تقوم القيامة . . . وكل جماعة أرادت في هذا الوضع أن تكون لها صحيفة بمثابة لسان حالها ، بل قام أصحاب الأعمال والحرف الخاصة يصدرون مجلاتهم كالمعلمين والكيميائيين والأطباء والبيطرة والمحامين والممثلين والعمال والموظفين والمنسفين

سابقاً وطلاب الجامعة، ولكن لم يكتب الاكثر هذه الصحف الحياة، فن عشرات الجرائد عاشت ثلاث يومية لاغير وبعض المجلات الادبية والمصورة.

وهكذا عدت الصحافة أنشط عامل في التطور الدستوري الجديد فأحدثت تأثيراً جازفاً في الرأي العام.

وكان نصيب العراق من البلاد العثمانية أن سرت إليه هذه الموجة فهب المشتغلون بالسياسة والكتاب لإنشاء الصحف والمجلات يكتبونها باللغتين التركية والعربية، حتى بلغت هذه الصحف في بغداد وحدها في خلال سنتين خمساً وعشرين جريدة ومجلة، إلا أن صحفنا لم تسلم من الآفات التي بدت أعراضها في الصحف العثمانية قاطبة، فإن ازديادها الفاحش مع نقص الخبرة وإعواز الخبرة عند محرريها جعلهم يشطون في كتاباتهم، ولا سيما في الجدل السياسي والحزبي فظهرت في أشهرها مآثرات شخصية يندى لها الخبير بما جعل الرجعيين يعمون على فريسة باردة فخرجوا من أوجارهم وطفقوا ينددون بحرية الصحافة التي خلعتها الدستور على الأقاليم غير المدربة والصحافيين الجدد الخوج. وقد بدا رد الفعل واضحا عندما نظر البرلمان العثماني في ذلك الوقت في قانون المطبوعات، فثارت في وجه الحكومة عاصفة من النقد اللاذع على هذه الحرية المتبصرة الممنوحة للصحافة.

ومن الناحية المادية لم يستطع منشئو الصحف في العراق أن ينهضوا بها على أساس مشروعات اقتصادية، كما هي الحال في الصحف الأوربية والأمريكية والصحف المصرية في جيلنا، لهذا أخفق القسم الأعظم منها ولم يقو على الصمود ففارق الحياة من أول الشوط أو بعد خطوات قصار.

أصيبت الصحافة العراقية من مطلع حياتها بالأمراض الويلة التي تصاب بها الصحف في العالم من مخالة وكذب وزيف، إلا أن هاتيك الصحف عند الأقوام تكون أقلية لا يؤبه بها بجانب الأثرية الصحفية التي يستقيم سلوكها

فتتفوق الصحف المحترمة المفيدة على صحف المرتزقة التي تعيش طفيلية، لهذا لا تجد جريدة عراقية الآن علت بها السن ويرجع ميلادها إلى مطلع تاريخ صحافتنا. كما أن هذه الصحف في ظل العلم العثماني خلقتها ظروف وأوضاع وأغراض خاصة ذهبت بنهاياتها وقضى عليها فور تغيير الحال، فضلا عن ندرة الصحفيين وحملة الأقلام في ذلك الطور من أحسبوا حياتهم للعمل الصحفي وخدمة الشعب بالقلم وما يضرون من آراء ومبادئ.

مقدمة بغداد:

إن أول جريدة أهلية أو شعبية عرفتها عاصمتنا سميت (بغداد) أنشأها فرع (حزب الاتحاد والترقي) العثماني الذي قام بالانقلاب الدستوري لتكوين لسانه وعهد بإدارة سياستها إلى رئيس هذا الفرع مراد بك سليمان أنهى الفريق محمود شوكت باشا أحد رجال الانقلاب المذكور، صدرت ثلاث مرات في الأسبوع باللغتين العربية والتركية ورأس تحرير قسمها العربي معروف الرصافي وكتب فيها الأدباء البارزون عندئذ كالزهاوي وفهمي المدرس ويوسف غنيمه وكاظم الدجيلي، وانبرت تروج سياسة الحزب الحاكم وتبث الأفكار المؤيدة للانقلاب الدستوري.

برز عددها الأول في ٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٠٨ وكتب في ديباجتها أنها (جريدة سياسية عليية أدبية أسبوعية وامطة لنشر أفكار جمعية الاتحاد والترقي) وعرفت بأنها أقوى جريدة في أيامها حتى أن منتقد (الصحافة البغدادية) قال: «إن جريدة بغداد أحسن الجرائد التي ظهرت في بلدنا إلى ذلك الموعد (سنة ١٩١١) سواء من حيث الفكرة والمواضيع أو حسن التعبير، وقد نشرت مقالات حرة رفيعة المستوى مستقيمة المسلك نافعة للألفة والوطن، متفحة العبارة، مهذبة اللفاظ مما جعلها في مقدمة صحف بغداد ومثالا يحتذى من بعدها» (١).

(١) الأب أنطاس مازي الكرملي (صحافة بغداد) مجلة المرة سنة ١٩١١.

غير أن جريدة بغداد بعد أن ضعفت الحزب الحاكم أخذت بالتنازل وتركها محررها العربي ، فقرر الحزب إيقافها في سنتها الثانية ، مع أنها في إزدهارها كانت من أوسع الصحف انتشاراً حتى ليذكر أنها ضربت الرقم القياسي في سعة الذبوع عندما وصفت حادثة ٣١ آذار الرجعية المعروفة في اسطنبول وحركة الإنقاذ التي أعقبها والتي قصت على الحكم الحميدي وكان يقود حركة الإنقاذ محمود شوكت باشا وقد بلغت نسخها المبيعة ذلك اليوم ثلاثة آلاف بينما لم يكن في تلك الأيام يعلو أكبر عدد لأية جريدة عراقية مقروءة على ألف نسخة ، والبقية تنحدر إلى خمسمائة فما دون ذلك

ثم كثرت الصحف حتى وصلت إلى تسع وستين جريدة وعشرين مجلة بين أسبوعية وشهرية ولم تكن بين الصحف يومية غير جريدة (بغداد) هذه في بعض أشهرها وجريدتي (الزهور) و (صدى الإسلام) في سنى الحرب العالمية الأولى . أما البقية فتنتشر في الغالب مرة أو مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع .

ويظهر أن الحكومة العثمانية بعد أن طغى سيل الصحف لديها ورأت اضطراب حياة أكثرها من الناحيتين المادية والأدبية وضاحت ذرعاً بالصحفيين الأجرائاء عمدت إلى طريقة لتصفية الصحف . فصدر أمر وزارة الداخلية في الآستانة سنة ١٩١١ بأن الجرائد التي أخذ امتيازها ولم تنشر حتى ٥ آذار (مارس) من تلك السنة ، أو نشر بضعة أعداد منها ثم احتجبت إلى هذا التاريخ تلغى امتيازاتها . وهكذا قضى وزير الداخلية التركي بشطية قلم على ثمانين وثلاثين جريدة . فلم يبق في مدينة السلام غير خمس جرائد ، بينها (الزوراء) الرسمية ومجلتين .

وقد وجد المفكرون العراقيون ورجال السياسة في الصحافة معواناً لهم على الدعاية لأرائهم فكانت صحفهم في خلال الحكم العثماني تؤيد السلطة أو تقارعها وتحزب لهذا الحزب أو خصمه . ولكن الظاهرة التي تلفت نظر

المتخصص وتدل على معان كثيرة أن أغلب صحف العراق في ذلك الزمن كانت معارضة للحزب الحاكم ولم يقف بجانب هذا الحزب غير جريدتين ، أما بقية الصحف في بغداد والبصرة والموصل فكانت تروج لسياسة (حزب الحرية والائتلاف) المعارض (لحزب الاتحاد والترقي) أو أن تعبر هذه الصحف عن انتفاض الشعب تحت نير الحاكم الغريب ومحاولة الإفلات ، وبينها جرائد دعت للفكرة القومية ومهدت للنهضة العربية بلسان صريح وإيمان قوي .

ويسجل تاريخ الصحافة في زمن الحكم الغابر مواقف مشهودة في هذا الميدان . كما أن الصراع كان عنيفاً بين بعض الصحافيين والوالي ، ومرجع الشكوى وزارة الداخلية في الآستانة . وقد انتصر في بعض الحوادث الصحافي العراقي على الوالي التركي الذي كثيراً ما تذرع بسلطان دكتاتورى غفيف ، كما أن روح الفرد من الظلم ومحاسبة المسؤولين تغلغل في الصحف في تلك الحقبة .

ولعل صحف الفكاهة والهزل على قلتها - قد قامت بدور أعمق تأثيراً في هذا المجال وإن كان النقد الساخر ينقلب عادة في العراق وفي الشرق العربي عامة - إلى سب والقذف فتغدو أقلام السكانيين مقاريض أعراض وأبواق تشفيح مما أدى في قضايا عديدة بالصحافيين إلى أقفاص الانهمام في المحاكم ودفع بهم إلى أعماق السجون .

وبدئى عندما نستعرض تاريخ الصحافة في قطر من الأفطار في محاضرات كهذه لا يمكن أن نسردها جميع الصحف وأحوالها ولا سيما إذا كانت الواحدة لا تعيش أكثر من بضعة أعداد أو بضعة أشهر . كما هي حال صحفنا في العهد العثماني ، بحيث صارت (اللازمة) لإحدى مجلاتنا العلمية عندما تقرظ جريدة جديدة أن تحتم كلبتها بالدعاء لها بالحياة لئلا تكون كغيرها تلتهم ولا تلبث أن تختفي بسرعة تخليق بنا أن نبحت الجرائد ذات الشخصية والآثر في مجتمعها .

جريدة الرقيب :

منها جريدة (الرقيب) لمنشأها عبد اللطيف ثلثان أحد الوجوه والأدباء ، ظهرت في ٢٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٠٩ فكانت ثالث جريدة أهلية في قطرنا^(١) شعارها أنها (جريدة عربية تركية خادمة لترقي الوطن بكمال الحرية) صدرت أول الأمر مرة في الأسبوع ثم صارت تبرز مرتين أسبوعياً وكان قسمها التركي صغيراً ، وأكثر أعمدها بالعربية . وتميزت بأسلوبها الكتابي وسلاسة عبارتها ونقاء لغتها بالقياس إلى زميلاتها . وقد أجمعت الكلمة على أنها أجراً صحف وقتها وأكثرها شعوراً بالواجب . وكان صاحبها يقطاً على تتبع سير الحكومة وأعمالها . فما كان منها حسناً أطراه وخطاً انتفده ، بحيث صح له أن يطبق ما أعلنه في مستهل أعدادها وهو يبسط خطتها قوله :

« جعلنا خطة (الرقيب) حرة إلى آخر درجة . تذكر المسمى . وتقيع فعله مهما كان شريفاً عالماً فاضلاً غنياً ، وتذكر المحسن وتقدر إحسانه مهما كان خاملاً فقيراً بلا فرق بينهما ، إذ بدون ذلك تذهب مزية المحسن ضحية عدم شهرته وغناه وذلك مما يخالف العقل لأن الحسنة حسنة وإن كانت من بيت الإحسان فهي الأحسن . والسبئية سيئة وإن كانت من بيت الشرف فهي أسوأ . »

عاشت هذه الجريدة ، ما يزيد على السنتين . ولم تقصر مهما على السياسة بل جالت في ميدان الاجتماع جولات . وعالجت مشكلة التربية والتعليم وحشت على التهذيب وزقية الفكر وتناولت مسائل لغوية طريقة في إرجاع أصل الألفاظ والتعابير والأمثال العامة العراقية إلى معانيها وأصولها الفصيحة ولصاحبها مؤلف مخطوط ثمين في هذا الموضوع استعان في مباحثه بأصول للسيد محمد سعيد آل مصطفي الخليل وضعها في هذه المسائل .

(١) أما الثانية فجريدة يصدرها عبد الجبار بنشا الخياط في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٠٩ باسم (العراق) ولم تعرف لها شخصية صحفية .

وبما انفردت به جريدة (الرقيب) أنها كانت تعلق على كثير من الشؤون والقضايا تعليقاً يتضمن رأى الجريدة في الموضوع الذى تعالجه على خلاف ما كانت تفعله أكثرية الصحف من نقل مقالات الغير وآرائهم . وقد ساعد على قوة الجريدة وعلو شأنها وتأثيرها المركز الذى يتمتع به صاحبها في وطنه من وجاعة وفضل .

وعنى ثنيان بتقصي أحوال القطر العراقى بأبحاثه فهو ينشر على الدوام رسائل من الأقاليم وتسمى عندنا (الآلوية) يبحث شأن كل صقع وفق حاجاته . وأخذت الرقيب على عاتقها انتقاد الوالى ناظم باشا عندما حظر تقديم العرائض إلى المراجع الحكومية باللغة العربية مريداً إياها باللغة التركية مما أساء الرأى العام . فلم يكن من الوالى إلا أن استدعى الصحافى وهدده بأن يقصم ظهره إذا تعرض لانتقاد تصرف الحكومة ، فاضطر عبداللطيف إلى السكوت .

وقد كلفت صاحب (الرقيب) جرأته ثمناً غالياً إذ أصبح يتحرى من السلطة والخصوم عرضة لهجم ذوى الأفلام المأجورة وصحف المرتزقة بما ولد مشادة عنيفة بين الطرفين انجرت إلى أبواب المحاكم . واتخذها بعض من لا ضمير لهم أساليب دينية في مقاومة الرجل ومضايقته ، ولكنه لم يبال بهذه التضحيات وظل مواصلاً نهجه حتى اضطر إلى تعطيل جريدته واستطاع أن يفلت من يد خصمه الوالى ، فقصده إلى الشام فصر وتوجه منها إلى الآستانة وبقي هناك إلى حين عزل الوالى من منصبه .

جريدة بين النهرين :

ومن الصحف البارزة جريدة (بين النهرين) صدرت في ٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٠٩ باللغتين العربية والتركية وكانت أول أمرها للتساجر يعقوب العائى إخبارية صرفة بمائة للحكومة ثم تسلبها محمود الطبقجلى يحرر قسمها التركى ، وأناط كتابة القسم العربى بقريبه كامل الطبقجلى ، وهو تاجر

ذكي عشق الكتابة وعلق بالانظم وهو الصحافة وكان حاد القلم . وفي هذه الصحيفة بدأ الكاتب إبراهيم صالح شكر وخزانه الدامية .

وجد محمد محمود الطبقجي في العمل اليامي وقد انتخب رئيساً لفرع الحزب المعارض (الحزب والائتلاف) إذ اشتد ساعد هذا الحزب وانضم اليه فريق من الشباب النابه . بينهم حمدي الباجه جي . فجعل جريدته لسان الحزب فأقبل عليها القراء . وذاع صيتها في العراق وخارجه وطلعت تظهر ثلاث مرات في الأسبوع بعد أن كانت أسبوعية .

وعنفت معارضة الجريدة بعد أن أقصى الفريق ناظم باشا والى بغداد عن منصبه فعاد إلى استانبول حيث قتل بيد خصومه فوقفت للوالى الجديد جمال باشا بالرصاد ، مع أن جمال هذا سلك مع الصحافيين طريقاً تؤدى إلى التفاهم ، وأخذ يؤدب لهم المآذب ، ويتحدث إليهم بأنه يعظم من شأن العرب ويكبر مدنيهم ويعرف مكانتهم في الماضي والمستقبل . لهذا قال في مذكراته المنشورة بعد مصرعه أنه سبق أن درس (القضية العربية) عندما كان والياً في بغداد .

وتحسب (بين النهرين) أول جريدة انتصرت للفكرة العربية ونهت إلى نزعة الطورانية التي نشرها زعماء الاتحاديين الترك وقد اندفع صاحبها في هذا المضمار عقب أن تلقى من شكرى العلى مبعوث الشام كتاباً يطلعه على ما يبست الحال في قسطنطينية من التفريق بين عنصرى الأمة العرب والترك بوضعهم إشارة على اسم كل ضابط عربى في الجيش العثمانى أو موظف فى الخدمة المدنية ليحولوا دون ترقيه . فالتبرى الطبقي على العمل على الحكومة فاضحاً خططها الجهنمية بلهجة قاسية ، مما دفع الجيش إلى مقاضاته فى المحاكم والحكم عليه غياباً .

وبعد أن عاشت الجريدة نحو ثلاث سنوات أوقفها صاحبها لما أحس بأن عصبة الوالى ستعمد إلى أماليه مروعة من اغتيال وقتك فودع جريدته بكلمة مؤثرة قال فيها :

و أما والحياة مهددة فلا تخمن حياة الصحافة والنشر قبل أن تنقضي حياتي .
ولم يكن صاحب الجريدة ومحرروها يتعظيم أقلامهم بل هاجروا إلى
البصرة حيث كان حزب المعارضة قوياً وملجأ أميناً للمعارضين بزعامه السيد
طالب باشا النقيب .

جريدة الرياض:

وها أنتي أنتقل إلى التحدث عن جريدة ذات لون خاص في الصحف
العراقية ، بل في الصحف العربية فاطبة في ذلك الجيل . فقد تدين يقيم في المكرخ
من بغداد وجيه نجدى هو الشيخ جبار الله الدخيل من أهل القصيم يتصل
بوشيجة نسب بالأمراء آل سعود وآل الرشيد . ومع جبار الله وكالة لابن
الرشيد في الحطة العراقية وله تجارة واسعة وهو يهيمن على طريق البادية
وقوافلها . وبأمرته أهناد الإبل يشتغل بتجارتهما ويستخدمها في المواصلات
يوم لم تكن في البلاد سيارات ولا قفص ولا طائرات . ولهذا الزعيم مضيف
يعج برواده من البدو والحضر فأراد أن تكون له جريدة تهضم نفوذ وتوسعه
وتخدم تلك الأصقاع المجهولة في عالم النشر يومئذ . ومهل مهمته ابن أخ له
شاب نابه وسليمان الدخيل ، جاء بغداد من القصيم ودرس على بعض الأساتذة
منهم محمود شكرى الألومى واتصل بالضيقة المفكرة والمشتغلين بالسياسة
فأصدر جريدة (الرياض) متخذاً اسمها من قاعدة نجد . واستعان بطالب نجيب
في المدرسة الإعدادية ذى موهبة كناية إعتاد أن يترك مدرسته ويعيش في
مكاتب الجرائد هو إبراهيم حلى العمر .

ظهرت جريدة (الرياض) في ٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٠ أسبوعية
عربية اللهجة أدبية المشرب وإن لم تكن قومية اللسان ولا مشرقة البيان إلا
أن صفاتها التي إمتازت بها هي العناية الفائقة بأخبار نجد وجزيرة العرب
وامارات الخليج العربي .

ويجب أن نعتز ونحس نحمل تسريب الفكرة العربية إلى الأذهان في حكم الترك الذين لم يكونوا يريدون للفرقة القومية انتشاراً بأن (الرياض) خدمت (القضية العربية) بما أحدثت من كثرة الضجيج والكتابة عن قلب الجزيرة ونبوغ العرب . فقد أذاعت الأحاديث عن العرب المعاصرين وقبائلهم ومنازلهم ومنازعاتهم وغزواتهم وحريهم وسلمهم بنطاق واسع أثر على العقول ولفتها إلى هذه الرقعة من العالم العربي .

وليس عليكم بعد ذلك أن تدققوا أو تلحفوا في تمحيص صحة ما ترويه صحيفة (الرياض) من أخبار الإمارات العربية وسلطات الخليج وزعامات البوادي . فالمبالغة بادية عليها ، ولكن هذا لا يهمل الكاتب أو الناشر إنما منهم أن أكثر مروياتها تشيع في عالم الصحافة فتتناقلها الجرائد في العراق والشام ومصر . وقد تشغل بعض مروياتها من هذا اللون أسلاك البرق ودواوين الدولة العثمانية أياما بل أشهراً بينما يكون الحادث من أساسه من مبتدعات خيال مدير (الرياض) أو محررها .

ولم يقف سليمان الدخيل عند الصحافة السياسية والاسبوعية . بل أنشأ مجلة (الحياة) . شهرية وأمس دار طبع ونشر . فنشر موجز (عنوان المجد في تاريخ نجد) لابن بشر وآلف ونشر (العقد المخلّى في حساب اللآلئ) عن صناعة الغوص على اللؤلؤ في الخليج وقيمه . ومن أعجب حوادث نشر هذه الدار أنها طبعت كتاب (حساب الجفر) منسوباً إلى (ابن العربي) فتلقت الأذى وذاع بين القراء ودر على الدار أرباحاً . وحقيقة الكتاب من نتاج مكتب تحرير (الرياض) أو حقه قريحة سليمان أو إبراهيم أو أحدهما .

جريدة مصباح الشرق :

ومن الجرائد التي ساهمت في خدمة النهضة القومية على ضفاف دجلة والفرات (مصباح الشرق) أنشأها عبد الحسين الأتري الذي أصدر أول الأمر جريدة (الروضة) أدبية ثم (مصباح الشرق) (فالمصباح) (فالمصباح الأغر)

صحف سياسية تعطل الواحدة فيقيم الأخرى مكانها ، وهي جريدة باللسان العربي وحده . أسبوعية . بدانورها في غرة آب (أغسطس) سنة ١٩١٠ وكان إيتقادها ذا وقع أليم على السلطة فصارت تربص بصاحبها حتى إذا سبق غيره من الصحافيين في إذاعة مصرع فريد بك وإلى البصرة في اغتياله السياسي المعروف بتأثير حزب المعارضة هناك انتهت بأن له ضلعا في معرفة المؤامرة مقدما ، وحاكمته وحكمت عليه بغرامة . واستمرت الجريدة تصدر إلى أن اعتقل منشؤها في الحرب العظمى الأولى وصودرت مطبعة .

جريدة الرصافة :

ومن الصحف الجريئة (الرصافة) لصاحبها صادق الأعرجي ، ظهرت في ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٠ فلما عطلتها الحكومة بعد عام استعاض عنها بجريدة (الصاعقة) التي كان قد بدأ ينشرها مؤسسها عبد الكريم الشنخلي في ٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١١ وقد غضب الوالي لما نشرته في عددها الجديد بعد هذا التحايل . فأوعز إلى أحدهم من الدهماء بشكوى الأعرجي إلى المحاكم بتهمة ملفقة . فأوقف الكاتب في السجن ، فأهاج هذا الظلم إحساس الناس . فتجمع خلق كثير في سراي الحكومة احتجاجا على اعتقال الكاتب المقدم . وقد شجع هذه الحركة الوجه عيسى الجميل الذي يتمتع بزعامة شعبية فأبرق بالمضابط إلى قاعدة السلطنة . استأبول . فصدر أمر وزارة الداخلية بالإفراج عن الصحفي المضطهد .

جريدة النهضة :

وتفافت النعرة القومية عند أهل بغداد . ولا سيما بعد انعقاد (المؤتمر العربي الأول) في باريس سنة ١٩١٣ وكثرت الجمعيات السياسية السرية والعلنية في أنحاء الامبراطورية . وقوى ساعد المطالين باللامركزية وإبراز شخصية الأمة العربية وكيانها . فنهض فريق من الشباب المتوثب فأسس

(النادي العلوي الوطني) ببغداد، وتقدم أكثر العاملين فيه حماسة مزاحمة الأمين الباجه جي فأصدر جريدة (النهضة) في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٣ هـ، فإذا هي الصحيفة القومية الفذة بين زميلاتها . جبهة الصوت ، بليغة التعبير في محاسبة الحكومة العثمانية ، والمناداة بحقوق العرب . وعهد بتحريرها إلى إبراهيم حلي العمر محرر جريدة (الرياض) فنجلت فيها مواهبه الكتابية وطار شهرته . إلا أن الحكومة لم تتحمل طبعها التارية فعطلت بعد عددها الحادي عشر وهرب مؤسسها ومحررها إلى البصرة لاجئين إلى طالب باشا النقيب ، حيث اجتمع نفر من حملة الأفلام والصحفيين البغداديين منهم غير من ذكرنا رشيد الهاشمي الشاعر الكاتب وصديق الأعرجي وحمي الدين الكيلاني صاحب جريدة (النور) .

جريدة العلم بقاط :

ولم يقتصر الجهاد الصحفي على بغداد في تلك الأيام ، بل شاركتها بعض الحواضر منها البصرة . فأول صحيفة أهلية فيها جريدة (الإيقاظ) التي أصدرها المحامي سليمان فيضي الموصل في ١١ آيار (مايو) سنة ١٩٠٩ هـ وهي جريدة أدبية أخبارية وطنية كما كتب عليها . تنشر مرة في الأسبوع بأربع صفحات بالعربية والتركية . وكان مديرها المسؤول ومحرر القسم التركي فيها مكتوب زاده عمر فوزي المحامي .

كتبت في العدد الأول بعنوان (سبب النشر وبيان المسلك) كلمة جاء فيها: حيث أن البصرة دون سائر البلاد العثمانية خالية من جريدة تحرك همم ساكنيها وتنشر جميل ذكرها ، غير جريدة الولاية (بصرة) وهي لانشغالها بالأمور الرسمية لا تلتفت إلى شيء من ذلك . بادرنّا لإصدار جريدة عربية أسبوعية معنونة باسم (الإيقاظ) نفاوّلّا بإيقاظها الوطن من غفلة رقادها وإنهاضها له من حضيض وهاده .

وقد التزمنا من أن يكون مسلك جريدتنا هذه نصرة المظلوم والأخذ

بيد المحروم ونشر أعمال المحسنين . وشهرة أفعال المسيئين والحفظ لحقوق الوطن وأبنائه والمبادرة إلى كل ما يعود بترقيته وإعلانه ، سالكون في كل ذلك منهج الحق بإذلين الجهد في توخي الصدق . قائلين لنشر المقالات الواردة إلى محل إدارتنا من داخل الولاية . أو خارجها سياسية كانت أو أدبية أو فكاكية بشرط أن تكون خالية من الدسائس النفسانية والأغراض الشخصية الخ

وقد قال في العدد البكر بعنوان (البدء بالمشروع) بعد الديباجة والدعاء ..
«فهي جريدة أدبية أخبارية وطنية ، ولا يخفى وجه التسمية الإيقاظ على من له في العربية أدنى إلمام . بل هو بقرب مأخذه موضوع على طرف الثمام الخ»

(ملاحظة) : كثيراً ما كان يستخدم الصحفيون في العهد التركي عبارة (وطنية) تمييزاً لجرائدهم من الصحف المالية للحكومة وانتقادات هذه العدوى إلى بعض الصحف التي صدرت بعد الاحتلال البريطاني . وإلا فكل الصحف الأخرى (خائنة) حتى تمتعت هذه بالوطنية بلسان الجريدة نفسها .
وطبقي أن هذه الجريدة رغما عن مبدأها الحر . كانت تسبح بحمد السلطان وتذيع أخبار الحزب الحاكم . واهتمت بالأخلاق العامة والآداب الإسلامية . ودقت في نشر أخبار إقليم البصرة .

ومن فنون الكتابة فيها حوار قصير بعنوان (مصاحبة) - وهو اصطلاح تركي - يتناول بالنقد والتفني أموراً اجتماعية أو نواقص في الدوائر الرسمية . وقد هاجمت جريدة (إقدام) التركية في الآستانة لطمعها في (العنصر العربي) .

وحت سليمان فيضى في جريدته على التعليم وطالب بمجانيته وبخاصة التعليم الصناعي . وكتب في ذلك سلسلة مقالات إصلاحية داعياً إلى العمل والنهوض

حول (معنى الإيقاظ) اسم الجريدة . ودافع عن نشر اللغة العربية في الدواوين ومعاهد التعليم . وحلّى بعض الأعداد بصور كاريكاتورية ولكنها بدائية من حيث فن التصوير .

يقول صاحبها في (مذكراته) أنه أوقفها في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٠ بسبب سفره إلى الحجاز لأداء فريضة الحج . مع أن الجريدة لقيت رواجا في داخل البلاد العراقية وكان لها مشتركون في إمارات الخليج والحجاز والهند وسنغافورة .

جريدة التهذيب :

وهناك جريدة بصرية أخرى هي (التهذيب) أنشأها محمد أمين على باش أعيان ، سياسية عليية أدبية أخلاقية . تنشر مرة في الأسبوع باللغتين العربية والفرنسية . برز عددها الأول في ١ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٩ وقد كتبت مقالات افتتاحية عدة في تشجيع تعليم المرأة وتهذيبها . وطالبت بتعريق شركة الملاحة الإنكليزية (انج) كما ألحت على وجوب تأليف مجلس الإدارة لولاية البصرة ، وحث القوم على التبرع للأسطول العثماني .

وكان إنشاؤها ركيكا ، وكثير من افتتاحياتها مقتبسة من صحف مصر والشام ، وقد عطلها صاحبها في شهر آذار (مارس) سنة ١٩١٠ .

جريدة الدستور :

ومن الصحف جليلة الخطر في البصرة جريدة (الدستور) التي أسسها أولا عبد الله الزهير في ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٢ فلما أصبح عضواً في مجلس النواب العثماني انتقل امتيازها إلى عبد الوهاب الطباطبائي فنفع فيها روحاً جديداً ، وتضافر على الكتابة فيها نخبة من أدباء الثغر ، منهم أخواه عبد المحسن وعبد العزيز الطباطبائي وإسماعيل السامرائي وكانت لسان الحزب المعارض . وقد جلب لها الحزب مطبعة من أوروبا لما لم يفعله حزب سياسي

آخر في عراقنا . وغدت دار الجريدة ندوة لأحرار الكتاب والسياسيين من البصريين . أو من كان يهرب إلى البصرة من البغداديين فراراً من إرهاب الحكومة وضغطها .

ولما عطلت (الدستور) صدرت باسم (صدق الدستور) وبقيت مثابرة على خدمة النهضة الفكرية . ومن مقالاتها الرائعة التي كتبها أحد محرريها سليمان قبضي صاحب جريدة (الإيقاظ) التي تحدثنا عنها بعنوان (الجاسوسية في عهد الحرية) وقد هزت السلطة هزاً وكان لكتابتها تأثير عميق في الرأي العام . وبقيت تنشر إلى احتلال البريطانيين البصرة في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٤ .

لما زار الشيخ محمد النباهي البصرة . وتنفذ أحوالها قال عن الصحافة فيها :
« أنشئ في البصرة بعد إعلان الدستور العثماني نحو إحدى عشرة جريدة أرقاماً (المئير) ثم (آق) ثم (التهذيب) ثم (الفيحاء) »^(١) .

جريدة نينوى :

وما عرفت الموصل الصحافة الأهلية قبل جريدة (نينوى) التي صدرت في تموز (يولية) سنة ١٩٠٩ لصاحبها فتح الله رسم ومديرها المستول محمد أمين الفخري وكان يكتب فيها على حكمت وهي عليية أدبية سياسية تصدر مرة في الأسبوع باللغتين العربية والتركية . وقد عرفت باعتدالها في سياستها وتحاشي إغضاب الحكومة .

جريدة النجاح :

فلما أسس فرع (حزب الحرية والائتلاف) المعارض في الحدياب . أصدر جريدة (النجاح) صاحب إمتيازها محمد توفيق وكان يكتب فيها (خير الدين

(١) محمد النباهي كتابه (النسخة النهائية) المجلد ٩ ص ٦٧

العمرى) ظهرت في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هـ) وبقيت تصدر سنة ونصف سنة ثم أوقفها صاحبها .

• • •

يلاحظ مما تقدم أن معظم الجرائد التي صدرت في العراق في العهد العثماني تكتب باللغتين العربية والتركية - لغة الدولة الرسمية - وبعضها تركية بحتة وبينها جرائد باللغة الفارسية .

ولغة هذه الصحافة في فجر حياتها تشوبها العجمة وأسلوب الكتابة فيها ضعيف مهمل وعباراتها مشحونة بالأغلاط اللغوية والنحوية بحيث احتاج عالم لغوى عراقي كبير فقال في وصف لغة الصحافة في الحكم التركي :

« كانت لغة جرائد بغداد في العهد العثماني خليطاً من جميع اللغات التي بها متكلمون في الزوراء فقرأ فيها التركية والكردية والفرنسية والانكليزية والهندية والفارسية ولغة مؤلفة حروف ألفاظها من كل هذه اللغات معا أو من بعض منها . »

هذا من حيث اللغة والأسلوب . أما من ناحية الموضوعات ، فنرى البداة بمكان أن شيوع الأمية شيوعاً مريعاً في ذلك العهد ، والتخلف الثقافي جعل وجود الكتاب نادراً جداً . والصحافة صناعة خاصة لا يتحضر غمارها إلا من يستمع بموهبة لمعالجة الكتابة السياسية ونحوها . ولم يكن يقدم على الكتابة في الصحف في الفترة التي نهضت عنها حملة العلوم الدينية وأشياخ التدريس والفقهاء . إذ أن الكثيرين منهم كانوا يرون الكتابة في الجرائد السيرة مزرباً بصاحبها ، وبعضهم يعتقد أن هذه الصحف لا تنشر إلا الأكاذيب . فهم يربأون بأنفسهم أن يساهموا في التحرير فيها .

كما أن خصاصة أصحاب الصحف جعلتهم عاجزين عن أن يدفعوا أجوراً للكاتبين إذا وجدوا . فتجد الواحد منهم يجمع في شخصه بين المالك للجريدة ورئيس التحرير والمخبر ومدير الإدارة . وقد يكون الموزع أيضاً .

عزا باحث في مجلة (دار السلام) تأخر الكتابة الصحفية في العراق إلى سببين (١) :

الأول : تعهد الحكومة العثمانية في المدارس بإهمال تعليم اللغة العربية فيخرج الطالب منها لا يعرف لغته تقرأ منها .

الثاني : أن الانقلاب الدستوري العثماني بإفساحه الحرية للصحافة سهل للعراق الصرف إنشاء صحف عامة في العراق جعلوها واسطة تعيش والتجار . فتمكن الأغنياء من التطاول إلى مقامات العلماء ، وتسبق مقاعد الكتاب والأدباء . فأخذت تلك الصحف الساقطة تحت ملك الأمة الأدبي بما لا يزيد عليه من السقوط ، ولا غرو إذا كان موضع تخزية الأمم الراقية . وذلك هو الذي منع جماعة كتابنا من ترويجها واعتضاها . مع أن في زوايا العراق ثلة من كبار الكتاب وقد عرفوا بأنارهم في صحف مصر والشام .

والغريب أن هؤلاء الأدباء الذين يشير إليهم الكتاب كـ محمد حبيب العبيدي والزهاوي والوصافي والشيباني كانوا ينشرون قصائدهم ومقالاتهم في صحف الخارج فتتقلها صحف بغداد عنها .

ولمكنتي رأيت خير الدين العمري يقول في مذكراته (المخطوطة) (٢) وهو من زاولوا الكتابة والصحافة في العهد العثماني واشتغلوا بالسياسة والادارة بعدها :

« لم يسكن في العراق من أرباب القلم شيء يذكر . بل كان هناك شعراء يقومون مقام الصحف في المدح والتدح . »

ثم قال في موضع آخر من هذه المذكرات (٣) : « حاولت الصحف في العراق أن تنهض بشيء من العمل النافع ، فلم تفلح لأن القراء كانوا قليلين فلم تنجح الصحافة العراقية في الدور العثماني أي نجاح . »

(١) دار السلام — بغداد في ١١ آب (أغسطس) ١٩١٨

(٢) المجلد ٢ ص ٣٨٦ (٣) المجلد ٢ ص ٣٨٦ .

كذلك فقد سادت الفترة اللاحقة على الحرب توتر العلاقات الدولية ، الذي انتهى إلى وقوع الحرب الكورية . وقد كان من آثارها زيادة الطلب فترة ما على القطن المصري وغيره من المواد الأولية . وقد استمر ذلك التوتر حتى بعد انتهاء تلك الحرب ، وانقسم العالم أساساً إلى كتلتين : الشرقية والغربية . وكان ذلك سبباً في تزايد اهتمام الكتلة الغربية ببلاد الشرق الأوسط ، بما فيها مصر بالطبع ، وذلك لوجود منابع الزيت في هذه المنطقة . ولما لها من أهمية حربية . ويمكن أن نجد لكل ذلك صدى فيما قدمته أمريكا أحياناً إلى مصر وبعض البلاد العربية الأخرى ، من إعانات مالية أو فنية .

أما في الحقل الاجتماعي ، فقلنا ناصرت هاتيك الصحف الأفكار المتطرفة ويمكن أن ألمح إلى موقف بعض الصحف والمجلات في الحملة على جميل صدقي الزهاوي ، لمقالته في جريدة (المؤيد) المصرية في (الانتصار لحقوق المرأة) بما اضطر بعض الكتاب المصريين أمثال ولي الدين يكن والدكتور شبلي شميل إلى أن ينتصروا له .

وأما تلك الصحف من ناحية الإخراج ورداءة الطبع فحدث ولا حرج ، لأن الطباعة كانت بدائية ، والمواصفات قليلة والورق عزيز المثل في الأسواق وليس بين من اضطلغوا بالعمل الصحفي من فكر في جلب الورق من أوروبا لقلة المطبوع من جريدته .

فإذا أضفنا إلى كل هذه التناقضات في الوسائل والأدوات الجو الخائض الذي كان يعيش فيه الصحفيون في تلك المرحلة والصنف والاضطهاد مما سنستطع فيه عند البحث عن حرية الصحافة أدركنا عوامل تأخر الصحافة في أول نشوتها في العراق .

الصحافة في خلال الحرب العالمية الأولى

في ظل الحكم العثماني :

لما كانت معظم الصحف العراقية قد أبدت المعارضة للحرب الحاكم (الاتحاد والترقي) في الدور العثماني ، فقد اتهم الحاكمون من هذا الحزب غمة الحرب العالمية سنة ١٩١٤ فرصة للإيقاع بالصحفيين المعارضين والتنكيل بهم .

وسبق ظلام الحرب قيام الحكومة العثمانية بتعديل (قانون المطبوعات) لزيادة التشديد على الصحفيين الأحرار واضطهادهم ، فأقيمت على بعض السكتات وأرباب الصحف الدعاوى في المحاكم بحيث بلغت ٤٨ دعوى في غضون خمس سنوات خرجوا من أكثرها أبرياء وغرموا في بعض القضايا .

وكانت إدارة الحكم ثنائية بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية للعثمانيين فإذا تعرضت جريدة للجيش أو الشرطة تحفرت السلطة العسكرية للتنكيل بالصحفي والحكم عليه . وفي بعض الأحيان وجدنا هاتين السلطتين تصطدمان ببعضهما بعضاً كما جرى لصاحب جريدة (الإيقاظ) سليمان فيضى عندما انتقد (الدرك) فهم قائد الجيش في البصرة بحبسه ولم تفد حماية وكيل الوالي له إلا أن قوة المعارضة الأهلية تجمعت فأطلقت من الموقف .

نشرت جريدة (الرياض) قصيدة (لمحمد الهاشمي) عرض فيها بالظغطة في إيران والظلم اللاحق بالمسلمين في تونس والجزائر وما يعانيه أهل القفقاس من ذل ودعا الشاعر على قيصر الروسية بمنقلب الظالمين . فإكان من الحكومة التركية في بغداد إلا أن قاضى الصحافي والشاعر ، تخسكت المحكمة على كل منهما بالسجن ثلاثة أشهر .

ولم يكن الوالي العسوف يتورع من أن يضرب الصحافي يده ، كما

حدث لإبراهيم حلي العجم ، الذي كتب في جريدة مصرية مقالاً حمل فيه على الاتحاديين والوالي يومئذ في العراق جلاويد بك ، ويده قيادة الجيش أيضاً بعد أن أعلنت الحرب فغضب الوالي الكاتب أولاً ثم جاء به إلى ردهة استقباله في ديوانه وصار يضربه ضرباً مبرحاً بعصاه على مرأى وسماع من الجمهور ، فتشفع له زميل هو صادق الأعرجي صاحب جريدة (الرصافة) الذي أصبح عضواً في مجلس الولاية بعد اعتزاله الصحافة فأنقذه من مخالبه .

ولما وجدت الحكومة أن صحف البصرة تتمتع بنوع من الحصانة مكنسية من هيبه زعيم المعارضة هناك ، طالب باشا النقيب ، وتأثيره على السلطة ، بما جرى . هذه الجرائد على الإمعان في النقود والمقاومة أوفدت وزارة الداخلية في استانبول إلى والي البصرة في أخريات سنة ١٩١٣ . باقفال جميع الصحف الموجودة في الثغر والإمساك عن منح امتياز أية جريدة جديدة .

وما أن احتلت الجنود الانكليزية البصرة بعد اندلاع نيران الحرب الأولى حتى شددت الحكومة العثمانية الخناق على الصحافيين وطاردتهم بحجة ظروف الحرب الاستثنائية فطلعت الجرائد الأهلية كلها ولم تبق إلا جريدة واحدة (الزهور) لصاحبها (محمد رشيد الصفار) لمواظبتها للحكومة وتأييدها سياسة الحاكمين . وقد ثبت الرجل على خطه ولم يتحول عنها حتى إذا انسحب العثمانيون من بغداد إزاء زحف القوات البريطانية التحق بهم واستأنف عمله الصحفي في الموصل بعد أن جعل جريدته الجديدة باسم (دعوة الحق) .

ورأى العثمانيون في سمجة الحرب أن يستعينوا بالصحافة في بث الدعاية لهم والتشجيع لمحاربيهم فأسسوا في بغداد جريدة يومية دعوها (صدق الاسلام) باللغتين العربية والتركية يشرف على نشرها الجيش برئاسة قائده العام في هذه المنطقة نور الدين بك الذي عرف بعد ذلك في تاريخ النهضة الكيالية باسم نور الدين باشا (فتح أزمير) وناطوا بإدارة سياستها برئيس بلدية بغداد رؤوف الجادرجي .

وعنى حزب الاتحاد والترقي بهذه الصحيفة عناية كبرى ، فاختار لها خيرة الكتاب في اللغتين فكتب فيها من الترك الدكتور حكمت ثريا بك بالتركية ، كما كتب فيها بالعربية من العراقيين محمود الوادى وعطا الخطيب الأديب الشاعر وإبراهيم حلى العمر ، وخيرى الهنداوى الشاعر ، وعبد الرحمن البناء الشاعر ، وإلهامى وبعض أدباء النجف الأشرف . وقد نشرت مقالات بلهجة حادة في تدعيم سياسة الاتحاديين وتفنيد بعض ما تنشره جريدة القوات الانكليزية الممثلة في البصرة المسماة (الأوقات العراقية) وقد نشر (فائز النصين) في كتابه (المظالم في سورية والعراق والحجاز)^(١) رسالة منقولة عن (المقطم) وردت من بغداد نصف هاتين الجريدتين (الزهور وصدى الاسلام) بأن . شأنها الدفاع عن الاتحاديين وإطراؤهم وقلب الحقائق ونشر الأضاليل . .

ولم يكن المتحكمون بتعطيل الصحف المعارضة ، بل لاحقوا الصحفيين المعارضين أو ذوى النزعة القومية العربية فنفوا كلا من عبد الحسين الأزرى صاحب (الصباح) ورزوق داود من شباب النسادى العلمى الوطنى وداود صليوا صاحب جريدة (صدى بابل) والاب أنستاس مارى السكرملى صاحب (لغة العرب) إلى قبرى من بلاد الأناضول حيث قضوا في منقاهم السحيق بعض سنى الحرب . كما نفوا إبراهيم صالح شكر صاحب مجلة (الرياحين) وعبد اللطيف ثنيان صاحب (الرقيب) إلى الموصل وإبراهيم حلى العمر إلى بتليس ، وفر سليمان الداخيل صاحب (الرياض) إلى نجد .

ولم يقتصر اذى الصحفيين على النفي في غياهب الحرب ، بل ساق جمال باشا قائد الفيلق الرابع اثنين منها إلى (ديوان الحرب العرفى) في عاليه :

أولهما — أحمد عزة الأعظمى ، وقد كان يصدر مجلة شهرية باسم (لسان العرب) في فروق تنافع عن الفكرة العربية وتبشر بالرسالة التحريرية بلهجة

عنفية وأسلوب فصيح . وقد غير صاحبها اسمها في سقتها الثانية ، فجعلها (المنتدى الأدبي) إذ غدت لسان هذه الجمعية السياسية العربية التي ضمت شباب العرب في العاصمة العثمانية .

سبق هذا الصحافي إلى المحكمة العرفية حيث قضى ثلاثة أشهر في حبس يتجرع العذاب ولم تسفر عما كتبه عن إتهامه إذ لم يجدوا بين أيديهم وثيقة تدبته ولم يشهد عليه غير شاهد واحد ولا اعترف هو بكلمة بما عمله أو من عرفه رغمًا عن تعذيبه وإرهابه . كما أن فطنته أنقذت الكثيرين من إخوانه وزملائه المجاهدين من التهلكة . بل الموت المحتم . فإنه كان يقيم في الأستانة لما كثر الحزب المسيطر عن أنيابه نحو العرب وخاصة المشتغلين بالسياسة الاستقلالية . فقبل أن يلقي القبض عليه أُلغى كل ما كان لديه من كتب ومنشورات جمعيات قومية سرية وشخصيات تعمل للإنقاذ في السر والعلن . ولا سيما أن (المنتدى الأدبي) المذكور كان ملتبس هؤلاء الرجال ومبادة نشاطهم . كما كانت مجلته ينبوعًا لكثير من بذاع في الموضوع في المجلة وغيرها أو عن طريقه .

ورد في الكتاب الأحمر الذي نشره القائد العام جمال باشا بدافع عن محاكمة أحرار العرب رشتهم ونفهم وسجنهم ، المعنون : (إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها في ديوان الحزب العرفي المشكل بعاليه) شيء كثير عن أحمد عزة الأعظمي ومجلته وما تضمن :

كان يجمع (المنتدى الأدبي) كل الطلاب العرب ويبيت فيهم الفكرة القومية ونهضة العرب بأية واسطة كانت .. وكلما انتهى فريق منهم بدروسه ، حمل الأفكار وبشها حيث يعين في الوظيفة في البلاد العربية .. وإن التشرات التي تعرض العرب على الثورة وقتل الترك كانت ترد إلى الشبان العرب ، في ضمن الجرائد المرسلة إلى مدير مجلة المنتدى الأدبي وعمررها أحمد عزة الأعظمي فيقرءونها كلهم ويشترك معه في توزيعها عاصم بيسو . وكان هذا

الضخني يجمع الشباب العربي من مدارسهم الملكية والعسكرية في إدارة مجلة (لسان العرب) ويقرأ عليهم تلك الفشرات ..

أما الصحافي الثاني المرسل إلى الديوان العرفي في عاليه فهو إبراهيم حلي العمر الذي لم تقده مشاركته في تحرير جريدة (صدى الاسلام) التي أُلغيت عنها.

إلا أن الحظ أنجده فإنه وصل المحكمة العرفية في لبنان بعد أن نفذ حكم الإعدام في قوافل الشهداء الثلاث ثم نشبت (الثورة العربية الكبرى) في الحجاز فخطأ الكثيرون من حكام استانبول سلوك جمال باشا وسياسته الانتقامية في الشام وحملوه تبعة اغاظة الأمة العربية وتعجيل انفجار نغمتها . فاعزت إليه الحكومة المركزية بفض الديوان العرفي في عاليه وهكذا نجح إبراهيم حلي العمر من حبل المشنقة بعد أن توسط له جماعة من وجوه الشام وأدبائهم بينهم محمد كرد علي منشي . (المقنيس) الجريدة والمجلة وكان إبراهيم من مراسليها في بغداد .

ويظهر أن كرد علي لم يكتف بالشفاعة للكتاب العراقي عند جمال باشا فينقذه من الأذى بل أوجد له رزقا يضمنه إلى محرري جريدة (الشرق) التي أصدرها القائد المذكور وحشد لها كبار العلماء والأدباء محمد كرد علي وشكيب أرسلان ومحمد حبيب العبيدي الموصلی وتاج الدين الحسيني وغيرهم ..

في ظل الامتداد ، ابريطاني :

هذا ما كان من أمر الصحافة في العراق في ظل الحكم العثماني .
وننتقل الآن إلى صفحة جديدة من الحياة العراقية عندما احتل الإنكليز بلادنا في خلال الحرب العالمية الأولى .

أغار الإنكليز على البصرة فاحتلوها في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٤ فالتفتوا إلى الصحافة يستعينون بها على توطيد سلطانهم وترسيخ

سياستهم وللصحف مقامها في نظر القوم وفي حياتهم العامة ومجال إمبراطوريتهم بحيث ذهبت كلمة لويد جورج داهيتهم ، في أعقاب تلك الحرب ، وإنما كسبنا الحرب بواسطة الصحافة ، قولا مأثوراً يتيه به الصحفيون .

جريدة الأوقات البصرية :

فكان أول ما فعلوه بعد استيلائهم على (مطبعة الولاية) الرسمية بالبصرة ابتاعهم المطابع الأهلية الثلاث التي كانت في المدينة فطُفِقُوا يطبعون بها نشرة يومية باللغتين العربية والانكليزية تحمل برقيات رويتر وجعلها أخبار حربية تنقل إلى القراء ما يجري في ميادين القتال المختلفة .

ثم تطورت هذه النشرة فأصبحت جريدة يومية باسم (الأوقات البصرية) وهو طراز من الأسلوب الانكليزي التقليدي في تسمية الصحف (Basrah Times) درج عليها أكثر من أنشأ منهم صحفا بالانكليزية في كل صقع من أصقاع الغرب والشرق فهم يقرنون تعبير (تايمس) إلى اسم القطر أو البلد الذي تظهر فيه الجريدة .

برزت (الأوقات البصرية) مكتوبة باللغات الأربع العربية والتركية والفارسية والانكليزية . وحرر فيها المترجون فلي - وهو بعد ذلك الحاج عبد الله فلي المستشرق السامي الانكليزي - .

ولاشك في أن هذه الصحيفة قد أنشئت لتخدم أغراض السلطة المحتلة ، وتروج لسياسة الحلفاء وتذيع مبادئهم التي يعلنونها للناس ، فضلا عن استغراق أكثر أعمدتها بأخبار الحرب ومراحلها .

وقد أصدر الجيش المحتل بجانب هذه الصحيفة اليومية مجلة أسبوعية مصورة بعنوان «العراق في زمن الحرب» حوت صوراً للوقائع الحربية في العراق مع صور الشخصيات العراقية - من الفريق الموالي طبعاً - ولاسيما شيوخ القبائل ومناظر ومشاهد لهذه البلاد .

فلما وصلت القوات البريطانية بغداد واحتلتها ، وانتقلت هذه المرحلة حكومة الاحتلال المركزية إلى بغداد سنة ١٩١٧ تولى سليمان الزهير أحد وجوه البصرة جريدة (الأوقات البصرية) بطريقة الالتزام من الجيش وعنى بأن يجعلها جريدة أهلية واستقدم لها محررا من مصر هو ، عطا عوم ، صحافي مصري مخضرم من الزملاء الأوائل لتوفيق حبيب (الصحافي العجوز) في تحرير مجلة (قرعون) وعاشت الجريدة بعهد المالك الجديد أو الملتزم إلى سنة ١٩٢١ عند تأسيس دولة العراق الحديثة فلم يبق معنى لوجودها فغابت عن الأنظار .

جريدة العرب :

أما في بغداد فبعد أن استتب للمحتلين الأمر ، أرادوا خلق جريدة قوية تخدم أغراضهم وتنشر خططهم وتطلع الجماهير على سياستهم الظاهرة وبخاصة بعد أن بلغت الحرب هذا الشوط واستولى الإنكليز على قسم كبير من الأراضي العراقية ولا تزال جيوشهم تقاوم للاستيلاء على بقية الأقسام فوضعوا نصب أعينهم مشروع جريدة يومية ، فلم تمض عليهم ثلاثة أشهر حتى استطاعوا أن يطلعوا على الناس هذه الجريدة وقد دعوا (العرب) . ومن الطريف أن نترجم فقرات من إحدى (رسائل كرتوديل) إلى والدها وهي مؤرخة في ٢٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٧ وفيها تنبئه بميلاد هذه الجريدة الجديدة وقد اضطلعت الكاتبة وهي في منصبها في الحكومة المحتلة بأوفر نصيب من العمل الصحفي التأسيسي قالت (الخاتون) . . وهو اللقب الذي أطلقه عليها الأهليون عندنا :

« تتخذ التدابير لإصدار جريدة محلية عربية ، وهي الجريدة التي طال تشوقنا إلى صدورنا . ولم يعقنا عن ذلك إلى الآن إلا فقدان الورق . فبعد إجراءات رسمية عديدة توصلنا إلى تحقيق هذه الرغبة ، وقد عهد بإدارة سياستها وتحريرها إلى المستر جون فيلي - ممن ولي مناصب مهمة في حكومة

الاحتلال في قطرنا - أما هيئة تحريرها فقد ألغناها من أصدقائي الأقرين -
الأصدقاء العرب - ونتوقع أن تحتفل بصدور عددها الأول في غرة تموز
(يوليو) وسنجعلها جريدة ذات شأن وميئها (العرب) لأنها أول جريدة
تصدر في العهد الجديد من حرية العرب ، - على حد تعبيرها - .

هذا ما قاله الخاتون في كتابها إلى أبيها غير أن الأب انستاس ماري
الكرمي الذي تصدر ديوان الانشاء في جريدة العرب سنوات قال لي :

« كان القوم يرون تسميتها به الأوقات البغدادية ، ثم على طلب الخاتون
استشرت في هذه التسمية محمود شكرى الألوسي فاقترح أن تدعى (العرب)
فاستحسن السر برمي كوكس الحاكم العام هذه التسمية فكانت جريدة (العرب) .
وذكر ريدلي (M.R. Rideley) في كتابه عن الخاتون (Gertrude Bell)
عندما تعرض لاشتغالها في جريدة (العرب) :

« كانت رغبتها في أن تعطى هذه الجريدة صبغة محلية أكثر باستخدامها
مراسلين لها في الأقاليم ، ومحررا يكتب الأخبار المحلية ، وشعرت بحق أن
الجمهور الذي أصدرت له الصحيفة ويأثارة اهتمامه فقط تستطيع الجريدة أن
تؤدي خدمة مفيدة ، هذا الجمهور يحس بأن الحرب في أوروبا تبعد عنه كثيرا
كبعد القمر وأن فهمه لهذه الحرب صعب كصعوبة فهم القمر ، وأن هؤلاء
الناس يهمهم أن يسمعوا أن فلانا بن فلان قد وقع في قبضة العدالة وأنه
غرم لنجوله بعد أن أسدل الظلام ستوره من غير أن يحمل مصباحا ، يهمهم
هذا أكثر من سماعهم أن قرية في الفلاندر قصفت من الجو ، لهذا
ارتأت الخاتون أن الأخبار المحلية مهما ضؤل شأنها فمن الضروري
أن يتعود العرب منها على قراءة الجريدة ليتسنى اعداد الأهلين لقراءة الجرائد
عندما يحين لصحافتهم الوقت في أن تعالج البحوث الحيوية المختصة بمستقبل
بلادهم » .

ويظهر أن الخاتون تولت إدارة سياسة الجريدة بعد أن تركها فيليبي إذ

وجدتها تكتب أباها في هذا ونصف له كثرة المهام الملقاة على عاتقها وكيف يجعل إليها الأب آنتاس مسودات مقالات (العرب) الرئيسية فتقضى بعض الوقت في مناقشته في موضوعاتها إلى غيرها من الشؤون الصحفية .

برز العدد الأول من (العرب) في ٤ تموز (يوليو) سنة ١٩١٧ بصفتين بادية ذي بدء تنشران بين يوم ويوم . وبعد شهر أصبحت يومية وفي العام الجديد غدت ياربع صفحات يومية . وقد كتب على صدرها أنها جريدة سياسة اخبارية تاريخية أدبية عمرانية عربية المبدأ والغرض ينشئها في بغداد عرب للعرب . . وهذه النزعة تنسجم تماماً مع السياسة البريطانية في خلال تلك الحرب حيث تهدف إلى التقرب إلى العرب وتغييرهم من الترك بل لإثارتهم عليهم .

وقالت الجريدة في كتبها الأولى :

« إنها ستكون وسيلة لنشر آراء العرب وتعميم علومهم وآدابهم وترقية شؤونهم وعمرانهم ؟ » .

والمعالم البارزة لهذه الجريدة الرسمية لحكومة الاحتلال غير اخبار الحرب الدائرة والدعوة لقضية الخلفاء وخدمة السياسة البريطانية انها أول جريدة حكومية صدرت في بغداد باللغة العربية الصرف . لغتها سليمة فصيحة ونزعتها عربية وصارت تبشر بالفكرة العربية وتذيع في العراقيين فضل البيت الهاشمي رائد النهضة القومية وقامت بدعاية نشيطة للثورة العربية بزعامه ملك العرب جلالة الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ولم تكن تغفل النواحي الاجتماعية والتاريخية والأدبية مع نشرها أخبار الحرب ومنها حرب العراق ، فضلاً عن بلاغات القيادة العامة لجيش الاحتلال الذي يواصل الزحف في الأراضي العراقية وبيانات الحكومة المحتلة وإعلاناتها للشعب . وقد أخذت في سنتها الثانية تزين صفحاتها الأخيرة بصور حربية إلا أن النقص في الزنكغراف والفن الطباعي كان بادية الأثر في هذه

الصور . لهذا عيّنت فترة من الزمن بنشر ملحق مصور مستقل عنها يطبع على ورق صقيل وبصور واضحة وكله دعاية حرية وتصور لمشاهد علية وأشخاص عراقيين .

وكانت جريدة (العرب) تنشر ملاحق صغيرة نادراً لبعض الأخبار الحرية الخطيرة ، ولعل أروع ملحق نشرته لعددتها ٥٩١ يوم ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩ وهو متوج بلفظة (الصلح) بحروف ضخمة وتحتها هذه العبارة :

وفي البلاغ الآتي من ديوان الحرب يوم السبت بعد الظهر في ٢٨ حزيران (يونيو) وهو مؤرخ في ذلك اليوم :

« وقع على الصلح اليوم في الساعة الرابعة زوالية بغد الظهر ، واستمرت جريدة المحتلين العربية تصدر أربع سنوات إلى أن أعلنت يوم ٣١ أيار (مايو) سنة ١٩٢٠ أنها ستحتجب وقد دعت قراءها وشكرتهم على إقبالهم على قرائتها وموازرتهم أياها منذ إنشائها إلى ذلك الوقت .

أما محررو هذه الجريدة وكتابها ، فقد كانوا نخبة رجال العلم والأدب في بلاد الرافدين ألقت قلوبهم سلطة الاحتلال وأغرنتهم بأنها جريدتهم ليست النكرة العربية وخدمة اللغة وتثقيف الشعب واجزت لهم أجور الكتابة ولعلها المرة الأولى في عراقنا تناول الأدباء والكتاب أجورا محترمة على نتاج أقلامهم . فخر فيها شكري الفضلي وكاظم الدجيلي وعبد الحسين الأزري ومحمد مهدي البصير وعطا أمين . والظاهرة التي تلفت النظر أن الصحيفة كانت تعمل في خواتيم مقالاتها تواقع مستعارة عديدة لصنوف كتابها بينها (ابن العراق) و (ابن الفراتين) و (ابن ماء السماء) و (ابن جلا) و (ابن ذي الكنيتين) و (ابن بابل) و (مطالع) .

ولا تسألوا عن الداعي إلى هذا التنكر والتستر ، فأنتم مدركوه بداهة والظرف ظرف حرب والميمنون على الجريدة والمنفقون عليها الانكليز

المحتلون ، ولكن ما أعلنت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها حتى انكشفت
الاذنعة فأخذنا نقرأ اسم الكاتب في ذيل مقاله . وكان جميل الزهاوى يطرف
قراء العرب بنفحات أدبه ويمتعهم بمختارات من (عيون الشعر) العربي
في عصوره الخالية ، كما كان شكرى الفضلي يكتب أغلب افتتاحياتها وهو
من أدباء العراق وكتابه السياسيين .

والطريف أنه كان بين هؤلاء المحررين كاتب عرف في المجتمع باسم
(نجيب السورى) وهو الدكتور نجيب الارمنازى وزير سورية المفوض
في مصر اليوم ، وجد في بغداد ضابطا في الجيش التركى فترك الجيش واتصلت
مودته الادبية بالأب انتاس الكرملى فحسن له هذا الاشتغال بالادب
والكتابة وترجم باقتراحه كتابا عن اللغة التركية لأبي حكمت سليمان السيامى
العراقى في تاريخ العراق في العصور الأخيرة . وكتب في صحيفة (العرب) .
ولم تكف حكومة الاحتلال بالجريدة اليومية بل أنشأت مجلة نصف
شهرية للعلم والأدب دعتها (دار السلام) ستحدث عنها عند بحث الصحافة
الادبية والمجلات المختصة بالعلوم والفنون في محاضرة آتية .

جريدة الوقائع العراقية :

وبقي العراق عامين خلوا من جريدة رسمية بعد غياب (العرب) ، فلما
وضعت قواعد المملكة العراقية بدت الحاجة إلى صحيفة رسمية لنشر القوانين
والأنظمة وشئون الدولة بما يقتضيه نظام الحكم في التشريع فأنشأت أول
الأمر وزارة العدلية مجلة دعتها (مجلة العدلية) لنشر بيانات الحكومة
وقرارات المحاكم وبعض الاعلانات ونحوها . وكان يحررها كاظم الدجيلي .
ثم روى إيقافها والاستعاضة عنها بجريدة رسمية أنشأتها الحكومة باسم
(الوقائع العراقية) .

وقد احتفظت حكومتنا بتعبير (الوقائع) في الشرق لجريدتي السلطان

محمود العثماني ومحمد علي باشا خديوي مصر ، برز العدد الأول من (الوقائع العراقية) في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٢ على أن تظهر ثلاث مرات في الأسبوع لنشر القوانين والأنظمة والتعليمات والمراسيم والارادات الملكية والبيانات الوزارية وإعلانات الحكومة وتدوين ذيلها محاضر مجلس النواب والأعيان المؤلف منها البرلمان العراقي . وخطر لمؤسسيها من كبار موظفي وزارة الداخلية أن يجعلوها لأول وهلة جامعة لمباحث في السياسة والعلم والأدب والأخبار الخارجية إلى جانب الشؤون الرسمية كما كان شأن الوقائع المصرية في بدء حياتها . لذلك جعلوها بشكل مجلة في أعدادها الأولى ، وفأوضوا أحد محرري الصحف - رفايل بطي - لتولي تحريرها ، بل صدر أمر وزارة الداخلية بتعيينه لهذه المهمة . فاعتذر فأوكل تحريرها إلى ناظم الدجيلي . واقتصر بعد تجربة قصيرة قصيرة فاشلة على إلباسها الثوب الرسمي الخشب ، وهكذا كان ولا يزال تنشر إلى اليوم .

جريدة الموصل :

رأينا كيف أنشأ الإنكليز المحتلون جريدة في البصرة وجريدة في بغداد فلما أتيح لهم أن يباغوا مدينة الموصل فاحتلوها في خريف سنة ١٩١٨ ودخل جيشهم المدينة فعلا بعد إعلان الهدنة مما كان له تاريخ وحديث بين الدول الكبرى وفي مؤتمر الصلح بفرساي اهتموا في ما اهتموا به بجريدة (الموصل) الرسمية فاستأنفوا نشرها باللغة العربية وحدها ثلاث مرات في الأسبوع . ولم يكن من السهل إيجاد أديب قدير يجيد الكتابة العربية وهو لم بالعمل الصحفي ، فاستعانوا ببائعين من أساتذة التعليم هما سليم حسون والقس سليمان الصائغ حتى تسنى لهم استقدام أديب صحافي لبناني هو (أنيس صيداوي) لهذا الغرض وهو من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت وقد زاول الصحافة بعد حصوله على درجتها العلمية فزامل جرجي عطية الأديب البيروتي في جريدته الأسبوعية (المراقب) فأحست الحلقات الصحفية والأدبية بأثر هذا الكاتب

في تحسين مادة (المراقب) فلما قبضت لجنة الحرب على الجريدة طوحت بالصيداوى إلى الترجمة ونحوها في الجيش البريطانى فخلع هذا الأديب على جريدة (الموصل) ثوبا جديدا من الفكر المثقف ثقافة حديثة والأسلوب العربى المين مع احتفاظها بالزى الرسمى ، ويلقى فيها متصفحها الآن مقالات وشذرات فذة في الحياة الصحفية العراقية في ذلك الطور ، كما أن أنيسا هذا عوض عن قيود الجريدة الحكومية الرسمية في الموضوعات السياسية بإفساح المجال للأدب والاجتماع فيها فصور الحياة الأدبية في مدينة أبي تمام تصويرا باسما في فجر السلام بعد فواجع الحرب المدممة التي كابد في خلالها بلدى الولايات ، من بعضها القحط حيث مات كثيرون جوعا وأكل البعض لحوم البشر وقد رأيت بأم رأسى جماعة من المهاجرين الذين رحلوا إلى الموصل من بعض المدن التركية يتكالبون على تقطيع أشلاء بغسل نافق جروره من الشارع إلى أكواخهم .

وبدأت جريدة الموصل تشيد بالأدباء الموصليين وتبرز آثارهم وفيهم من لم يعرفهم عالم الطبع والنشر قبل ذلك نظير أحمد الفغترى الشاعر . ومع أن (الموصل) لم تحتفظ بهذا الرونق الأدبى ، بعد أن تركها محررها عانداً إلى بلده بيروت محتفظا بذكرى طيبة وإطلاع على أحوال العراق نثره في مقالات مفيدة في (الهلال) ومجلة الكلية البيروتية وغيرهما . فقد عاشت حتى إذا انشئت جرائد أهلية في تلك الحاضرة ، ووجدت جريدة الدولة الرسمية (الوقائع العراقية) التي تكفلت بسهولة المواصلات الحديثة بتوزيعها في أنحاء القطر في وقت قصير ، لم تجد الحكومة مبررا لبقاء جريدة رسمية خاصة في الموصل فأوقفتها سنة ١٩٣٤ .

في حلقة الحكم العسكرى لقوات الاحتلال ، خنقت الحرية الفكرية وحالت دون صدور أية جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية ويعتبر محمد مهدي البصير في كتابه (تاريخ القضية العراقية) هذه الظاهرة من أخطاء

حكومة الاحتلال وقد حلل هذا الخطر ، بأن مصادرة حرية الصحافة في العراق وجه رغبة العراقيين إلى قراءة الصحف السورية والمصرية الحرة . وكانت حافلة يومئذ بالتحلات على سياسة أوربا ، مفعمة بأنباء التطورات السياسية في مصر والشام فعادت هذه السياسة على حكومة الاحتلال بالحسران بينما أرادت بعملها الكسب السياسي .

ثم هبت على الشعب العراقي نشوة انتعاش وتطلع بعد أن انفض مؤتمر الصلح في باريس عن (معاهدة فرساي) وقد حركت أفكارهم وعود الحلفاء وعودهم وخطب رجالانهم ومانشيرهم وفي مقدمتها منشور الجنرال مود على أهل بغداد عند فتحها بجنوده الملونين وينص فيه على أنهم جاؤا محررين لا فاتحين ودعوة الرئيس واسن الأمريكي للتحررية ومواده الأربع عشر المزعوم أنها وضعت لتخليص الإنسانية من الاستعباد كما طفق الضباط العراقيون يعودون إلى مواطنهم وبينهم من اشترك في الثورة العربية ، وكانت تلمب الأذهان على شيطان دجلة والفرات الصحف العربية التي تحملها برد الجيش البريطاني نفسه وتوزعها هنا وهناك في بغداد والحواسر بينها جريدة (القبلة) لسان الملك المنقذ في الحجاز المتدفق بالحاسة للثورة و (المقطم) و (السكوكب) وكان (المكتب العربي) الذي أنشأه الانكليز في القاهرة يغذيها بالمقالات الرنانة في تحييد ثورة الحجاز ووصف مظالم العثمانيين والإشادة بيقظة العرب وحقوقهم في الحرية والاستقلال دعاية صاخبة منظمة حشدت لها الرؤوس المفكرة في سبيلها وانفقت الأموال الضخمة .

يضاف إلى هذه البواعث قيام الحكومة العربية في الشام بعد أن احتلها جيش الخلاص بقيادة الأمير فيصل بن الحسين وقد تولى الكثيرون من الضباط والمتقنين العراقيين مناصب خطيرة في حكومة الشام الجديدة ، فلما كان يفد العشرات من هؤلاء الضباط والمدنيين على مسقط رؤوسهم في أحياء بغداد ومرايح الموصل كانت حقائبهم حافلة بصحف دمشق وهي تلتهب بوهج البعث القومي . في هذا الغليان السياسي أرادت حكومة انكلترا

أن تطوى صفحة الحكم العسكري الاحتلالي بحكم مدني بريطاني أيضا .
ولكنها تلكأت في منح (حرية الصحافة) لأبناء الرافدين فعند توقف جريدة
(العرب) صدرت جريدة باسم (العراق) ومنحت الحكومة الاحتلالية
امتيانين آخرين لجريدتين الأولى بعنوان (الاستقلال) والثانية باسم
(الشرق) أما جريدة الاستقلال من السنة الثورية التي ستحدث عنها في المحاضرة
الخاصة بصحافة (الثورة العراقية) فلأنجز بحث الصحافة في العهد الاحتلالي
بعرض حياة الصحفيين الأخيرين وهما جريدتان أهليتان مستقلتان .

جريدة العراق :

إن جريدة (العراق) أقدم جريدة أهلية بعد الحرب الأولى عاشت
سنتين وأشغلت حيزا في تاريخ الصحافة فقد أذاعت جريدة العرب في العدد
الأخير منها يوم ٣١ آيار (مايو) سنة ١٩٢٠ هذا الخبر بعنوان (جريدة
يومية جديدة) :

« يصدر غدا العدد الأول من جريدة (العراق) وهي جريدة يومية
تبحث في السياسة والأدب والاقتصاد لصاحبها الوحيد رزوق داود غنام
وهذا العدد من جريدة العرب هو العدد الأخير . . . »

وحيث لم يكن ميسورا الحصول فورا على مطبعة جديدة عهدئذ فقد
ساعدت الحكومة هذا الصحافي مؤقتا بالمطبعة التي كانت تطبع لها (العرب)
وهي في أصلها مطبعة جريدة (الزهور) التي صادرها الجيش المحتل، ولا سيما أن
مؤسس العراق كان يشتغل في قسم الإدارة والتحرير في جريدة (العرب) وهو
من اعتنقوا الفكرة القومية في العهد العثماني وعملوا في (النادي العلوي الوطني)
في بغداد . فتعرض لغضب العثمانيين فنفى في خلال الحرب كما ذكرت .

برزت (العراق) في ١ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ تعالج السياسة
والاقتصاد والأدب بلسان عربي فصيح . وأخذت في خدمة الصحافة بالتحسين
الذي توافيه الظروف . ومع أنها كانت تؤيد السياسة البريطانية بوجه عام

فلم تكن تهمل واجبتها كجريدة تشعر بالضمير الصحافي وتعزز النزعة الوطنية بطريقة إنجائية معتدلة مما أكسبها رضى كثير من السياسيين بحيث صاح محمد مهدي البصير ، لتحي جريدة العراق ، بينما كان يخطب في أحد المهرجانات الثورية في جامع الحيدرخانة في ليلة من ليالى بغداد البيض تحت مماء الكفاح النبيل وقاضت أنهر العراق من بدايتها يبحث الشئون العربية لجميع أقطارها وأيدت دعوة الملك حسين وأنجاله . وشادت بزعامه البيت الهاشمي بلهجة حارة واهتمت بالأمور الاقتصادية . ومهدت في مقالاتها وتنوع أبوابها لأن تقوم المملكة العراقية على كيان مكين في مفهوم الدول المصرية .

ومع أنها تنشر بأربع صفحات ، فقد غنيت بالنواحي الثقافية والاجتماعية إلى حد كبير وصدرت أعداداً سنوية ممتازة في مطلع حياتها لجاء عليها في ذلك الحين نواة النهضة الأدبية التي انعقدت براعيتها في الحقل العراقي بعد الحرب وقد كتب فيها غير محررها رافائيل بطل وشكري الفضلي وحسن غصيبة وعطا أمين وسلطان الشيخ داود ومحمد عبد الحسين وعطا عوم وغيرهم وحاولت مرة في عهدها الأخير أن تجعل صفحة باللغة الانكليزية فيها فلم تنجح فكرتها فاقلمت عنها . وبقيت تصدر إلى أن أوقفها صاحبها باختياره قبل مايزيد على عشر سنوات .

جريدة الشرق :

أما الجريدة الثانية (الشرق) فتمض انشرها رجل فلسطيني ممن تزودوا بثقافتهم من الجامعة الامريكية في بيروت وأنتم دراسته العالية في جامعة كمبردج مختصا بالاقتصاد السياسي وهو (حسين أفنان) .

وكان في زمن الحرب معاون آمر المعتقل للأسرى الضباط العراقيين والعرب في سمر بور ثم أمنت له منصب كبير في ديوان الحاكم البريطاني العام في بغداد بعد الهدنة .

صدر عددها الأول في ٣٠ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ وقال صاحبها

في مقدمتها :

« نرى أمامنا بلاداً عم فيها الاضطراب وكثر الويل وقد أخذنا في هذا
البحران على عاتقنا مسئولية إنشاء جريدة يومية سياسية عالمة بهول الموقف
ومصير الأمور، إلى أن قال ..

« فالشرق جريدة حرة معتدلة مبدؤها خدمة البلاد، وغرضها نشر الأفكار
الحرية والمبادئ القومية وبث روح السياسة المسالمة ونشر الحقائق الناصعة
ولا ندعي بأن الحق في جانبنا فيما نقوله في جميع الأحيان غير أننا سنتحرر
بلا تردد ولا تأخذنا فيه لومة لائم ..

لم تكن الشرق في حجمها وتبويبها وتحريرها تلفت النظر، وقد كتب فيها
شكري الفضلي ونشر على صفحاتها بعض الأدباء **الاشتين** مقالات ونتاجا منهم
الكاتب القصصي محمود أحمد المدرس وأذاع فيها الزهاوي بعض رباعياته .

وهي في مشربها تدعم السياسة الانكليزية بقوة وأحسبها الجريدة الوحيدة
في قطرنا التي جرات فكثرت مقالات تحسن مذهب (الانتداب) في سياسة
الشعوب ونشرت مضابط في تأييد الوصاية البريطانية أو الانتداب البريطاني
على العراق من بعض شيوخ العشائر في لواء ديالى حتى إذا ما بدأ موضوع تأسيس
دولة العراق الجديدة قامت (الشرق) بدعاية وزعامية طالب باشا النقيب
وترشيحه لعرش العراق وأضفت عليه الاماديج نظاما ونشراً يبنما زميلاتها (العراق)
دعت بحرارة لآل البيت الهاشمي والامير فيصل بوجه خاص .

ثم كتبت صحيفة (الشرق) في عددها الـ ٢٥ مقالا بعنوان (شكل
الحكومات اليوم) تطرقت فيه إلى الموضوع الدائر في الإذاعات الرسمية
الانكليزية عن مستقبل العراق بين إنشاء إمارة أو إقامة وصاية أو انتداب
وختمت مقالاتها .. إن الأجدى بالحكومة العراقية أن تكتفي بالتأميسات
الحكومية وتكون لا ملوكية ولا إمارة ولا جمهورية ...

وبعد شهرين من حياة الجريدة أبطلها صاحبها في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)
سنة ٢٠ عندما وظف سكرتيراً لمجلس الوزراء العراقي .

صحافة الثورة العراقية سنة ١٩٢٠

مجلة اللسان :

إن المجاهدين العراقيين من أصحاب العقيدة في القضية القومية وتوجيهها نحو استقلال العرب لم يثنهم إمساك السلطة الاحتلالية البريطانية عن الاذن بإصدار صحف سياسية يومية ، فداوروا بعد أن وقعت معاهدة الصلح في باريس في خلق أداة تعينهم على ذبوع فكرتهم وتعليم الرأي العام في بلاد الرافدين فلسفة النهضة العربية ، فحصلوا على امتياز بمجلة شهرية صدرت في تموز سنة ١٩١٩ لتكون في مظهرها مجلة (تاريخية اجتماعية علمية أدبية مصورة) ولكنها في حقيقتها تخدم النهضة السياسية بأسلوب علمي أدبي وجعلوا اسمها (اللسان) رمزاً (للسان العرب) التي كانت تنشر في استنبول وحررها هو نفسه أحمد عزة الأعظمي ، وإن خلا غلافها من اسمه واكتفى بأن اتخذ اسمي صديقين له تسترأ عن أعين حكومة الاحتلال ، فجعل صاحبها (علي رضا الغزالي) ومديرها المسؤول (أنطون لوقا) . فكانت أول صحيفة أهلية من صحف الدعوة للنهوض ، ومواصلة المطالبة بحقوق الأمة في الحياة والمجد . قالت في عددها الأول بعنوان (أمل وبيان) :

« إن من ينظر في أحوال المجتمع العراقي الاجتماعية والأدبية ، ويشكر في ما آل إليه أمره ، لا بد وأن تضطرب حواسه ويضيع صوابه . كيف لا ، وقد أصاب العراق في السنين الأخيرة أمراض كثيرة ينوء بحملها : ضعف في الأخلاق خلل في النظام ، فساد في التربية فوضى في الاجتماع ... فعاية (اللسان) التي يرمى إليها ترتيل محاسن المدنية العربية التي لعبت بها يدا الأهوال منذ قرون على مسامع أبناء العراق الأعزاء وتذكيرهم بما كان لأمته من المسكاته السامية بين الأمم والمنزلة العليا من المدن ^(١) .

وقد واصلت هذه الصحيفة الدعوة العربية ونشرت ما يحرك المشاعر ويثبت الرشد إلى تدهور الحال ، منتهزة كل فرصة حتى الفرص الأدبية ، فمئذما نشرت مجلة (الجلال) سينية أحمد شوقي (الأندلسية) جعلتها مجلة (اللسان) افتتاحية ، علقت عليها بما يلهب العواطف الوطنية .

وكانت إدارة المجلة ندوة يلتقى فيها العاملون في الجماعات السياسية الوطنية والعائدون من الثورة العربية ، والراجعون من المنافي والسجون ومواطن النشريد البعيدة ، وظلت تنشر ما يزيد على العام حتى إذا قررت الأحزاب العربية إصدار جريدة يومية وحصلت على امتيازها سككت (اللسان) وسافر منشؤه إلى بعض أقطار العروبة .

جريدة العقاب :

في خلال الحرب العالمية الأولى ، انقسم المستعمون إلى (حزب العهد) السرى الذى أسسه شباب العرب فى الآستانة إلى شطرين ، يعمل أحدهما لتحرير سورية ، ويجهده الآخرون لتحرير العراق . وقد كان مركز (حزب العهد العراقى) دمشق وأسسه له فروغا فى أنحاء العراق ، وأنشط هذه الفروع ، فرع الموصل ، فطفق من أول إنشائه يهيم على جريدة (العقاب) وهى الصحيفة التى أنشأها الأحرار العراقيون فى سورية ويحررها أسعد داغر وكان مكى الشربى عاملا قويا فيها فأصبحت لسان حال هذا الحزب ، واهتمت فروع الحزب فى بلاد الرافدين بنشرها فى أرجاء القطر العراقى وترسل كميات كبيرة منها إلى المثقفين فى الرافدين وزعماء القبائل .

• • •

ويظهر أن السياسة البريطانية فى العراق لم تكن قد استقرت بعد على خطة واضحة بشأن الصحافة . بينما كانت رغبات الشعب ملحة فى طلب الحرية للصحافة . فعندما اشتدت الحركة التى أولدت ثورة سنة ١٩٢٠ كانت (حرية الصحافة) مطلباً أساسياً فى مطالب الشعب الثائر . ففى أعنف المظاهرات التى

سبقت تلك الثورة انتخب المتظاهرون وقدا من وجوهه إلى الحاكم العام الانكليزي وجمع الوفد صفوة أحرار بغداد والكاظمية قابلو الحاكم العام في مكتبه يوم ٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ وقدموا إليه (مذكرة بمطالب الشعب) فكان (المطلب الثاني منها) :

« منح الحرية للطبوعات ليمكن الشعب من الافصاح عن رغائبه وأفكاره ، وبعد أن اندلع لهيب الثورة نشر الشيخ حبيب الخيزران رئيس قبائل العزة ، كتابا مفتوحا إلى الممثل البريطاني الذي أوفدته حكومته للتفاهم مع الثوار ، بسط فيه مطالب الأمة جازما بأن ، إعطاء الأمة هذه الأمور يكون السبب الوحيد لحل المشاكل حلا مرضيا - على حد تعبيره - فكانت (النقطة الخامسة) من هذه المطالب :

« إعطاء الأهالي حرية الاجتماع والصحافة . . . »

وفي وسط هذا المعمران السياسي ، والثورة متقدمة ، تذيع الصحيفة التي تنطق باسم الأحزاب الوطنية (مطالب الأمة السبعة) وفي رأس قائمة هذه المطالب :

« إطلاق حرية الصحافة وتطبيق قانون المطبوعات العثماني إلى أن يسن غيره وفقا لأنظمة الاحتلال . . »

بذل الشعب كثيرا في ميدان ثورته سنة ١٩٢٠ التي اعتبرها حربا استقلالية مقدمة ، كما قرر الباحثون في أحوال العراق ، حتى من الأجانب أنفسهم ، نظير فيليب آيرلند الأمريكي في كتابه الثمين (العراق - درس في التطور السياسي) وهو من خير ما كتب عن بلادنا في النهضة الحديثة . وقد تذرع الشعب بثتى الوسائل لإنجاح الثورة وتحقيق الأهداف العليا التي قصدت إليها من إظهار شخصيته شعبا حيا أيا . فكانت الصحافة من هذه الوسائل ولا غرو فقد فطن العراقيون إلى هذه الآلة الفعالة في كذاهم الميامي قبل هذه المرحلة ، فاستعانوا بها في بعث الحركة القومية قبل الحرب

العالمية الأولى - كما رأينا في المحاضرات السابقة - يوم وقفوا في وجه السلطنة العثمانية مطالبين بالتحريم من الحكم التركي. هكذا كانت لنا الصحافة في ثورة سنة ١٩٢٠ وهذه الصحافة تاريخ وضمي، على قصره بليغ في مراميه ومدلولاته.

جريدة الاستقلال في بغداد :

قرر فرع (حزب العهد) العراقي بالاشتراك مع بقية الأحزاب الوطنية المربية وهم يتدبرون الخطط للثورة على المحتل الغاصب - بريطانية - إصدار جريدة تتابع حركة الايقاظ، وألحوا على حكومة الاحتلال في طلب الإذن للجريدة باسم (الاستقلال) فنحتهم امتيازها بعد تردد ومماطلة. وقد أخذ الامتياز باسم أحد أعضاء الحزب (عبد الغفور البدرى) من الضباط السابقين المشتغلين بالقضية العربية.

برزت جريدة الاستقلال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ وقد رسم على صدرها أنها جريدة يومية عربية حرة، ولكنها بسبب ندرة الورق ومصاعب الطباعة جعلت أسبوعية مؤقتة. وإننا لنذكر نزعتها القومية الواسعة الشمول من اسمها فهي تعمل لما يهم العرب عامة والعراقيين خاصة.

وقد بسطت الجريدة سياستها في عددها الأول. فقالت بعد تمهيد طويل في قيمة الجرائد الحرة والصحف الوطنية بالقياس إلى غيرها :

«الاستقلال منشور وطني حر، يخدم أفكار العرب عامة، والعراقيين خاصة، يدافع عما يدافعون، ويطلب ما يطلبون، ولا يبالي إذا انزعج منه الخائفون ولا ينتسب إلا إلى الوطنية الصادقة. ولا يتكلم إلا بما يطابق أفكار الشعب، خطته الاعتدال والتوسط في حالتي العسر واليسر، واجتناب الشتم والقبح والذم وغيره من النقائص التي تشين الصحافة وتعييبها، كما أنه سيدل قسارى جهده في تقويم المعوج وإصلاح الفاسد فيقابل الاقتراح النافع بكل ارتياح ويصفي لنداء الوطنيين بملأ أذنيه، ويقرع طنبوبه لمن يستصرخه لنصرة

الأمة ، ضالته ، مسماه (أى الاستقلال) وأمنية الشعب هى غاية ما يتمناه ، ثابت فى عزيمته ، مشابر على مسلكه ، لا يقع له بالشك ولا تزلزل أركانه الأراجيف . .

أتولى تحرير (الاستقلال) قاسم العلوى - كما كتب فيه الكثيرون من رجال الأحزاب الوطنية غفلا من التواقيع ، وساهم فى كتابته بأسمائهم محمد مهدي البصير من مشهورى خطباء الثورة التى نحن بصدددها ، وسليمان الشيخ داود .

وأعظم ماصرفت إليه الجريدة جهدها المقال الافتتاحى - وكان العهد عهد مقالات فكان فى الغالب يعالج القضية العراقية ويطالب بفسح المجال الحرية ويبرهن على استعداد الشعب للاستقلال . وقد عنيت الجريدة بمشروع الحكومة العراقية المؤقتة التى كونتها سلطة الاحتلال البريطانية تخلصا من أزمة الثورة وتمهيدا لتأسيس دولة العراق .

ناصرت (الاستقلال) أول مظهرت سياسة البيت الهاشمى فى النهضة وعضدت حركة الملك فيصل فى دفاعه عن سورية وبقية بلاد العرب ، وكتبت تعليقات تؤيد ثبات هذا الزعيم فى موقفه .

وما قدم السربرى كوكس مندوبا ساميا لبريطانيا فى العراق ومبعوثا خاصا لتنفيذ سياستها الجديدة فى بلاد الرافدين حتى هرع إليه مدير صحيفة الاستقلال وحصل على حديث سياسى منه . وفى ذلك الحديث بيان واضح عن السياسة التى اختطها السربرى لمعالجة الوضع العراقى قال :

« إن بالامكان عمدا لاجتماعات السلية - وإصدار الصحف بعد الحصول على إذن الحاكم العسكرى - البريطانى - وأنه يود إخماد الثورة بالتفاهم وسيأتى وقت بعد انقضاء المجلس التأسيسى وقيام حكومة العراق الدائمة التى تنشئ الجيش الوطنى يتسنى فيه سحب معظم القوات البريطانية لتحل محلها القوات الوطنية . وقد رحب بكل وقد يتوسط بين زعماء الثورة والحكومة الانكليزية ويسعى لإخماد نار الحركة . »

وقد جاهدت (الاستقلال) في شرح أسباب الثورة، وهي مشتعلة الأوار وتحليل عوامل الاسقياء والتغمة من حكومة الاحتلال، وعما تذرعت به شعر حماسي تنشر أياته يوميا وهو من نظم محمد مهدي البصير . وطالبت الحكومة المحتلة بحرية الصحافة وكتبت في فوائد الأحزاب وتولت تنفيذ ما ورد على السنة بعض الرجال البريطانيين في مجلس العموم وغيره . ومزقت أراجيف بعض صحف الخارج عن العراق التي شامت أن أشوه جهاده الوطني . وكان المرء يحس وهو في إدارة هذه الجريدة أنه مؤسسة شعبية وطنية وناد سياسي مكنت بالمسالكين ، حركة نشطة يشترك فيها جماعات من الأهالي من طبقات الشعب . هذا تبرع بالمال . وذاك يكتب وآخرون يتبرعون بتسيير إدارة الجريدة وذلك يبدى الأفكار ويوجه ، وتلف الجميع حماسة جارفة . ويجب ألا ننسى أن العمل الصحافي لم يكن معروفًا في بلادنا في تلك الأيام على الطريقة الفنية الحديثة وكان كل ما في الجريدة وإدارتها يرمز إلى هدف الاستقلال العربي حتى أن (لافته) الجريدة على باب الإدارة كتبت بالألوان المربعة (الأبيض والأسود والأخضر والأحمر) وهي ألوان العلم العربي الذي حمل أبان الثورة في الحجاز ، قبل أن يرفرف في سماء السواد علم عراقى .

وهناك حقيقة يحسن تسجيلها أن صدر حكومة الاحتلال الإنجليزية كان رحبا إزاء ما نكتبه جريدة الاستقلال . فأفسحت مجالا لا بأس به من حرية الصحافة عما لم نجده بعد ذلك مراعى دائما في عهد الاستقلال .

ومن آيات خدمة هذه الصحيفة مقالاتها في التسامح والأخاء بين أهل العراق على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وتوثيقها عرى الاتحاد الوطني بينهم . ولم تكن الجريدة تهمل الناحيتين الأدبية والاجتماعية ، إلا أن الصفة السياسية كانت الغالبة حتى على الفصائد التي تنشرها .

وأسلوب الكتابة فيها متين ولكنه غير مقسم بالجدة في التعبير العصري

في غالبه . كما أن مواد الجريدة الأخرى وأخبارها الخارجية كانت كلها مفرغة في قالب المعارضة ووصف الحركات الثورية وإرهاق الاستعمار لبعض أقطار الشرق .

كل أولئك أثر في إقبال القراء على جريدة الاستقلال بعد أن وجدوها تعبر عن إحساسهم وتفيض بآرائهم وتنطق بأمانهم .

فلما كان يوم ٩ شباط (فبراير) سنة ١٩٢١ وقد عاد بعض المنفيين الوطنيين إلى بغداد صدر عدد خاص من (الاستقلال) يحمل التهنئة للأمة بعودة رجال الجهاد ويؤكد إعلان البرنامج السياسي للكفاح بعناوين كبيرة وحروف ضخمة بارزة في صدر الصحيفة وهذا نصه :

« نهى الأمة العراقية بقدم منفيينا السكرام . ونطلب إرجاع جميع المنفيين بلا استثناء ، كما أننا نواصل الطلب في تنفيذ سائر المواد السبع وهي :

١ - إطلاق حرية الصحافة وتطبيق قانون المطبوعات العثماني إلى أن يسن غيره وفقاً لأنظمة الاحتلال .

٢ - إطلاق حرية الاجتماعات وتشكيل أندية سياسية رسمية .

٣ - إصدار العفو العام الخالي من كل قيد وشرط عن جميع المجرمين السياسيين وإطلاق سراح المسجونين .

٤ - إرجاع المبعدين والمنفيين والسماح للشنتين بالرجوع إلى أوطانهم

٥ - رفع الإدارة العرفية العسكرية والأحكام التكميلية التي أناخت على الشعب العراقي منذ الاحتلال حتى الآن لتمكين الأمة من التفاهم مع السلطات بكل حرية وأطمئنان .

٦ - رفع المحاكم العسكرية والقضاة العسكريين والقوانين التي رتبنا أخيراً وتطبيق القوانين الجزائية والحقوقية السابقة (بمقتضى

نظامات الاحتلال أيضاً)

٧ - الاسراع في الانتخاب الحر وتشكيل المؤتمر العام من دون مداخله رجال الاحتلال وبدون أى تضيق على أفكار الأهالي بخصوص الانتخابات، هذا ما طلبه الشعب العراقي وسيواصل الطلب بكل إلحاح لأنه يعتقد أنه لا يمكن أى مفاوضة تؤدي إلى التفاهم ما لم تنفذ هذه المواد السبع .

فلما صدر هذا العدد وكان له تأثيره المدوي في المجتمع والشعب في هزة من عودة المنفيين الأحرار عطلتها السلطة ولم تتجاوز العدد السادس والأربعين بعد وهذه مرحلة فظة في تاريخ جريدة (الاستقلال) قامت عليها شهرتها ومزاتها بعد ذلك - ولم تكثف إرادة المخنلين بتعطيل الصحيفة، بل أوقف مديرها وأحد عشر رجلاً آخر بينهم محررها وزملاؤه، وبعد مدة قصيرة أطلق سبعة من هؤلاء الموقوفين ونفي اثنان منهم، وحكمت المحكمة على الباقيين وهم : صاحب الجريدة عبد القفور البدرى بالسجن لمدة سنة ورئيس تحريرها قاسم العلوي بالسجن ستة أشهر ومحمد مهدي البصير من محرريها بالسجن تسعة أشهر . كما قررت المحكمة تعطيل الجريدة سنة كاملة .

وقد عبرت كرتود بيل في رسالتها إلى أبيها المؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٢١ عن انبهاك السلطة الانكليزية في بغداد ذلك الأسبوع وتعبها في هذا الحدث واعتبرت القائمين بجريدة (الاستقلال) مهيجين وروت أن قد حصل نقاش في موضوع تعطيل الجريدة، وارتأى السربسي كوكس أن تقوم وزارة الداخلية - في الحكومة العراقية المؤقتة - بذلك وعدت العملية قد نجحت نجاحاً تاماً .

هذه هي الجريدة البغدادية التي غذت حركة الثورة في العاصمة والمدن الأخرى . وكانت مؤثرة في الأفكار العامة . وهكذا استطاعت الأحزاب الوطنية التي تعمل في الخفاء أن تنجح في مشروعها الصحفي الأول .

جريدة الفرات :

أما في ميدان الثورة نفسها، وفي مركز قيادتها، النجف الأشرف، فسبق لياقر الشيبلي الكاتب الشاعر ومن السياسة المشتغلين بالقضايا الوطنية والقومية أن أنشأ جريدة باسم (الفرات) بمعنى أنها تصدر في البقعة التي تنفذ فيها الثورة .

وكان القائمون بالثورة ومنظموها أرادوا أن يتوصلوا بالصحافة لبث روح التآلف وتشجيع الثوار ونشر أخبارهم وإرسال النصح والإرشاد إليهم كما تقوم صحفهم بنشر مساوىء الاستعمار وأعمال البريطانيين في العراق شرعت (الفرات) في أداء واجبها في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ غرة محرم ١٣٣٩ هـ مطبوعة في إحدى مطابع النجف. أما ورقها فمسيطر عليه حكومة الثورة من الطاغية المعدة لطبع الكتب هناك - أعتبرت (الفرات) لسان الثوار تفصح عن آرائهم وتشرح تعاليم الحركة الاستقلالية ولم تقتصر على آراء رجال السياسة وشيوخ القبائل بل عدت بحالا لنشر آراء العلماء المجتهدين من أقطاب الدين وفناوهم وخطبهم في اليوم الأحمر وبدت الجريدة بلهجة صارخة وكتبت بدم القلب لا ببحر القلم وحصرت بحثها في الشؤون السياسية وكتابة المقالات الاستفزازية وإذاعة الخطب التي تلقى في محافل الثورة في القرى بينها خطب الحاج الشيخ عبد الواحد سكر وغيره من الزعماء يضاف إلى ذلك التعليمات عن القتال والحركات الحربية في ميادين الثورة ولا سيما حسن معاملة الأسرى والعناية بالجرحى .

وأما أخبار الثورة ووقائعها اليومية في ساحاتها المتنوعة فقد خصصت لها (الفرات) ملاحق تنشرها علاوة على أعدادها. وهي الجريدة العراقية الوحيدة التي نشرت (قرار المؤتمر العراقي) المنعقد في دار البلدية في دمشق في ٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٠ ونودي فيه باستقلال العراق - يوم نودي باستقلال سورية وملكية فيصل عليها - وقد أرسل هذا القرار إلى الجريدة مع رسول خاص من الشام ، كما حملت خطب الملك فيصل في عاصمته دمشق وبثت رسالة البيت الهاشمي في بحث الأمة بعنا سياسيا منظورا .

ويلوح أن الجريدة توقفت مدة قصيرة ثم استأنفت الصدور بعددها الخامس وقد جاء فيه :

« تعود (الفرات) إلى الصدور بإيجاب من الهيئة العلمية وزعماء النهضة

العربية ، والأمل أن أولياء الأمور الذين قاموا بنشر هذه الصحيفة الحرة واهتموا بإظهارها وصمموا على استمرار إصدارها سوف يستمرون على القيام بشؤونها وضمانها حياتها لتعيش كما تعيش الصحف الراقية ذات المبدأ الصحيح فيكون لها مكان عال وشأن في العالم رفيع .

نعم : إن الحياة العلمية لن تنفك عن العناية بأمر الصحافة وسوف تخذل ذكرًا مجدا لها في تاريخ النهضة العراقية بإصدار الفرات وقد بشرتنا باهتمامها وتصدى القائمين بها من رجال الفضل بتوسيع حجمها وإصدارها مرتين في الأسبوع ، وسيكون ذلك في القريب ، كما سيطرد تحسينها مع ملائمة الظروف والأحوال . فالفرات تعود اليوم كما كانت في البدء بتحتيم كبار الأمة . .

وكانت الأيدي تتخاطف جريدة الثورة هذه ويقرؤها الناس بلهفة في سائر البلاد ، ولا سيما في مسرح الثورة وصفوف المقاتلين . كما أنها كانت ترسل إلى خارج العراق ، فتبلغ سدة ملك العرب في الحجاز ، جلالة الحسين بن علي فيعني يتتبعها بدقة ، وتصل بلاط الملك فيصل في الشام وتنتهي إلى سائر المهتمين بالحركة القومية في سورية وغيرها .

غير أنه بعد أن خففت الثورة بعض الشيء وتفرق كثير من زعمائها في أنحاء غير متقاربة توقفت عن الصدور غير متجاوزة العدد الخامس .

وها أنا أورد مثالا من منشورات (الفرات) :

« إن الوطن الذي ألزم كل فرد منكم بالدفاع عنه يلزمكم أيضاً بأن تراعوا الشروط الآتية :

١ - يجب على كل رئيس قبيلة أن يفهم كافة أفرادها بأن المقصود من هذه النهضة إنما هو طلب الاستقلال التام .

٢ - أن يهدف للاستقلال كل من في ميادين القتال .

- ٣ - يجب تأمين الطرق وحفظ المواصلات بينكم وبين مناطق الثورة في البلاد .
- ٤ - يلزم التمسك بالنظام وتدريب الحركات ومنع الاعتداءات فلا تهب ولا سلب ولا ضغائن قديمة ولا أحقاد .
- ٥ - من الواجب بذل الهمة لحفظ الرصاص فلا يجوز إطلاقة، في الهواء بدون فائدة .
- ٦ - يجب الاعتناء بالأمري ضباطا أو جنودا إنجليزا أو هنودا .
- ٧ - يجب إبقاء أدوات التلغراف والليفون وحفظ الأعمدة فإن في حفظها منافع عظيمة للأمة : نعم يجب قطع الأسلاك البرقية إلى حد تنقطع معه مخبرات الحكومة المختلفة .
- ٨ - يجب الاهتمام بقلع السكك الحديدية ولا سيما نصف الجسور والقناطر التي يمر منها القطار .
- ٩ - يجب الاحتفاظ بما يقع تحت أيديكم من عربات النقل والسيارات والمراكب .
- ١٠ - يجب حفظ المدافع والرشاشات ولا يجوز تخريب آلاتها وتفريقها مطلقا لأنها من أكبر وسائل الفوز وأعظم وسائل النصر .
- ١١ - يلزم حفظ الذخيرة المغتنة كالرصاص والقذائف والقنابل وسائر أنواع البارود .
- ١٢ - لا تهدموا محلات الحكومة وأبنيتها إلا إذا كانت معقلا ولا وتلفوا أثاثها لاحتياجكم إليها في المستقبل .
- ١٣ - إذا أسقطتم مدينة أو قرية فلا تتركوها منعلة بل الواجب ترتيب حكومتها المؤقتة .
- ١٤ - حافظوا على المستشفيات وكافة أدواتها وأجزائها .

١٥ - أرفقوا بجرحي خصومكم الساقطين في الحرب فلا شيء يستحق
الرفق والعطف مثل الجريح الذي يعاني من ألم جراحه
ما يدمى القلوب ويبيكى العيون ..

وهذا مثال مما كتبه باقر الشيبلي في (الفرات) في العدد (٥) المؤرخ
في ٣ محرم الحرام سنة ١٣٢٩ هـ قال بعد تهديد يتصل بالجريدة
واستئنافها الصدور :

رأى الأمة وكتاب الحاكم العام

وقفنا على صورة كتاب الحاكم العام إلى المقام الروحاني المنتشر في
جريدة العراق المؤرخة في ٣٠ آب (أغسطس) - ١٧ ذو الحجة سنة
١٣٢٨ وفي منشورات مستقلة وزعتها الطيارات ، فشكرنا تودده للمقام العالي
ولما كان مشتملا على أشياء لا تتفق مع مراده ، بل كانت على العكس
نقيضا للغرض الذي أفاض فيه رأينا إيقافه على جليلة الأمر ، وإطلاعه على
رأى الأمة الأخير ، فيكشف لعدل الدول من ضلال الناس وطوح بالبلاد
والعباد . ثم نسأل الدول بعد ذلك أن تحكم على مسبب المصائب في العراق
لينال لعنة العالم المتمدن .

هون عليك يا ممثل الدولة الانكليزية ، إن الأمة التي ناصبتها العداء
وحكمت فيها السيف فأرقت دماءها وأزهقت أرواحها عداء محضاً وتحكما
صرفاً ، بلا خوف من الحق ، ولا وجل من العدل ، ستقف وإياك أمام
محكمة التاريخ ليعلم من هو المجرم الذي أتلّف النفوس وجنى على البشرية
بلا رحمة ولا عطف ، فالويل لمن صبغ الأرض بدماء أبرياء .

يا ممثل الدولة الانكليزية .. ماذا صنعت أمة العراق المظلومة حتى
تستحق من صباط الاحتلال هذا الفتك الذريع والتثيل الشنيع والتهتك
الفظيع ، أفعال تخجل منها العصور الأولى وتشتئ من فجايعها قرون الظلمة

والظلم ، وبيل لكم باضباط الاحتلال من ظلامه أمة كان جواب مطالبها الشرعية حز الرؤوس وتوصليل الأعضاء وحرقت الجثث والتمثيل بالنفوس المحترمة . . لبت الذين رفعوا مقامكم في العراق لتغرسوا محبتهم في القلوب يشهدون ماذا أنتم تعملون وتفقر فون . لبت الذين بعثوكم للحرية والمساواة يشهدون فصلا واحدا من المأساة التي قتم بها بظلمكم وتضليلكم ، فالحنة التي أوجدتموها في العراق سوف تبقى آثارها بالمقام الرفيع .

بائمل الحكومة الانكليزية . . أنت بسياستك الرشيدة . . بسلوكك العجيب . . بحزمك الغريب . . بحصافة رأيك . . برصانة عقلك أنت بتدبيرك الحكيم . . أفسدت على حكومتك سياسة أجيال في الشرق كله لا في العراق وحده ، فأنت وحدك المسؤول أمام الله وأمام العدل والقانون عن الجرائم التي ارتكبتها في العراق من المظالم التي أنزلتها بالأمة حتى امتلأت فيها دوائر ظلمك وغصت بها زوايا جورك ، فأنت وحدك باظهارك العداء وبإعلانك سفك الدماء ، شوهدت محاسن المدينة الانكليزية وكتبت لثلاثة ملايين من أرباب العراق أن تزول ثقتهم من كل بريطاني ، وإن كان مثالا صحيحا للعفة وطهارة الوجدان . فيا مسبب مصائب العراق ياسفاح الانكليز لقد جنيت على حكومتك الموقرة جناية ما روى التاريخ نظيرها لسفاح قبلك . أهكذا يكون جزاء الذين رفوا مقعد حكمك وأجلسوك على منصة لست لها وليست لك ، هي للسياسي المحنك ، للحاكم الرشيد ، المدير القدير ، منصة يتربع عليها العدل والإنصاف لا الظلم والاعتساف . فويل لمن أقامك نمثالا للقسوة والغلظة .

بائمل الدولة الانكليزية . . أنعزى المقام الروحاني ومنك الرزية أنعزيه بقولك . . أن المقام يستوجب التعزية والتسلي لا التبريك والتهنئة في هذه الأيام التي انتابت العراق وسائر الممالك . فيا حضرة الحاكم العام إن ما نزل بالأمة فمن المصائب التي هأت أنت أسبابها . فالامة بريئة وأنت المذنب ، ألسنت الذي سحقت الحقوق ودست القانون تخفقت الأمة بما أعددت من

الجيش المجزأ بالنار ووسائل الخراب والدمار ، فأجهزت به على النساء والأطفال على الشيوخ والكهول ، ولوثت البلاد الطاهرة بالشرور ، كل ذلك لأن الأمة أبت أن تعترف بوصايتكم أبت أن تعيش في ظل حمايتكم ؟ وأغرب من ذلك يا حضرة الحاكم أنك نسبت المصائب إلى فقيد الاسلام بقولك .. وكان هذامن آراء سلفكم ؟ آل الله ؟.. أي الاعتداءات تغفرها لك الأمة ؟ أنعزيتك لشيخ الاسلام بما أنزلته من الرزايا على العرب والاسلام ؟ أم نسبتك المصائب إلى الفقيد الذي طالما حذرك من الغرور والفتك إلى عواقب الأمور ، ونهبك إلى نتائج الاستهتار في ممانعة الأمة المظلومة ، وعدم تمسكيتها من حقوقها المهنومة ، وإعطائها الاستقلال التام ، ولم أراك في كتابه الأبيض فجر هذا اليوم الأسود ؟

والله يا حضرة الحاكم العام ! كيف تطاولت إلى ذلك المقام فتحاملت على عصمته وتجاوزت على كرامته غاضا طرفك عما تركته في مهج المسلمين وأحشاء العراقيين من الجروح التي هبأت أن تلثم . ألم يكفك إذ قتلته نفسه الكريمة بجرأته جيشك وجرايم أفعالك حتى برئت سهام تمك إلى نزاهته ، بهذا تريد أن تمكن صداقتك مع الأمة : أهذه هي السياسة الرشيدة التي تنسب إلى الفقيد مصائب أحدثها عقوفك وغرورك ؟ أهذا هو السلوك وأنت مع هذا تقول في كتابك . . أنه - أي الفقيد - عبر في إحدى مفاوضاته أنه يريد الصلح بين الحكومة والملة واجتتاب سفك الدماء وإزهاق النفوس . . فما هذا التناقض الغريب ؟ نعم إنه طيب مثواه أرادك أن تلين فاستعصمت ومألك أن تضع حدا للظلم والاعتداء بإعطاء الأمة الاستقلال فأغضيت وتأبرت على إنزال العقاب والعذاب والأمة ساكنة ، وأنت لم تسمع نصائح الفقيد ومواعظه البليغة ، فكيف تريد أن تبرر أعمالك ؟ ثم بعد ذلك تقول : أن الحكومة كما هو المعلوم في أقطار العالم قد اعتمدت دائما على الأركان الثلاثة وهي الرحمة والعدل والتسامح الديني ، فبذا هذه الأركان فإنها شعار الدولة الحرة ، ولو صح باعتمادك عليها لما فر العراق من

وحشيتك وفر أبنائك من وجه مظللك ، قد تظن بأن حكومتك الموقرة شادت على هذه الدعائم تخامتها ولكنك هدمتها بمقالع جورك وقسوتك وتعصيك ، فويل لكم يا ضباط الاحتلال .

أما الرحمة ، وأبنتها منكم بإقامة الرحمة أفضلية تنحت عن قلوبكم وابتعدت عن ضمائرکم ، الرحمة إحدى مميزات الإنسانية التي لا تعرفون معناها هي اسم عندكم ومساها ليس عندكم . وتشهد على ذلك قلوبكم بالقسوة ونباتكم بطحن العالم . فقد خلقتكم من بعضه تاريخاً لشدةكم مكتوباً بالدماء المراقبة ، في الرينة والحزنة ، وفي عرائس الفقراء .. فكم بيت أوقدتم على من فيه النار فأصبح الرضيع ملتهباً والشيخ القاني بحجب الأعمى وقوداً لنيرانكم لا يميزون إلا بعد أن تجمع أوصالهم التي وزعتها سيوفكم ؟ وعلى هذا الحال استمرت رحمتكم . في العجربوعية وبابل ، حرقاً تستغيث منه النار وقتلاً أظهرتم فيه ضروب القتل . أهدي هي الرحمة التي يديم عليها دولكم ، وأقمتم عليها سياستكم ؟ إذا صفوا لنا قسوتكم حتى نهيء للعراق على حدوده محلاً في الجو تجاور به النصور فإنما أرحم منكم وأرأف أهل تقابل بين رحمتنا ورحمتكم ، فهي عندكم تباعد الأبرياء من العلماء وأولاد الفقراء والزعماء وتعذيب المنفيين والامراء ينفون تحت القيود الثقيلة والأغلال المؤثرة ، قيود لا تصبر عليها أعناق الفهود . أما عندنا فلطاف بالأسير ويرث به ، ونظر إلى الأجنبي ملؤه العطف فتفتقد شؤونه ونزعى أحواله ونسهر لترويح ونحرص على حياته . فالأسير عندنا غير أسير ، والأجنبي كالوطني نساويه في الحقوق ونواصيه في كل شيء . أخلاق أخذناها من شريعتنا وفصائل تلقيناها من مدينتنا . فإين مدينتكم يا أديعاء القمدن ها فانظروا إلى رحمة رجالنا وكبارنا ، واقروا رسائل علاننا في الرفق بأسرائكم ، والرحمة بمرضاكم ، انظروا كيف أوكل المقام الروحاني أمره إلى من لزمه بذلك من المشاهير فكتب إليه الرسالة الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

(سلام عليك وثناء على إخلاصك ، وبعد فغير خفي على نباهتك أن

للأمر في الشريعة الإسلامية مكانة عالية ، فالعناية بهم فرض والتوجه إلى إكرامهم حتم . وإن أوصيك أطال الله حياتك بتعهدهم على الاتصال وتفقد أحوال صحتهم ومعاشهم . ما داموا وديعة مقدسة وأمانة محترمة فيلزمك البذل لهم والتوفير عليهم ويجب تصديقك لتحقيق راحتهم أكثر من الأيام الماضية وأنى قوى الأمل بأنك تنشط إلى هذا التكليف لأنه شرعى مدنى إنسانى ، فواظب على الإنفاق عليهم حتى يتعين إلى نفقاتهم مورد خاص فقد اعتمدتكم وأوكلت ذلك إلى عهدتكم وألزمكم به ولا عذرلك ودم مؤيداء .
شيخ الشريعة الاصبهانى

هذا مثال صغير من رحمتنا . قبل أظهرتم لنا شيئاً من رحمتكم ؟ نعم كفى باستمراركم على الفتك بالامة وغصب حقوقها الطبيعية شاهداً على رحمتكم وصدق لهجتكم .

وأما عدلكم فقد تبيناه منذ تسلمتم أزمة البلاد التى أصبحت تن من ظلمكم فيما حضرة الحاكم العام . . لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التى أهلكت الحرث والنسل وأنتم على الأخضر واليابس فتراب كل منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر . واستعرجتم المنع من العظم وضاعفتم الخراج أضعافاً على الزراع فأصبحوا يسألون الناس إلخافاً وأنتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع ، أهذا عدلكم ؟ نعم إن السجون والمنافى والدبوان العرفى شهود على عدلكم وبراهين على صدقكم ، فإن العدل الذى تزعمون ؟ أوفيتهم بوعدهم أو ثبتتم على عهد ؟ أين البيانات الرسمية ؟ أين القطوع الدولية ؟ أين عهود الطائف ؟ أين الاستقلال ؟ أين الإدارات الوطنية ؟ أين منشور مودى وأين وثائق مكماهون ؟ أكان من العدل يا حضرة الحاكم أن تكسوا الأفواه التى طالبت بالحق وتدفعوا طلاب الاستقلال إلى المنفى ؟ عقاب صارم وعذاب دائم وجرائر وجرائم . ثم تريدون الالتئام مع الامة وأنتم تريدون نفوسها للقتل وأموالها للاغتنام وأعراضها للفتك وأوطانها للاستيلاء . أهذه هى العدالة ؟ سلام الله على ظلم الفراعة .

وأما التسامح الديني ، أو الدعامة الثالثة التي قام عليها بناء حكومتكم فمدعوى كاذبة تشهد عليها المعابد والمساجد وقبور الأئمة المقدسة . ولئن تقادم عهد حادثة النجف ، فحادثة مسجد الكوفة . غضبة في أول النهضة . أما صيرتم ساحته هدفاً لمقذوفات الطيارات ؟ أما خلطتم ترابها بلحوم المترهين والمترهيات ؟ أما داخلتم رؤوس الأطفال بصدور الأمهات ؟ ألم تمنعوا مجالس المواليد وسائر الشعائر ؟ أكان من التسامح في الدين رمى جوامع المسلمين وحصر مجامعهم ومنع أعيادهم ومراسيمهم ؟ هل الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية تسامح وتساهل ؟ إذا كان هذا هو التسامح ، إذا ما هي معاني التعصب الأعمى ؟ تحية على غلادستون وثناء على الحروب الصليبية .

يا يمثل الدولة الانكليزية . . إن الأركان التي اعتمدتم عليها لا تقوم عليها بيوت العناكب ، فكيف تشيدون على أساسها الواهي دولة لا تدول وحكومة لا تزول ؟ لقد أوجبت أركانكم هذه أن يصافح العراقيون مدافعكم ، ويعانقون بنادقكم ، ويستعرضوا الكتائب من جيشكم ، حتى يكتب الله انهدامها ويقيم على أنقاضها دولة عربية قانونها القرآن وشعارها عجة الإنسان .

يا يمثل الدولة الانكليزية . . غريب منك وأنت على كرمى الحكم المؤقت عجيب منك وأنت ضيف ثقيل على البلاد . أن تصف في كتابك شوكة الحكومة البريطانية وثروتها بقولك « ومن قبل أن تقع الحرب العظمى كان للدولة الانكليزية التي شعارها المسالمة جيش صغير للدفاع عن نفسها فلما شرع الألمان والأتراك من تلقاء أنفسهم . . الخ . .

فيا حضرة الحاكم إنا في غنى عن الأسباب في بيان قوة الحكومة فإننا نعرف ذلك كما نعرفه أنت ، نحن لا ننكر عظيم قوتها فإنها أم العدد والعدد وذات الحول والطول والقوة والاستعداد ، إنها تستطيع أن تحشد نفس العدد الذي ألفتة لقتال أعدائها وهي أم النقود التي تدل بها من بحر بعيد العمق ، ولسكن العراقيين يا أيها الحاكم قد تكاثفوا وتكافؤوا وتعاضدوا وتساندوا وقاموا للدفاع عن حياتهم وتطهير بلادهم ، لا يبالون بعددكم ، ولا يسكرثون

بعدكم ، تكافئت نياتهم وتوحدت غاياتهم ، لا يزالون عن موقف ريبضوا فيه كالأسود وثبتوا عليه كالجبال للوصول إلى الغاية وأخذ الاستقلال فإما للحياة وإما للموت فالموت سعادة في هذا السبيل وحياة في الدفاع عن الحق .
يا حضرة الحاكم العام .. لقد حدثت حكومتك الجيش الجرار ، فخارب عن الحرية ودافع عن المدنية وأنت تريد محو الأمة وإتلاف البلاد ، تهدد بالفتح والاستعمار وتهدد بحشد جديد لإكراه العراقيين أم لتصديق ، جئنا محررين لافاتحين .

ثناء على حربتك وسياستك . أما قولك : فأهل العراق قبلوا الدولة الإنكليزية وكانوا مسرورين من إبقاء جيوشها في هذه البلاد لما غلبت الأتراك ، فرية على أهل العراق ، متى قبلوا بدولتكم وأصبحوا مسرورين من بقاء جيئكم ؟ هذه وثائق الانتخاب أدلة واضحة على استيائهم منكم ورفضهم بقاءكم رجالهم وأطفالهم كبارهم وصغارهم . كلهم سواء لا يقبلون بكم ولا يميلون اليكم وأنت تعرف ذلك حتى من الآحاد الذين اصطفتهم لخدمتك واستعملتهم لأغراضك فيا حضرة الحاكم العام ، كيف تقترى على أهل العراق ؟ ألم تطلع نفسك على رغباتهم التي تقف على نصريحاتهم ؟ أذكر موقفك في النجف إذ جئت لعمل لتبديل الوثائق الموقعة من السادات والعلماء والأشراف من الرؤساء وسائر الطبقات . ألم يطلبوا فيها جلاءكم عن العراق ليؤلفوا حكومة عربية لادخل لأجنبي فيها ؟ أذكر طوافك في الأنحاء وبماذا قابلتك الأعيان والرعاة ؟ طالع يا حضرة الحاكم العام صحائف فشلك في العراق ، قبل رأيت قبولاً من الأمة أو ميلاً صادقاً اليكم ؟ ألم تجابهك بالرد ؟ ألم تقابلك بالتصريح ؟ فمن أي القلوب تحققت القول وفي أي الوجوه طالعت المرور ؟ تخبرني وتلفيق إلى هذا الحد ... أهذه هي المدنية ؟ ..

وأما قولك : ولكن لما رأى بعض المفسدين والمعرضين ، فقول مجرد عن الصدق ، بعيد عن الحق بين التحامل ، واضح العدم ، نسألك يا حضرة الحاكم العام بصلاحتك المعروفة ، وإصلاحك المشهور ، نسألك

بحق الاستعمار والاستعباد بحق الظلم والاستبداد نسألك من هم المفسدون؟؟
نعم هم زعماء النهضة هم طلاب الاستقلال هم رؤساء الدين هم أئمة المسلمين .
عجيب يا أيها الحاكم تحاملك الشديد على العلماء ، وقادة الرأي العام ، زعمت
أنهم مفسدون وبرهانك مطالبهم بحقوقهم ودفاعهم عن حياتهم أجوز لك
القانون أن تسمى المدافعين عصاة والعلماء مفسدين ، والأئمة ضالين ؟ أهذه
هي الأخلاق الانكليزية ؟ سلام على عليك الواسع العزيز !

أما الحالة التي عبرت بأنها توجب الأسف ، فإنها من نتائج نهوكم ونجاحكم
من قلة تدبيركم وتدبركم ، فلو كنتم بالعبود وفيتهم ، وعلمتم طبق اليهود ، لحققتم
رغائب الشعب المظلوم ، لحفظتم مكانتكم وثبتتم في القلوب صداقتكم ،
والكنك يا حضرة الحاكم . أنت دفعت الأمة إلى القتال ، أنت أسلمتها إلى
هذه الحال ، أنت أتعبت جيشك بلا جدوى ، فأنت المسؤول عن هذه
الوقائع . .

فيا حضرة الحاكم العام . . إن المجلس العرفي الذي أمر حناك بتسليمه
لإعدام الوطنيين ، ونفى الشبان المخلصين ، وسجن الأبرياء والمظلومين جدير
بأعضائه العسكر أن يحاكموك ومن أولى منك بالمحاكمة إذا كان للمجرمين وإذا
أعد للمذنبين ؟

يا أيها الحاكم العام . . لقد قامت قيامتكم على القيصر غليوم ، فأوجبتكم
عما كنتم لأنكم نسبتم إليه جنابة الحرب فهو مجرم عندكم لأنه مشير الثوار
بزعمكم ، فإن كانت شرائع الدول توجب قصاص المجرمين فأنت أولى بأن
تقاصص وتعاقب لأنك أكبر مجرم على الإنسانية . أكبر مجرم على الحكومة
البريطانية . .

يا ممثل الدولة الانكليزية ! إن اعترافك بقوة الأمة العراقية يناقض
استدراكك العليل بقولك . ولكن عددهم قليل وليس لهم من الدراهم إلا
القليل ، فيا أيها الحاكم إن الأمة قد اعتمدت في دفاعها على ثلاثة أركان

القومية والوطنية والشريعة الإسلامية ، فعندها الثبات إزاء اختراع الآلات
والغناية الإلهية بدل المساعدة الخارجية والقناعة عوض الزراعة فالأمة
صابرة على النزال حتى تنزلوا على حكم الحق . مستمرة على النضال حتى
تسترد الحاكمة . أما قولك : ها قد بذل العرب حتى الآن كل ما في وسعهم
من الجهد ولا يمكنهم أن يأتوا بعمل فوق ما عملوا ، فيا حضرة الحاكم ، إن
العرب لم يبدلوا إلى الآن عشر ما أعدوه ولم يعملوا بعض ما يريدون أن
يعملوه . فقوتهم في زيادة وأعمالهم إلى نشاط . ها قد جاء الخريف وانتهى
موسم الحصاد ، وفرغ العرب من المشاغل الزراعية وأقبلوا على الحرب
الدفاعية بشوق عجيب وميل قوى ، فازدادت جموعهم أضعاف ما كانت .
وأما تهديدك بوصول العساكر ، فالأمة على علم من قوتكم ومعداتكم
واستعدادكم للقتل والسفك وليس بها حاجة إلى إرسال معتمد يكشف لها ما
هيأتموه من الوسائل الحربية الله يا حضرة الحاكم ، ما هذه المضمرات
العدائية ؟ بهذا تستجلب نفوس العراقيين ؟ ما أبعدك عن الحكمة والصواب
كأن الوسائل الحربية وسائل للفضاء على الاستقلال والحرية ، أنطلب
معتمدا لهذه الغاية . . للاطلاع على الغضائع العسكرية فأين الإنسانية ؟

وأما قولك : فبناء على أن النتيجة النهائية هي معلومة فلم يدوم سفك الدماء ؟
إننا نسألك ما هي النتيجة المعلومة ، من جواز الحكم من المجهولات هل تيقنت
أنها في جانبكم باعتمادكم على القوات العسكرية التي طوحنم بها ومزقتم
أوصالها ؟ إننا لا نريد إطالة سفك الدماء ولكنك تريد ذلك فضع حدا
لاتهامك وإيهامك . فإن الأمة قد كشفت نيائك السود ، ووقفت على حقيقة
أحوالك ، ثم ما أغرب قولك : إن الحكومة الإنجليزية عملا بقواعدها
ستجازي بعض الشيوخ وغيرهم الذين ضلوا بالناس وأسمأهم معلومة
عندي . . الله أيها الحاكم كيف نسيت قولك في صدر الكتاب : أن
الحكومة الإنجليزية قد اعتمدت دائما على الأركان الثلاثة ، أكان من
الأركان الثلاثة أنها ستتقم من المشايخ الذين أحرقت بيوتهم ونهبت أموالهم

وذبحت أطفالهم . لأنهم طالبوك بالاستقلال ؟ ليسمع المشايخ نصيحتك هذه ، ليقفوا على حقيقة إخلاصك وماذا تعد لهم !

أيها الحاكم العادل ! هل وراء ما يشهدونه كل يوم من ضروب الظلم وأنواع الاعتساف ، هل وراء التعذيب والانتقام شيء آخر من العذاب ؟ ليطمأن بالـ المشايخ وغيرهم ، فهذا عدلك وهذه رحمتك . أما طلب المفاوضة وتعيينك لها ، حضرة الكولونيل هاول ، فإن ذلك يعود إلى رأى المشايخ وأقطاب الأمة الذين قلت إن الحكومة الإنكليزية ستجازيهم عملاً بقواعدها ! فيا أيها الحاكم ؟ إن الأمة عملاً بقواعدها الإنسانية ، واعتمادها على أصول المدنية لا تمتنع عن المفاوضات الدولية ، ولكنها لا تدخل في المفاوضة معكم إلا على الشروط الآتية :

١ - سحب الجيش من البلاد .

٢ - إرجاع المنفيين .

٣ - حضور قناصل الدول في مجلس المفاوضة .

وخلاصة القول ، أن الأمة لا تريد إلا الاستقلال التام للعراق بحدوده المعروفة ، وهي لا تدخل في المفاوضة إلا على تلك الشروط .

جريرة الاستقلال في النجف :

وإرتأى فريق من الثوار أن يؤسّسوا (مكتباً للدعاية والأخبار) خاصاً بالثورة وإصدار جريدة تعاون أغراضها وكان محمد عبد الحسين قد جاء النجف الأشرف من بغداد بنية المساهمة بالثورة عن طريق الصحافة فقدم يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ طلباً إلى قائمقام النجف الذي نصبه المجاهدون السيد نورعزیز الياسرى بأنه يروم إصدار جريدة باسم الاستقلال وصفاتها جريدة سياسية اجتماعية تنشر أربع مرات في الأسبوع وهو يرجو منحه الامتياز بذلك .

فأجابه القائمقام بأنه ، اجتمع (المجلس البلدى) وتذاكر مع (المجلس

العلی) - وهما من تشكيلات حكومة الثورة - فقررا في ١٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ الموافقة على طلبكم على أن لا تخالف جريدتكم مبادئ الثورة المقدسة .

وكان الشيخ علوان الحاج سعدون من أقطاب الثورة قد اقترح على عبد الحسين تسمية جريدته (الثورة) لأنه اسم تاريخي ولا يستطيع صحافي أن يحصل عليه إلا في هذه الظروف، ولكنه رفض هذا الاقتراح لأنه عندما كان في بغداد وابتدأت المفاوضات السلية تقدم بطلب إلى حكومة الاحتلال بالاشتراك مع عبد الغفور البدری بإصدار جريدة باسم (الاستقلال) فرفضت السلطة المذكورة طلبه فجاء النجف مصمماً على تحقيق رغبته من رجال الثورة الوطنيين^(١).

ولما فاوض الصحافي صادق الكتبي ليطبع (الاستقلال) في مطبعته رفض رغماً عما أغراه به من الأجور الحسنة، فراجع صاحب الجريدة القائمقام، فأوعز هذا بوضع اليد على المطبعة حالاً لحاجة الثورة إليها في أغراضها فصارت تطبع الجريدة:

ظهرت جريدة (الاستقلال) في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) في النجف كما أناطت قيادة الثورة بمنشئها إدارة (مكتب الدعاية والأخبار) الذي أمسته. وعين رجلان من أنشط الضباط لتتبع شؤون الثورة وأخبارها، وتزويد مكتب الجريدة بهما (ناجي حسين) و (جميل قطان) وكان من حسن حظ المكتب أن ظفر بغنيمة باردة أطلعتهم على الشيء الكثير من خطط العدو وذلك أن الطائرة التي ألقت البريد على فصائل الجيش الإنكليزي المحصورة في نقطة الكوفة لم تستطع أن تلقيه على مكان هذه القوة بالضبط، بل وقع قريباً منها فاستولى عليه الأهلون فحملوه إلى مكتب الجريدة والدعاية، فأمدهم بمعلومات كانوا يحتاجون إليها.

واستعداد المطبعة وقلة الورق لم يمكننا جريدة (الاستقلال) من الظهور

(١) والحقائق الناصية في الثورة العراقية، تأليف فريق المزمهر الفرعون مجلد ١ ص ٢١٢

أربع مرات في الأسبوع كما أرادت وكتب الجانب الأكبر منها صاحبها ومدير سياستها يعاونه عبد الرزاق الهاشمي وهو من محرري مجلة (السان) التي ذكرتها آنفاً .

كتب في افتتاحية عددها الأول :

«لقد آلمنا خلوا البلاد من الصحف الوطنية ، وعدم اهتمام الكتاب — وحملة الأقلام بها في هذه الأيام الحرجة ، فدفعنا الوطنية . إلى إصدار جريدة (الاستقلال) لترد أضاليل المحتلين وتهمهم وتنشر مظالمهم البربرية ، وترفع الستار عن حقيقةهم وتوضح مطالب الأمة المشروعة لدى العالم وتنشر أنباء المعارك والحوادث المحلية ، وتوقف الأمة على الحالة السياسية التي يتبدل مجراها كل حين ، وترى مستقبلها الذي يترامى من خلال الحوادث الجارية وتوضح لها السبل التي يتحتم سلوكها لبلوغ الغاية المقدسة . وتنفذ أعمالها اتوقفها على النافع منها والضرر شأن الجرائد الكبرى الحرة في البلاد الرافقة ، ولكن كيف يتأتى ذلك ونحن على ما نحن عليه من قلة العدة والوسائل ؟»

وقد قامى محررو جريدة (الاستقلال) بعض ما يعانيه صحفيو أوروبا وغيرهم في خلال الحروب حيث كانوا يكتبون أحياناً تحت أزيز القنابل التي ضربت النجف .

وتعرضوا لمراقبة حكومة الثورة وإنذار مثلها وإلى كربلاء السيد محسن أبو طيخ . إذ كتب يوماً مقالا افتتاحياً عنوانه . الشتاء على الأبواب ماذا أعدنا لتطمين حاجة الثوار في ميدان القتال ؟ وما ورد فيه :

«ها قد حل الخريف وبدأت طلائع جيش الشتاء القارس ، وتليدت الغيوم فما هو واجبنا ؟ وما عسانا عاملين ؟ إذا هاجمتنا الرياح والعواصف وصبت السماء رحمتها ونحن لم نتخذ وسيلة تحمي الجيوش العربية المرابطة أمام العدو من برد الشتاء ، ولم نبذل اهتماماً كبيراً لما سيحيط بها في هذا الفصل ونحن في وضع يستلزم الاهتمام في أمر المجاهدين وتهيئة أسباب راحتهم .»

فلم يكن من والى كربلاء المذكور إلا أن وجه إلى الجريدة بعد اطلاعه على هذا المقال هذا الإنذار مؤرخاً في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٠:

إلى صاحب جريدة الاستقلال

« إن مقالكم المنشور في جريدتكم تحت عنوان (الشتاء على الأبواب) مما يثبط عزم المجاهدين ويقلل من معنوياتهم ، كما يعطى للعدو إحساساً بضعف الثوار ، وعليه نذكركم بهذا بلزوم عدم نشر كل ما يوحي بالضعف أو يدل على ذلك . .

ونقل إلى صاحب الجريدة محمد عبد الحسين أن الهيئة المشرفة على شؤون الثورة لم تشايح والى كربلاء في رأيه فاعتزمت عليه بكتاب رسمي :
وإليك نموذجاً من وصف جريدة الاستقلال لحصار الجيش الإنكليزي في الكوفة وعنوانه «الحصار في الكوفة أو مقبرة الأعداء» . .

« لا ينبغي أن جيش الأعداء المحصور في الكوفة قد اضطلع أكثره وتلاشى جوعاً وقتلاً ، رغماً عن اتخاذ لكل وسائل الاحتفاظ وتأكد بأنه استولى على البقية الباقية منه الضعف والوهن كما استولى عليه القنوط واليأس فأصبح وهو أسوأ حالاً من ذي قبل .

ضائق دائرة حصاره واشتد عليه الخناق فبات وهو في دائرة أضيق من جحر القصب هي محل سكناه ومقبرة أصحابه واصطبل خيله وبغاله وتخللها الرياح من جيف قتلاه المتصاعدة من أشلائهم الخبيثة . وقد استعد للوت فشق في أطراف تلك الدائرة أخدوداً يلتجئ إليها ويحتمي بها من القذائف ومن مرميات مدافعنا الضخمة التي ما برحت تصب عليه العذاب صباً ، وإذا أمعنت النظر في تلك الملاهي التي اتخذها العدو ترى أن زعيم هذا الحصار قد اختار له ولأصحابه محل الحصار مقبرة يقبر بها تلك الجيش الأثيمة ولقد جنى على نفسه وعلى جيشه المحصور جناية لا تغتفر .

قام المدافعون عن حقوقهم والناهضون في طلب استقلالهم فشدوا عليه

الحصار حتى نفذ ما عنده من مواد الغذاء وانقطع رجاؤه من كل نجدة أو سبب يخلصه من تلك الورطة التي وقع بها .

وأي نجدة تنقذه وقد تقلص نفوذ حكومته الجائرة من العراق حتى أصبحت أشغل من ذات النحيين بسبب ما اتبأها من رجال النهضة وزعمائها التي انتفضت عليها من كل مكان ومن كل جهة تطالب بحقوقها الصريح ، وتدافع بنفسها ونفسها عن استقلالها الطبيعي بشعور يتوقد غيرة وحاساً بمثل الشدة والبأس ويظهر للبلا الحية العربية وكيف تدافع عن وطنها المحبوس فتفديه بأرواحها .

أكرم بهذا الشعور الحساس الذي أدهش العالم الأوربي ، وأكرم بذلك المهتم الشفاء .

ولقد ارتأى الزعماء المحترمين الناهضين لتطهير بلادهم من رجس الاحتلال بأن ينظموا جيشاً من المتطوعين ويؤلفوا قوة نظامية على قواعد مخصوصة وقد خصصوا بذلك كل ما يقتضى من اللوازم والمعدات وقرروا بتشكيل قوة الدرك في النجف والكوفة وستظهر إلى حيز الوجود على أحسن طرز ، ثم خمدت الثورة بعد قليل فتعطل (الاستقلال) ولم يفت العدد الثامن وهو رقم صغير ولكن عمل الجريئة وأثرها كبيران في تاريخ الكفاح والاستقلال .

الصحافة بعد تأسيس الحكومة العراقية

انقضت على خمود الثورة العراقية فترة ، وتوصل السريسي كوكس المندوب السامي البريطاني إلى شيء من إقرار الحالة. وسارت الحكومة المؤقتة التي ألفها برأسه عبد الرحمن النقيب شوطا في الأعمال التمهيدية لتأسيس ملكة العراق ، وأسفر (مؤتمر القاهرة) الذي عقده الانكليز في آذار (مارس) سنة ١٩٢١ عن تقرير السياسة البريطانية في العراق بإنشاء دولة عراقية عربية يرأسها أمير من البيت الهاشمي مقيدة بالقانون وعاد من الخارج كثير من الضباط العراقيين والمنفيين بعد صدور العفو العام فتجمع في قلب الوطن الذين شردتهم الحرب أو سياسة الاحتلال ، وساعد الجو السياسي على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، وانبعث الروح الوطني على وجه إيجابي بعد أن سكن هيب الثورة ، وتوجهت الأفكار نحو بناء الدولة الناشئة .

في هذه المرحلة بدت الحاجة إلى صحافة نشيطة تتسجم مع الوضع وتقوم بواجبها القومي في تهيئة الأذهان للحدث الجديد ، فنبئت الرغبة في إصدار الصحف فسارعت الحكومة في منح الأذون بها ، وبعد أن كانت بغداد العاصمة محرومة من الصحافة إلا جريدة يومية واحدة هي (العراق) كما رأينا ، برزت في وقت واحد أربع جرائد جديدة هي (الفلاح) و (لسان العرب) و (دجلة) و (الرافدان) . وطفقت أقلام البلد كلها تدعو إلى استقبال الصفحة الجديدة من حياة العراق بعودة الملك إلى أهله الشرعيين وقيام العرش العراقي على ضفاف دجلة بعد أن أضاعه العراقيون منذ سبعائة عام ففاضت أنهر الصحف الأربع المذكورة مع جريدة (العراق) بالمقالات والأبحاث عن الدولة في فجر تأسيسها ، والتاج الجديد والعرش العتيق والمرشح للجلوس عليه ، ومع أنه سبق للعراقيين يوم نادى السوريون بملكهم العربي الأول في عصر اليقظة أن نادى الاستقاليون الذين تكلموا باسمهم في دمشق

بذكر مرشح للعرش العراقي ، فإن صحافتنا في المرحلة التي نتحدث عنها قد اجتمعت على أن الأمير فيصل بن الحسين هو مرشح الشعب لعرشه المفدى.

جريدة الفلاح :

استهلت جريدة (الفلاح) كتاباتها بأنها تسعى للاستقلال التام بتأسيس حكومة دستورية ملكية نيابية ودعوة الأمير فيصل للجلوس على عرش العراق و (الفلاح) جريدة سياسية أنشأها في بغداد عبد اللطيف الفلاحى ، ومع أنه من خريجي الكلية العسكرية في استانبول فقد انصرف إلى العلم والتعليم فأنشأ في العهد العثماني مجلة (مكتب) - يعنى مدرسة في اللغة التركية باللغتين العربية والتركية - وأصدر في العهد الفيصل في الشام مجلة (العلوم) شهرية .

لهذا عذرون جريدته (الفلاح) يوم ظهرت في ٢٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ بأنها (جريدة سياسية علمية) ولم يشأ أن يوقفها على السياسة بل خص كثيراً من أعمدها بالعلم والأدب . ومما جاء بصدد خطتها حول المرشح للعرش :

« أن يكون الرجل الذى نملكه علينا موضع ثقة الأمة ، جامعاً للصفات التى تؤهله أن يكون ملكاً عليها ، وأن يكون عربى النزعة ، شريف النجار . . إلى أن قال :

« فان جاهرت الأمة بالدعوة للأمير فيصل فما ذلك إلا لأنها تراه جامعاً للصفات المذكورة . وتعترف بما سبق له على الأمة العربية من الأيادى الطائلة بالذنب عن حريمها والذود عن حياتها وشهره السيف للمطالبة بحقوقها وإحياء مجدها القديم ، عدا ما اكتسبه من التجارب السياسية في طول احتكاكه بأساسة الغرب ، وما حصل عليه من المكنانة الرفيعة عند أهل الحل والعقد . .

ثم أثنى صاحب (الفلاح) إلى نزعة العلمية فقال :

«غير أن الفلاح ليست جريدة سياسية محضة ، بل لها فوق غايتها السياسية ، أغراض عالية علمية ، ترمى إليها ، ومقاصد شريفة أدبية تسعى نحوها إلخ ..»
وفعلا كانت هذه الجريدة على صغر حجمها حافلة بالبحوث الثقافية والفوائد وتفنت في نشر شذراتها العلمية في جوانب من العدد وبطريقة متسلسلة بحكمة الطبع بحيث يستطيع القارئ أن يقطعها ويجعل منها كتباً كلما أنجز مبحث خاص منها . كما تناولت الصحيفة من أول عهدها موضوع البعثات العلمية وتأسيس مجمع علمي في العراق وغيرها من الأبحاث الفنية والعلمية ، وحفلت أعدادها بأخبار مقدم الأمير فيصل ووصف مهرجانات استقباله وحفلات تكريمه ومجالس مبايعته بالملك ، مثبتة خطبه وأقواله في هذه المواقف .

ولم نستطع بوسائلها الطباعية أن تظهر يومياً بل ثلاثة مرات في الأسبوع ، ولم تكن واسعة الانتشار ، إنما امتازت فوق عنايتها بشؤون الثقافة عامة ، بزمارة الكتابة وعفة القلم منعكسة عليها أخلاق صاحبها الرفيعة ، فاكتبت كلمة نائية أو تعبيراً فارسياً . ولم تعمّر طويلاً . إذ نشر آخر عدد منها في ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٢ مع أن مؤسسها أعد لها مطبعة خاصة ولكنه كف عن إصدارها فوظف مديراً للشرطة ثم اشتغل بتدريس التاريخ في بعض المعاهد العالية وألف كتباً في موضوعات دروسه وانتخب نائباً في المجلس النيابي وكتب في حياته البرلمانية مقالاتاً تربوية في جريدة حزبه بينما أشرف على سير الجريدة وطبعها .

جريدة لسان العرب :

أما (لسان العرب) فجريدة (إبراهيم حلي العمر) الذي ورد ذكره مرات في هذه المحاضرات ، فعندما سقطت دمشق بأيدي الجيش العربي في الحرب العالمية كان يحرق في جريدة (الشرق) كما ذكرنا فأصدر في عهد

سورية الفيصل جريدة بدمشق باسم (لسان العرب) سنة ١٩١٨ وقد شاركه في أشغاله الصحافية فترة ، خير الدين الزركلي فلما تبدلت الحال في العراق نقل (لسان العرب) إلى بغداد حتى أنه في أول الأمر جعل عددها متسلسلا مع تلك (٤٠١) كما حسب سنتها (الرابعة) ولكنه عاد في العدد الخامس لجعل رقما وسنتها جديدين ومع أن لسان إبراهيم حلي هذا في دمشق بعد أن حطمت قوة الاستعمار الغادر العرش الفيصل قد انطلق بما لا يرضى العرب نراه أقبل إلى بلده يساهم في التمهيد لوضع التاج العراقي على مفروق فيصل الهاشمي . وكتب في رأس (لسان العرب) الذي ظهر في ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ أنها جريدة يومية سياسية حرة ، واتخذ لها بعد ذلك شعارا في صدرها . غايتها خدمة الأمة العربية . وها أننى أورد فقرات من خطته السياسية التي أعانها ومنها تدركون الطرق المنحجة التي سلكها الكاتب قال :

« إن الخطة التي تجرى عليها هذه الصحيفة هي الخطة التي نشأنا عليها وأيدناها ، وهي الخطة العربية المثلى بخدمة العرب عامة والعراق خاصة ، على أن الناس يجب ألا ينتظروا منا الميل إلى حزب والانحياز إلى فريق . إن جريدتنا عامة شعبية ، لا تعبر عن رأى أصحابها فقط ، ولا عن حزب تنسب إليه ، بل هي حقول لأراء أبناء الأمة .

وفي العدد الأول مقال عن الأمير فيصل بمناسبة وصوله البصرة . والمقالات الافتتاحية في (لسان العرب) مكتوبة بأملوب كتابي بارع عن نظيره في صحف العراق عهدئذ ، لمران منشئها وكفاءته الكتابية . أما بقية مواد كل عدد فلبست ذات شأن في الفن الصحفي .

ونشأ صاحب الجريدة منذ العدد الثالث يتحدث عن (الصحافة البائسة) والسبب الذي حدا به إلى جعل ثمن النسخة من جريدته آتين (وكانت العملة الهندية هي المتداولة في العراق) بينما تباع الصحف الأخرى بأنة واحدة . وتطرق إلى سخاء كرام الوطن وجودهم في مؤازرة المشاريع الوطنية .

ثم اصطدم في سنته الثانية بشعور الجمهور في قضية غير سياسية . مما اضطر إلى أن يوقف صحيفته أسابيع استأنف بعدها نشرها باسم جديد هو (المفيد) في ١١ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٢ وقد اختاره لها لأنه اسم أول جريدة عربية دافعت في بيروت عن حقوق الشعب العربي في العهد العثماني عندما أصدرها فؤاد حننس والشهيد محمد الغني العريسي . وكان للكاتب العراقي هذا في (المفيد) البيروني مقالات وجولات . وناريخ هذا الصحفي على التساهل والانتقال من حال إلى حال فرعان ماغير طجة جريدته (المفيد) وصار ينتقد سياسة الانتداب البريطاني ، وظاهر الحركة الوطنية ، وتحدث عن المعاهدات والعهود بأنها (قصاصات ورق) وكتب افتتاحية عن (عصبة الأمم) تقدح شرراً عنوانها (سوق النخاسة في جنيف) اهتزت لها الأندية السياسية . وأخذ يناقش بعض الكتاب والنواب الانكليز في السياسة العراقية والنضية العربية . وأيدت جريدة (المفيد) حركة المقاومة لسياسة الانتداب وكتبت مقالات عنيفة ونشرت في ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ منشور الحزبين المتضامنين ، الحزب الوطني ، و حزب النهضة ، في وصف وضع البلاد المضطرب . فصدر قرار المندوب السامي البريطاني - وقد تسلم السلطة في ذلك الظرف لمرض الملك - بتعطيل الجريدة والقبض على صاحبها وإبعاده في ضمن قراره بإقفال الحزبين المذكورين واعتقال زعمائهما . فلم يكن من ابراهيم إلا أن اختفى عن الأنظار . ثم فر إلى إيران . وعاد إلى إصدار (المفيد) في ٢٥ آيار ، مايو ، سنة ١٩٢٤ بعد أن قامى سنتي هجره وتشريد وحرمان .

وفي أحد مواقف المعارضة للوزارة القائمة . كتب صاحب جريدة (المفيد) مقالة بعنوان (المستقبل المظلم) يوم ١٤ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٦ عبر فيها الذين في دست الحكم بأنهم كانوا ضد دولة الخلافة في أيام الثورة العربية وهم يسلكون اليوم هذا المسلك . يريد عقد المعاهدة التركية لسنة ١٩٢٦ ، وختمها بهذه العبارات :

وقد أضعوا المنطق ، وتخشى أن يكونوا أضعوا معه كل شيء ، حتى المقدسات الوطنية بل حتى الارتباط بأجداد التاريخ ، ولكن ما قيمتهم في نظر أمة صمدت على اتباع واحد من أمرين .

إما أن تموت في سبيل أمنيتها الوطنية . . وإما أن تظفر بغاياتها القومية الكبرى . والمستقبل كشاف لأن سواد الليل لا يدوم فلا يد من فجر يشرق في هذه الديار الظامئة إلى حريتها واستقلالها .

فغضبت الحكومة على الصحافي لملأه المتكررة ، فألغت امتياز جريدته بحجة أن صاحبها وهو من هو في براعة الكتابة الصحافية لا يحمل شهادة مدرسية عالية المفروضة قانوناً في المدير المسؤول للجريدة السياسية وبهذه الخاتمة انتهت حياة جريدة (المفيد) .

جريدة دجلة :

وجريدة (دجلة) أصدرها المحامي داود السعدي (وهي جريدة عربية سياسية اجتماعية حرة) في ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ تولى تحريرها بادي . ذي بدء حسن القصيبة ولكنه تركها بعد بضعة أعداد ، فخل محله رشيد الهاشمي .

ومع أن الشبهات قد حامت حول سياسة هذه الجريدة تجاه قضية البلاد الكبرى وهي نصب العرش العراقي وإجلاس الأمير فيصل عليه فقد قالت في فاتحة عددها الأول .

« كل غايقتنا التي نرمي إليها استقلال البلاد استقلالاً تاماً ، وتأسيس حكومة دستورية ذات ملك مقيد بقوانين توافق روح البلاد ، وتلائم مصلحة الشعب وتألّف مجلس تشريعي له سلطة واسعة يؤلف من يعتمد الشعب عليهم ويثق بصدق وطنيتهم » .

ورغمها عن هذا العهد الذي قطعت الصحيفة لقراؤها ، فقد كانت دياجة

دجلة تختلف عن زميلاتها في القضية الأساسية . بحيث اضطر صاحبها تجاه التيار القوي ضد الجريدة إلى أن ينشر مقالا افتتاحياً بتوقيعه في العدد التاسع عنوانه «نحن والمغالون» تبرأ فيه عما يصفه به البعض من أن جريدة (دجلة) ترى إلى فكرة جمهورية في نوع نظام الحكم العراق، أو أنها تريد تنويع عراقي على المملكة العراقية حتى رموه بأنه يقاوم الأمير فيصل فأوضح في مقاله هذا (بأنه يؤيد ترشيح أحد أنجال الملك حسين بن علي ، ولكنه يقاوم فكرة التوزيع قبل اجتماع المؤتمر العام (يقصد المجلس التأسيسي) إلى أن قال :

«نريد أن يكون الملك مقيداً بقيود يكون وضعها في صالح البلاد نريد أن نقيده قبل أن يستبد بالشعب» .

ولكن كل هذه الإيضاحات لم تغد . وظل الناس ينظرون إلى (دجلة) نظراً خاصاً في ما يتصل بهذه المسألة . وأذيع في حينه أن مستشار وزارة الداخلية المستر جون فلي ضلعاً في هذه السباسة ومع أن (مذكرات فلي) عن هذه الحقبة في كتابه (Arabian Days) لم تبرئه من بعض المحاولات وأنه كان يضطلع مع طالب باشا النقيب فيعز وبعض المطلعين على بواطن الأمور أن جريدة (دجلة) كانت تعبر عن هوى بعض السياسيين وفي مقدمتهم عبد المجيد الشاوي .

ويفهم عنف التيار الذي لقيه هذا الصحفي من تكرار الهجوم في جريدته على السياسيين بل بلغ الأمر بالصحيفة أن كتبت يوماً مقالا افتتاحياً عنوانه «الحر يمتنع بأولاد الزنا» مما يشير إلى الحدة أو العصبية التي استولت على صاحبها من نهش الدعايات له .

لم يكن في دجلة نقطن صحفي اللهم الا شروعهما في نشر ترجمة مذكرات الجنرال طالسند الانكليزي متسلسلة الذي أمره الترك العثمانيون في السكوت عن (حملة العراق) البريطانية .

وختمت الجريدة حياتها في عامها الثاني بالعدد المنشور في ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٢٢ .

جريدة الرافدان :

أما (الرافدان) لجريدة أنشأها (سامي خوند) أحد الشبان المنغمسين في الحركة السياسية للأحزاب الوطنية السرية كان يعمل في جريدة (الاستقلال) التي سبق بحثها في المحاضرة المتقدمة صدر العدد الأول منها في ٢٦ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢١ وكانت لها صلة برجال الأحزاب والصفة البارزة (لرافدان) زعمتها الحرة وكتاباتها الصارمة واهتمامها بنشر ما يغذي الشعور الوطني بحيث عطلت في خلال السنة الواحدة من حياتها ست مرات حتى كان يوم ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ فنشرت منشور الحزبين المنزه بذكرهما آنفأً فعطلت بقرار المندوب السامي المشار إليه واعتقل صاحبها مع من اعتقل ونقلى إلى هتجام ولم يرغب بعد أن أطلق سراحه وعاد إلى بلده أن يحترف الصحافة بل فضل عليها التوظيف في الحكومة .

نشرت (الرافدان) في مطلع حياتها ثلاث مرات في الأسبوع ثم أصبحت يومية ولم تأت بجديد في عالم الصحافة من الناحية الفنية إلا فزع باب النقد الاجتماعي بأسلوب هزل برز فيه كاتب جديد بوقع (كناس الشوارع) في مقالات قصيرة مما ستتحدث عنه في بحث صحافة الهزل .

على هذا المنوال سارت الصحافة نواكب سيامة البلد إلى أن شيد العرش واعتلاء الملك فيصل الأول في ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢١ ودخات البلاد في طور جديد يصح أن نسميه طور التأسيس والبناء . عقدت في خلاله المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، واجتمع المجلس التأسيسي ، فأبرم هذه المعاهدة وشرع (الدستور العراقي) وتبع ذلك الشروع في تكوين الجيش الوطني .

في غمرة هذا النشاط الرسمي ، اشتد النشاط الأهلي في معالجة القضايا الوطنية وتوالى عقد الاجتماعات السيامية تلقى فيها الخطب النازية وتعاقب المظاهرات في الشوارع والميادين العامة واستقر رأي العاملين في الحقل

السياسي على الاخذ بنظام الأحزاب فتألف حزبان وطنيان معارضان هما (الحزب الوطني) و (حزب النهضة) وقام بجانبها حزب معتدل يساند الحكومة القائمة هو (الحزب الحر) وهكذا ولدت الأحزاب العلنية في العراق الجديدة ونشوء الأحزاب لا بد من وجود صحف حزبية تكون ألسنتها الناطقة وتعبّر عن آرائها في القضايا الراهنة وتبث مبادئها .

جريدة العاصم:

تقدم (الحزب الحر العراقي) غيره من الأحزاب إلى إصدار صحيفة خاصة به ولا سيما أن الفقرة (ب) من المادة الثانية من منهاجه الأساسي تنص على . . . أن الحزب يصدر جرائد ومجلات تستمد وتستعين من الأفكار الحرة العاملة بمصالح الأمة والمصلحة لها في جميع شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية والعلمية التي يسعى الحزب لتعزيزها وتأييدها .

نشأ هذا الحزب في ظل حكومة عبد الرحمن النقيب بوزاريتها قبل التوقيع وبعدة فدعما وأيد مسالكها وبخاصة في السياسة الخارجية أسسه جماعة من الرجال ، عرفوا باعتراف المياسة الإيجابية التي تريد التفاهم مع الانكليز ومن أقطابه ومؤسسيه بعد زعيمه عبد الرحمن النقيب ، ولده محمود النقيب وقد ترأس الحزب - وتعبير أدق - ناب عن أبيه في رئاسته . فتح الحزب أبوابه في ٣ أيلول (سبتمبر سنة ١٩٢٢) فخف لنشر جريدة ، وعهد إلى أحد أعضائه بتحريرها وإدارتها هو حسن القصيبة من خريجي (مدرسة العشائر) في الآستانة ومن ضباط الثورة العربية ومسجل في السنة الأخيرة من (كلية الحقوق) وسموها (العاصمة) بدأت يومية منذ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٢ بأربع صفحات وأثبت في فاتحة عهدها ما يأتي :

وتبدأ جريدة (العاصمة) الصدور حاملة في صدرها للشعب العراقي والشرق العربي عاطفة إخلاص عظيم وأمان رقي مستمر لتكون هذه البلاد

بقعة نيرة في وسط الكرة الأرضية ، وهذه الأمة خير أمة أخرجت للناس .
لاتدعى جريدة (العاصمة) بما ليس فيها ولا تحاول اتخاذ عواطف الجمهور
هزاً أو سخرية - وكأنها بهذا التعبير تعرض ببعض الصحف الأخرى - تقوم
بواجبها السياسي خير قيام ، وهي في هذا الباب ترجع الاختفاء والاضمحلال
على تحييد فكرة الثور وانساع الأهواء أو الميل إلى خطة الاستسلام
والتفريط في حقوق الأمة والبلاد . وستكون العاصمة عامة في مواضعها
تطرق السياسة للدفاع عن حقوق البلاد السياسية وشرح واجبات الأمة
الوطنية للاحتفاظ بالاستقلال الذي به يثبت مجتمعنا القومي ، وتشغل
بالمسائل الاقتصادية لإيصال نصيب الأهلى من مرافق البلاد إلى الحد
الأمضى ، ونعنى بالآداب العربى أملاً بعودة دولة الآداب العباسى إلى العراق
بصورة تتفق مع حالة العصر العشرين الفكرية لتتمكن من الانتفاع من
عبقريّة أدبائنا الكبار وكثير من هم ونستطيع أن نسمو بمستوى الفكر
العربى إلى درجة تضطر الملأ الغربى إلى اعتبارنا نظراً أكفأ في الأفكار
والآداب والحضارة .

هذه الخطة طاعت (العاصمة) على قرائتها . وأذاعت في العدد الأول منها
(نظام الحزب الداخلى) ودعت الناس إلى الانخراط فى سلكه كما حملت رسائل
التأييد التى وردت على الحزب من أنحاء القطر ، وتقول بعض المصادر عن
هذه الرسائل : أن موظفى الآلوية ولا سيما المفتشين الإداريين الانكليز يومئذ
كانوا يدفعون الأهلى إلى الانضمام إلى الحزب والإبراق إلى الصحف بتأييده .

عرفت مقالات حسن غصية رئيس تحرير (العاصمة) الافتتاحية بأنها من
أحسن المقالات الصحفية فى يومها ، بل من أحسن المقالات فى الصحافة العراقية ،
مكتوبة بأسلوب فصيح معتدلة اللهجة ، ناضجة التفكير . والجريدة كلها
بالقياس إلى زميلاتها البغداديات من الصحف المعتمدة ، طابعها البارز الجد
والترفع عن منازة الآخرين ، أو التعرض للأشخاص عندما كانت تناوش
الصحف أو الكتاب ، فهى تناقشهم بالقول العفيف والمنطق السديد . ومن

كتب في الجريدة من أعضاء الحزب يوسف غنيمة ورشيد الهاشمي ، كما نشرت في موضوعات أدبية لمحمود أحمد الكاتب القصصى .

وبما يؤثر عن صحيفة (العاصمة) وقفها إزاء (مسألة الخلافة) عندما أصدر الترك الكاليون (قانون أتقرة) يبعدون فيه السلطان أو الخليفة عن الحكم ويحصرن السلطة العليا بيد المجلس الوطنى التركى غملت (العاصمة) عليهم فى مقالات كثيرة واتهمتهم بأنهم يعتنقون الشيوعية .

وقد سجلت جريدة الحزب الحر لها موقفا مشرفا فى دفاعها عن الحرية الفكرية) وعن كرامة الصحافة والصحافيين وحريةهم الحيوية إذا انتصرت (العاصمة) لحرية الفكر لما نشبت قضية كتاب (ماهية النفس) الذى ألفه ميخائيل تيسى فى بغداد وبحث فيه عن النفس الإنسانية قبل الولادة وبعد الموت فاحتاج لمضامينه رجال الدين المسيحى أولا فى مجلتهم (نشرة الأحد) ثم راجعوا وزارة العدل بعد أن انضم اليهم بعض رجال الدين الإسلامى فرفع (المدعى العام) بعد درسه الكتاب قضية على المؤاف فى المحاكم فاصدر حاكم جزاء بغداد حكمه بمصادرة الكتاب ونفريه مؤلفه ألفروية فأنبرى منشىء العاصمة يدافع عنه ويبين أنه لم يهتك الآداب الدينية ويقول : « يجدر بمن أقاموا الضجة حول الكتاب أن يكتبوا رسالة يوضحون فيها خطأ الكاتب وضلاله » . ويجب أن نسجل أن هذا الصحافى الحر لم يؤيد ما جاء فى مضامين الكتاب من حجج وآراء إنما انتصر لحرية الفكر فقط وبين حسن القضية فى مقاله محكمة الاستئناف إلى أن الحرية الفكرية سوف تتلاشى وتضمحل إذا لم تفرق المحاكم بين المسائل الفكرية البحتة والإجرام وأكد أن الرقى الفكرى الذى نشاهده اليوم لم يأت إلا بتعاقب الأغلاط وتصحيحها بالتدريج . »

ثم شاركت صحف أخرى فى طليعتها العراق فى الإنتصار للمؤلف فى هذه القضية فصدر قرار محكمة الاستئناف بفسخ الحكم .

أما الدفاع عن كرامة الصحافة والصحفيين فقد وقفته العاصمة يوم اعتدى

البعض بالضرب في الشارع على الكائب الجري. إبراهيم صالح شكر صاحب جريدة (الناشئة) الانتقادية .

وبعد ذهاب وزارة القريب وقفت جريدة (العاصمة) موقفاً يفاير رأى حزبها في موضوع الانتخابات (السجس التأسيسي). فبذ أن برزت للوجود أخذت على عاتقها الدعوة للانتخابات ووجوب ممارسة الأمة حقوقها ثم ثم اعترض (الحزب الحر) على بعض حوادث هذه الانتخابات واحتج عليها وأظهر استعداداه اعدم خوض غمارها فلم يفتّر هذا من عزم محرر الجريدة في المطالبة بمواصلة عملية الانتخاب فظهر المحرر مستقلاً برأيه عن الحزب في هذه المسألة يسانده بعض أقطاب حزبه . ولم يزل يعالج الموضوع حتى انصاع الحزب للرأى المصيب فقررت لجنته المركزية الاشتراك في الانتخابات ببيان أذاعته على الشعب ولا بد من القول بأن التيار السياسى الموجه من الوزارة والبلاط الملكى كان من أقوى الدوافع للحزب على موقفه الأخير، وليس منطق الصحافى وحده .

ولم يكتب (للعاصمة) حياة طويلة فانهلال حزبها قد عجل في موتها مأسوفاً عليها من الاعتلاء فلم تعمّر إلا حوالى سنة واحدة آخرها في ٢٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٣ ووظف محررها رئيساً لديوان الإنشاء في المجلس التأسيسى وانتقل بعدها إلى السلك الإدارى في وظائف الدولة .

هذه جريدة (الحزب الحر) . أما الحزبان الوطنيان اللذان نزلا إلى ميدان العمل السياسى، فلم يصدرا جرائد ولا سمياً أنهما اقللا بأمر المندوب السامى البريطانى ولما تمض على فتحهما مدة كافية .

ولما عاد إلى الحياة السياسية ، لم تكن لها صحف تعرف فعلا أنها السنة لها ومع أن عبد الغفور البدرى صاحب جريدة (الاستقلال) أحد مؤسسى (الحزب الوطنى) إلا أن جريدته كانت تعضد الحزب وتروج لسياسته ومبادئه

حيناً ، وتخالف الحزب وتنفر بالرائى أحياناً أخرى ، نظير موقفها من الانتخابات للمجلس التأسيسى . فقد دعت جريدة (الاستقلال) للاشتراك فى الانتخابات وأبدت نشاطاً ملحوظاً فى هذا المجال وقارعت (الحزب الحر) لما تظاهر بالميل لمقاطعة الانتخابات حتى وصفها أحدهم بأنها كانت (لسان حال الانتخابات) . مع أن جماعة كبيرة فى (الحزب الوطنى) قررت مقاطعة هذه الانتخابات . وأكثر من ذلك أنها احتفلت بافتتاح (المجلس التأسيسى) بإصدار عدد خاص بثلاث صفحات بهذه المناسبة التاريخية .

و (حزب النهضة) هو الآخر لم تكن له جريدة فى هذا الوقت .



صحافة الأحزاب في العراق

اجتمع (المجلس النائبي) يوم ٢٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٤ وعرضت عليه المعاهدة العراقية الإنكليزية لسنة ١٩٢٢ ولكي تتصوروا أهمية هذا الموقف انقل لكم جانباً من خطاب ناجي السويدي من الساسة البارزين في المجلس بصدد ما نحن فيه قال :

« نحن الآن قد وصلنا إلى النقطة الحساسة المتعلقة بحياة البلاد أو مماتها شفاؤها أو سعادتها ، فليس أعظم من هذا الموقف في ماضي على البلاد العراقية من قبل الحرب الكبرى إلى يومنا هذا ، جهادنا العظيم ، وفي مطالبتنا بحقوقنا المشروعة التي أيدها الأمم كافة . .

وبعد أن واصل ناجي السويدي الكلام في هذا المنحى اقترح توزيع نصوص المعاهدة على النواب وأوجب إعلانها للشعب قائلا :

« الشعب الذي هو المرجع الوحيد للبت فيها ، ونحن مضطرون إلى العمل برأى الشعب . .

المعارضة والصحافة :

في هذا الموقف قامت في البلد حركة سياسية في الحلقة على المعاهدة وطلب تعديلها ، أو رفضها ، وصارت الصحف تصور وجهات نظرها في هذه القضية الحيوية . فأخذت جريدة (العراق) تؤيد المعاهدة وتدعو المجلس لإبرامها ، ومن كتب في هذا الموضوع غير مقالات الجريدة التحريرية ، سلمان الشيخ داود ، بينما وقفت جريدة (الاستقلال) من المعاهدة موقف المنتقد فكتب محررها قاسم العلوي . كثيراً في هذا الباب ، ونشرت الصحيفة مقالات لكتاب آخرين من معارضي المعاهدة بينهم علي محمود الشيخ علي .

جريدة العالم العربي :

في هذا الطرف ظهرت في عالم الصحافة جريدة جديدة هي (العالم العربي) (صحيفة يومية سياسية عامة) أصدرتها شركة حسون ومراد وشركاؤهما ، يدير سياستها ويرأس تحريرها سليم حسون من اشتغل بالتعليم والتأليف في العلوم العربية والثقافة سنين في الموصل وقد تخيرت يوم افتتاح المجلس التأسيسي موعدا لصدورها وقالت في مفتح كتابتها :

«ظهرت صحيفة «العالم العربي» ظهور البشير بالتوفيق وها هي ذى نازلة على هدى الله مع المجاهدين في سبيل المصلحة العامة . قاطعة للأمة عمود الإخلاص والأمانة ومؤملة منها الثقة والمناصرة . وقد اعتمدت على اتباع خطة الصراحة فيها وإن تهالكت على تقوية (قلب الشعب) وإراحت أفكاره فلا ترضى أن يلبثى بالأمال ويبقى نائماً (نوم الأطفال الأبرار) باسم الأحلام الذهبية وراكنا إلى عناية المرضع ورحتها أو يؤمن إيمان الساذج بكل ما يسمع فتفوته الحقائق الراهنة والفرص الثمينة . . . ولما كانت جريدة «العالم العربي» من الشعب وللشعب فقد تعهدت بإفادته بكل ما يهم حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية وتحريره على إبراز (شخصيته) في كل موقف وأخذ ما يحق (لذاتيته) من الاحترام ولتكملة من النفوذ وحالته من الإصلاح والتجدد والرفق ، ثم ذكرت « وقد توفرت عليها وسائل الطبع والنشر في مطبعتها المعروفة (بدار الطباعة الحديثة) المجهزة بأكمل وأحدث الآلات والنوازم الطباعية والليتوغرافية وأنا ساعون إلى توسيع نطاق الجريدة ومؤملون أن نلحق بها في القريب العاجل أعداداً أسبوعية ممتازة مصورة بالألوان على الطراز العصري ، وإن لم تستطع أن تحقق برنامجنا الصحافي هذا .

كان موقف (العالم العربي) من المعاهدة معتدلاً مع ميل إلى المعارضة في الأمور الجوهرية ، وقد ناقشت الصحف العراقية المتخوفة من المصير في

ما لو رفض المجلس المعاهدة أو الصحف الأجنبية التي حاولت أن تنال من العراق أو اتجاهااته الوطنية فقالت في معرض ردها على جريدة (العراق) .
(وهنا نعود إلى رأينا طالبين من الحكومة والمجلس أن يبرزوا في هذا الموقف الفريد كل ما عندهما من المقدرة والشخصية والخبرة السياسية .
ويتفقان والخليفة على شروط أنسب للمصلحة الوطنية ولإراحة قلوب الشعب العراقي المحبوب) .

هذه فقرة تبين أسلوب الجريدة في التفكير والتعبير ..

عاشت (العالم العربي) ، سنين ونجلى فيها نشاط صحفي ، وعرفت مقالات (ريبورتاج) لمحررها كتبت بفتن ولياقة . فإذا ما أرادت أن تنتقد أفرغت انتقادها في قالب غير مثير لشواعر الحاككين . كما عنت بترجمة ونقل معظم ما نشر عن العراق في الصحافة الأجنبية ، وفي المؤسسات الدولية ، وظلت تتمتع بهذه الميزات حتى برزت صحف أخرى حوت ألوانا من التجديد الفني .
وعما يسجل لهذه الجريدة دفاعها عن حق العرب في فلسطين ومكافئها للصهيونية بلمحة لا هراة فيها تكبدت في سيلها تضحيات مادية .

٥ ٥ ٥

ومن الجرائد التي أبدت المعاهدة وطالبت بإبرامها صحيفة (المفيد) التي ذكرتها في محاضرة سابقة . وقد نظرت صاحبها في اندفاعه في تأييد المعاهدة إلى درجة أنه علق يوما على خطاب الدكتور داود الجلبي عضو المجلس التأسيسي في معارضة المعاهدة ، علق مذكرا الناس بحوادث الشام المؤلة التي كان العناد والاندفاع الوطني من عوامل وقوع تلك المأساة وضياع العرش العربي على ضفاف بردى .

ولا بد من القول أن هذا الصحافي (إبراهيم حلي العمر) لم يكن ممن يكوا العرش المحطم في حينه .

جريدة الشعب :

إن معارضة الصحف للمعاهدة إلى جانب خطب بعض النواب في المجلس خلق جوا من الصخب في المجتمع على المعاهدة ، فهاجت بغداد وماجت . ونزل إلى الميدان الصحفي محمد عبد الحسين أحد صحافي (الثورة العراقية سنة ١٩٢٠) كما مر بنا فأصدر في ١٠ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٤ جريدة باسم (الشعب) أوقفها على مناقشة المعاهدة والدفاع عن وجهة نظر المعارضين لها ، وكانت شديدة الثرثرة في مقالاتها وبحوثها السياسية .

وتفاقت حركة المعارضة واشتد التوتر السياسي . وقد أراد المعارضون الضغط على (المجلس التأسيسي) ليرفض المعاهدة . وتوالى عقد الاجتماعات العامة التي تلقى فيها الخطب الحماسية ويثار الشعور الوطني حتى أفضى الأمر إلى أن تصدى شخص متطرف لإطلاق النار على شيخين من شيوخ القبائل وعضوى المجلس التأسيسي مما عداى الجربان وسلمان البراك وقد ظهر منهما تأييد قوى للمعاهدة ، فكان للحادث دويه ، فهبت الحكومة لقمع الحركة فاعتقلت بعض المحامين الذين عقدوا اجتماعا سياسيا عاما للحملة على المعاهدة وعطلت جريدتي (الشعب) و (والاستقلال) لهما الصارخة في نقد المعاهدة واعتقلت صاحبيهما .

ولما اشتد الأخذ والرد في المجلس التأسيسي حول المعاهدة وتباطأ المجلس بعض الشيء في البت فيها ، خرجت جريدة (بغداد تايمس) التي يصدرها الإنكليز في بغداد عن حدود الرزانة فكتبت مقالا شديدا في الموضوع ونقلت في عين العدد مقالا في هذا الباب عن (التايمس) اللندنية . ويحسن بنا أن نثبت ترجمة المقالين ونحن نؤرخ لصحافة العراق وسياستها في هذا الطور :

كلام « بغداد تايمس »

كاد أن ينقضي شهران على المجلس التأسيسي وهو ينظر في المعاهدة العراقية - البريطانية ، ونسمع الآن بإعداد تقارير صافية الذبول وبمناقشات

طويلة عريضة في أمر رفض المعاهدة أو تعديلها أو قبولها بشروط ترمى إلى تعديلها في المستقبل .

ولكن ما فائدة هذا الكلام كله فقد وضع لأقل الناس إدراكاً وضوح الشمس في رابعة النهار إن البلاد لا تريد المعاهدة على ما تفسرها ذيوها وعليه فليقدم أعضاء المجلس التأسيسي على إبداء آرائهم ورفضوا المعاهدة ويقضوا عليها القضاء المبرم وليعلموا أن البريطانيين أنفسهم لا يريدون المعاهدة . فلو أتيح لهم المكث في البلاد وهم مشمولون بالصدقة والمحبة بغية معاونتها في السير في سبيل النجاح لرضوا بالبقاء عن طيبة خاطر ولكن ذلك الحلم قد انقضى فقد حل الشك محل الصداقة فلماذا إذا يبق البريطانيون في هذه البلاد . فإن الأوفق لسياسة بريطانيا في تركيا وفارس والهند أن يخرج البريطانيون من العراق من غير قيل وقال وبذلك يزولون عنهم بالكلية ظنون المطامع الامبراطورية . والذي نتساءل عنه الآن هل يخرج البريطانيون من العراق إذا ما قلب لهم أهلوه ظهر المحن كما يبدو على موقفهم الحالي ؟ ان التجارة في العراق لا يربأ بها وقح العراق وجلده وصوفه أردأ قح وجلده وصوف في الدنيا والشركات البريطانية في العراق لا ترجع شيئاً ويحتمل أن يزرع القطن هنا في المستقبل ولكنه دون القطن الذي يزرع في السودان والمستعمرات الإفريقية ويحتمل كذلك أن تعمّر الشركات على النفط ولكننا نستطيع الحصول عليه في بلدان أخرى من غير أن نخاطر برؤوس أموالنا فلا فائدة لامبراطوريتنا من البقاء في العراق .

فليتشجع أعضاء المجلس التأسيسي ويسرعوا في التصويت طبق رغبة الشعب فقد آن لنا أن نتخلص من الدسائس والمراوغات . فإذا كان العراقيون غير قابلين بالمعاهدة وذيوها فليصرحوا بذلك وليخرج البريطانيون من هذه البلاد ونقول قولاً أكيدا أن ما من أمة مثل الأمة البريطانية يسرها التخلص من مشا كل بلاد منحلة وشعب يستحيل إرضاءه بشيء .

مقال (التيمس) اللندنية

تتضمن مطالب العراقيين المفكرين في الأمور التالية على وجه الإجمال :
أولاً - أن تساعد بريطانيا العراق بمساعدة عسكرية وسياسية ومالية
في السنين الأربع أو الست المقبلة بينما تسعى هذه الدولة في
تثبيت كيانها .

ثانياً - أن تصرح بريطانيا نصرياً جلياً بأنها لا تنوي بسط سيطرتها على
العراق مدة ٤٠ سنة أو ١٠ سنوات كما فعلت في مصر .

وليعلم الناس في إنكلترا أن جانباً من التحريض على رفض المعاهدة ناشئ عن
تضارب المرامي في السياسة المحلية . ففي كل مجلس نيابي نرى مطامع الأشخاص
غير المتقلدين زمام الأمر تسوقهم إلى السير على منهج لا ينطوي على الحكمة
والعقل على ما يظهر وهناك فريق كبير يرى أن إثارة الرأي العام قد تحمل
الحكومة البريطانية على الموافقة على تعديل بعض شروط المعاهدة ويعتقد
هؤلاء أن رفض المعاهدة رفضاً مؤقتاً قد يحمل بريطانيا على التساهل في
شروطها كما فعلت في إيرلندا ومصر .

فعلى الحكومة البريطانية أن لا تتوقع أن العراق قد بالغ شأناً بعيداً في
الرأي فإن الحكم الديمقراطي الذي أنشئ في العراق جاء سابقاً لأوانه بالنظر
إلى الأحوال المحلية . وعلى المرء أن لا يتوقع العظماء من أناس صغار ينوبون
عن مناطق يغلب فيها الجهل . ولا يستعنا إلا الاعتراف بأن الموقف يوجب
الحيرة حتى البريطانيين وأصعب من ذلك العراقيين الذين نظامهم في الحياة
مبنى على الإيثار (الغيرة) وهو رائدهم في السياسة . فلماذا تظل إنكلترا في
العراق وتتفق كل سنة ملايين الليرات على تلك البلاد . فالعراق لا ينوي أن
يمنح طلاب الامتيازات الاقتصادية من البريطانيين شروطاً أسهل من الشروط
التي يعطيها لغيرهم من الأجانب والمسائل السياسية الآسيوية أبعد من إدراكه .
لأنه ما من عراقي يعتقد بأن بريطانيا تنوي الخروج من العراق وكلما قيل في

هذا الشأن بحسبه محض إيهام لجل المجلس التأسيسي والشعب على قبول المعاهدة وقد أدى هذا الاعتقاد إلى إثارة الخواطر بقصد تعديل المعاهدة حتى أن في بغداد بعض التجار يعتقدون فسكرة رفض المعاهدة لأنهم يعتقدون أن البريطانيين يظنون في العراق عل صورة دائمة إذا رفضت المعاهدة .

فلإزالة الشكوك يستحسن نشر بلاغ يسط فيه مآثله بريطانيا العظمى من بقائها في العراق وما تنوي الحكومة البريطانية عمله إذا لم يبرم المجلس التأسيسي المعاهدة أما العراقيون فإنهم يتصورون في الوقت الحاضر أن باستطاعتهم تهيج الخواطر على ما يشاؤون وليس حجة من الحجج التي يدلي بها أصدقاؤهم البريطانيون تمنعهم بأن ما ينفذونه أضغاث أحلام فليت شعري ماذا يتمكن خصوم المعاهدة من تقديمه بدلا منها وقد وقف للعراق بالمرصاد على حدوده ابن السعود والفرس ومصطفى كمال وفرسة في سوريا وشرق الأردن . فإذا جلت بريطانيا العظمى عن العراق تسابق هؤلاء الجيران المكتشفون بالنعراق والقوضى الداخلية لأفتراس الفريسة فذهب أتعاب العشر سنوات ومشقاتها أدراج الرياح .

وقد انبرت جريدة (العالم العربي) للرد على (بغداد تيمس) بمقالات دافعت فيها عن الرأي العام العراقي وحقوق الشعب . حتى جريدة (العراق) التي كانت تؤيد المعاهدة وتدعو لإبرامها استنكرت موقف (بغداد تيمس) في ما كتبه ونقلته عن (لندن) .

ثم أبرم المجلس التأسيسي هذه المعاهدة في احدى الليالي بعد تأزم سياسي في البلد ومظاهرات وهزات الجماهير يقابلها عنف في إجراءات الحكومة وطفق المجلس ينظر في مشروع الدستور العراقي وعندما أنجزه أبرم بعده مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب .

ويلاحظ متابع الحال في الصحافة العراقية أنها لم تبد اهتماما يذكر بمناقشة الدستور الذي شرعه المجلس التأسيسي شأنها في اهتمامها بالمعاهدة ومرجع ذلك

إلى أن الثقافة القانونية الدستورية كانت ضعيفة في العراق في ذلك الوقت، وليست الحال على هذا المنوال لما وضع (الدستور المصري) فقد قابلته الصحافة المصرية بسيل من المقالات والدراسات لأن الفقه الدستوري والثقافة القانونية راحقان في وادي النيل من عهد بعيد . كما أننا اعتدنا أن نشغل أنفسنا بالحس السياسي وتحريك العواطف الوطنية . أما الأسس والتعمق إلى الأغوار في أحوالنا وسياستنا . فهملها غالباً أبان اشتداد الحركة .

بعد انقضاء (المجلس التأسيسي) وقد أنجز المهام المودعة إليه ، أخذت الدولة في السير لاستكمال وسائل الحكم والنشرع فقامت وزارة قوية برئاسة عميد المعارضة في المجلس ياسين باشا الهاشمي . فاخترت أعضائها من شخصيات لها منزلتها وكفائها . وصارت الوزارة تنجز الأعمال بسرعة فنشر الدستور وقانون انتخاب النواب ووضع موضع التنفيذ . ونشر قانون الجنسية العراقية وبدأ العمل بانتخاب المجلس النيابي الأول .

جريدة حزب الاستقلال في الموصل :

في هذه المرحلة الخطيرة من حياة البلاد ، وصلت إلى العراق (اللجنة الأمية) التي قررت (عصبة الأمم) إيفادها لتدقيق (قضية الموصل) والفصل في أي المطالبين أحق بأن تبقى له العراق أم تركية ؟ فكانت أول بادرة للنشاط السياسي قيام جماعة من المشتغلين بالسياسة والمعنيين بالمصلحة الوطنية بتكوين حزب سياسي في الموصل دعوه (حزب الاستقلال) وقد نص منهج هذا الحزب في مواده الأولية على الاستقلال التام للقطر العراقي بحدوده الطبيعية ، وتنشيط حركة الوحدة العربية في الخارج . .

ولهذا الحزب يد تذكر في الدفاع عن قضية الموصل عندما زارت اللجنة الأمية يرأسها المسيو دوفرسن الأسوجي تلك الاصقاع . وما استعان به الحزب على النجاح في أعماله إصداره جريدة باسم (العهد) وهو الاسم التاريخ

الحبيب عند العاملين في الكفاح الاستقلالي (جريدة يومية عربية) ظهرت في الموصل في ٢٠ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٥ على أن تنشر ثلاث مرات في الأسبوع مؤقتاً . وقد حررها كاتب سوري من أحرار العرب (عثمان قائم) وكان طريد الحكم الفرنسي في الشام وتوفر لنيف من الأدباء الموصلين وبخاصة أعضاء الحزب على تغذية الجريدة بالأفكار والكتابات بحيث تخرج على الجمهور قطعة متوجهة من إيمان وطني وعواطف صادقة وروح حي . ولم تسلم (العدد) من غضب الحكومة فدطلتها فأصدر الحزب بدلها جريدة (فتي العراق) حصل على امتيازها أولاً متى سرسم ثم انتقلت إلى عهدة المحامي سعد الدين زبادة ومنه إلى غيره .

جريدة حزب الشعب :

وبعد أن افتتح المجلس النيابي الأول يوم ١٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٥ وجد في داخل المجلس حزبان : حزب مؤيد للحكومة القائمة أطلق عليه (حزب التقدم) يرأسه عبد المحسن السعدون وحزب معارض دعى (حزب الشعب) يتزعمه ياسين الهاشمي وتأهب حزب الشعب لنشر جريدة يومية بأربع صفحات وقد حاولت أن تصدر بست صفحات فلم يمكنها إعوازها إلى مطبعة خاصة من الاستمرار في ذلك فعادت إلى الصفحات الأربع بمسند بضعة أيام .

المهم أنها أول جريدة في البلاد كتب على صدرها (لسان حزب الشعب العراق) بحيث صارت كل كلمة تكتب فيها يسأل عنها الحزب وتعد معبرة عن رأيه وقد ساهم جميع أعضاء الحزب في تكاليفها ونفقاتها إلى آخر عمرها غير الطويل وما قالته الجريدة في عددها الأول ومنه تبيينون روحها :

« ما قد مست الحاجة إلى إصدار هذه الجريدة وتقديمها إلى الشعب العراقي الكريم لتسكون ناطقة بالخطبة التي وطن (حزب الشعب) نفسه على القيام بها

والسير عليها لإيصال البلاد بالطرق المشروعة والوسائل الشريفة إلى ما تصبو إليه وتتوق من حرية كاملة واستقلال تام لا شائبة فيه ولا مغز .

إن منهاج الحزب لا يحتوى على كثير من الكلمات لاسيما وقد وطد الحزب العزم على العمل أكثر من القول . .

وستحتاج هذه الجريدة كل ما يتعلق بالأمور الشخصية بقدر المستطاع .

أما تحريرها فقد أناطوه بإبراهيم حلى العمر - وكانت جريدته معطلة - إلا أن رئيس الحزب والأعضاء خفوا للكتابة فيها ومن بينهم نصرت الفارسي ورضا الشيبى وإبراهيم كمال ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحى . وكان الرئيس ياسين الهاشمى إما يكتب المقالة الأولى بتامها من غير توقيع صريح أو يهـى (رؤوس أقلام) للمقال الافتتاحى يدفعه لمحررها .

والذى عليه الإجماع أن جريدة حزب الشعب ظهرت بنضج فى التفكير السياسى كما هى مثال للأدب والابتعاد عن المهارات الشخصية مع أنها فى القراع الحزبى قوية جبهة الصوت بل عرفت فائكه فى حملاتها .

ولهذه الصحيفة مواقفها فى القضايا المهمة من ذلك مناقشة المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا التى مددت أجل المعاهدة الأولى إلى خمس وعشرين سنة وقد غادر أعضاء (حزب الشعب) قاعة المجلس لما لم يستجب طلبهم بالترتب فى إبرام هذه المعاهدة فى جلسة واحدة كما اقترحت الحكومة .

وأول ما علا صوت (نداء الشعب) اشتبكت فى نزاع حزبي مع بعض الصحف الموالية للحكومة أو جبهة اليمين فى المجلس النيابى فى مقدمتها جريدة (العراق) التى وقفت (لحزب الشعب) ورئيسه بالمرصاد . وشددت عليه التنكير وظلت تهاجمه بأقسى التعابير . وثابرت (نداء الشعب) على المناخفة عن السياسة الوطنية ومناقشة سياسة الانتداب بحجج دامغة . منتقدة كل ما ترى فيه مغزاً من أعمال الحكومة . كما نشرت مقالات كثيرة لتثقيف الجمهور تثقيفاً سياسياً . ولم تكف بمقارعة جريدة (العراق) وغيرها من

صحف اليمن ، بل ردت تهجم بعض الصحف الأجنبية على حزب الشعب نظير (بغداد تايمس) وصحيفة Near East اللندنية ودافعت عن حرية الصحافة بلهجة حارة لما عطلت الحكومة بعض الصحف المعارضة . وقد أقبل عليها الشعب إقبالا عظيما في كل ناحية في القطر .

واستنفدت هذه الجريدة جهدها كله في السياسة . ففترغت لمعالجة أمورها وقليل ما كانت تعالج شئون الاقتصاد أو الاجتماع . أما الأدب فلم تكن به المهتم إلا بعض قصائد نشرتها لجليل الزهاوى لرابطة الود التي جمعت بين رئيس الحزب والشاعر .

ولما اشترك (حزب الشعب) في الحكم في وزارة جعفر العسكري المؤتلفة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٦ أصبحت جريدته حكومية تحبذ أعمال الوزارة القائمة إلا أن صوتها في التأييد يناقض حاجتها في المعارضة إذ هنا خطت لبراتها كما تصدع (حزب الشعب) نفسه لاشتراكه في الوزارة فقل الإقبال على الجريدة وتفرق أكثر المشتغلين بتحريرها وإدارتها من الموظفين فيها فعين محررها كاتباً في مجلس الوزراء . ولفظت أنفاسها في ٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٧ وإن استخدم امتيازها للصدور بمكان جريدة (البلاد) المعطلة فترة من الوقت بعد ذلك .

جريدة حزب التقدم :

هذا ما كان من أمر (حزب الشعب) المعارض وجريدته . أما (حزب التقدم) فقد ألفت وزارة عبد المحسن السعدون فور توليها مقاليد الحكم . وبقي مقتصرأ على العمل في داخل البرلمان ورئيسه هو عبد المحسن السعدون نفسه وبمجز غيره عن أن يحمل محله في زعامة الحزب .

ومن أعضائه البارزين ناجي السويدي وصبيح نشأت وحكمت سلمان ومحمد أمين زكي ونوري السعيد . وفي منهج الحزب ما يشير إلى إنفاذ المعاهدة

العراقية الانكليزية والسعي لاجراء التعديل الذي نوه به المجلس التأسيسي وإدخال العراق عصبة الأمم والاحتفاظ بالوحدة العراقية بمحدودها الطبيعية والحصول على الاستقلال التام وتأييد روابط الموعدة مع الخليفة البريطانية وإيجاد صلات ودية مع الدول كافة . هذا عدا عن الخطط المرسومة في المنهاج للسياسة الداخلية وكلها ترمي إلى رفع مستوى الشعب وتقديمه أدبيا وماديا .

وإذا رجعنا إلى (حزب التقدم) وصحافته طالعنا راحة صدر تحلت بها الوزارات التي كان يرأسها عبد المحسن السعدون مهما بلغت طيعة الصحف المعارضة من التمسوة أحيانا مثاله ماورد في مقال لكاتب في جريدة (الاستقلال) يمرض بالمسؤولين في مناقشة سياسية : ولم وجوه القردة وجاود الخنازير . ولم يكن حزب التقدم في أول أمره يحسّ بالحاجة إلى جريدة خاصة تشد أزره . إذ كانت أكثر الصحف المنشورة عهدتة نواياه وتؤيده في معظم المواقف بينها (العراق) و (العالم العربي) . ولكنه رأى بعد ثلاث سنوات من حياته أن تكون له جريدة خاصة أسوة ببعض الأحزاب الأخرى . فأنشأ أولا جريدة باسم (اللواء) تنشر ثلاث مرات في الأسبوع بدورها ويحررها محمد سعيد العزاوي ظهرت في ٢٠ آيار (مايو) سنة ١٩٢٨ ولم تكتب لها الحياة أكثر من أيام معدودة .

واهتم بعدها بتأسيس جريدة قوية ينفق عليها بسخاء . ويمضها بنفسه هذه هي جريدة (التقدم) مختارا ابن أحد الوزراء من أعضاء الحزب لإدارتها وتحريرها (سلمان الشيخ داود) . برز عددها الأول في ١٦ تشرين الأول أكتوبر سنة ١٩٢٨ يومية . قالت في كلمتها الافتتاحية :

نريد بكلمتنا أن نبسط منهاجنا وخطتنا بصراحة وبوضوح غير ملتجئين إلى الأساليب الغامضة والجل الفارغة بغية الاغواء والتلاعب بالعواطف ذلك منهج بهج من بروم الاصطياد في الماء العكر ومن يتخذ قلبه وصحيفته واسطة من وسائل الإغواء . وللاحظ السامع أن في هذه الفقرات من جريدة التقدم تعريض صريح بالصحف المعارضة والحزبية .

إن جريدتنا حزبية قبل كل شيء. آخر فهي لسان حزب التقدم، حزب الأكثرية في البرلمان فبدونها مستقنى من مبادئ الحزب وغايتها الدعاية لمبادئ الحزب تلك المبادئ الواضحة التي ترمى إلى إعلاء شأن هذه البلاد ورفع مكانتها فلذا ليست هذه الجريدة بجريدة شخص نستغويه العواطف الجياشة ونستمويه الظواهر الكاذبة. إنما هي جريدة حزب له خطته الرضية ومنهاجه الصريح، حزب يضم بين مجموعته خيرة رجال هذا القطر من حيث الاخلاص والعلم والثقافة... ومبادئ الحزب هي المبادئ القويمة التي ترفع مكانة هذه البلاد وتوصلها إلى ضالتها ومبتغاها واستقلال ناجز تام وحرية مطلقة وكيان محترم ورخاء فياض بالسعادة والهناء. وقد رأى الحزب أن الوقت قد حان ليوسع نطاق أعماله ويوطد أركانه ويذيع مبادئه فكانت هذه الجريدة الخطوة الأولى في ما عزم على القيام به من الأعمال المفيدة لهذا الوطن.

ثم بسطت جريدة التقدم خطتها من أنها ستعالج السياسة الخارجية والداخلية بصراحة ووضوح لانشوبها شائبة التقوية وترفع عن الشخصيات وتعترم الخصوص السياسيين وآراءهم، ودحض ما يجب دحضه بالأدب والحكمة والحجة الناصحة والسعي لطرق الموضوعات الاجتماعية والدعاية للتجديد واقتباس أنوار القمن الحديث ونشر ثقافة اليوم وحث الحكومة على مساعدة الفلاح والعناية بالزراعة. وأنها ترحب بالانتقاد النزيه وشعارها (التقدم إلى الأمام) وغايتها السعي إلى استقلال البلاد استقلالاً ناجزاً بالطرق والأساليب الحكيمه التي لجأت إليها الأمم الرشيدة في كفاحها وجهادها القومي.

كانت (التقدم) حزبية بكل ما في هذه الكلمة من معنى. تحسن في مقالاتها وكتابات أعمال الحكومة وتدعو لسياستها. وقد اشتبكت في هذا السبيل في جدال ومناوشات مع الصحف الأخرى. فناقشت جريدة (الاستقلال) وهاجمت جريدة (النهضة) وقست في الحملة على جريدة (العراق) التي وقفت في الظرف الذي نحن بصدد ضد الحكومة وحزبها في بعض القضايا فكانت التقدم تشنع في وصف جريدة (العراق) وتنبذها بالتعابير الغليظة ويمكن أن

نحسب نعمتها لها (بالصحيفة الاستعمارية) أخف نعت وجهته إليها مع أن الجريدة ذكرت وهي تعرض خطتها أنها سترفع عن الأمور الشخصية.

وإذا نظرنا إلى جريدة (التقدم) من النواحي الصحفية رأيناها راقية في مقالاتها الافتتاحية وبعض بحوثها وفصولها. إلا أنها لم تكن على شيء من التفنن الصحفي والأسلوب الجذاب في العرض والتبويب والتنسيق وقد انصرفت عنايتها إلى السياسة والاقتصاد. أما الأدب والفن فلم تحفل بهما.

وبعد أشهر من صدورها تبدلت وزارة السعدون وألف توفيق السويدي وزارته في ٢٨ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٩ وهي وزارة من حزب (التقدم) أيضاً ومن الطريف أن نذكر أن محرر (التقدم) سلمان الشيخ داود كتب كلمة مسببة في جريدة الحزب يوجب فيها على من سأل: هل سيستمر على تولى تحرير الجريدة وإدارتها بعد أن لم يشترك والده في الوزارة الجديدة؟ قائلا:

«إن المسألة سياسة مبادئ لا سياسة أشخاص. وأنه سيبقى ذائداً عن حزب التقدم ولن يتخلى عن جريدة (التقدم) ولكن يظهر أنه أراد شيئاً وأرادت الأقدار شيئاً آخر. فقد توقفت الجريدة عن الصدور بعد ٥ آيار (مايو) سنة ١٩٢٩ أي بعد أربعة أيام فقط من اليوم الذي عاهد المحرر الناس على مواصلة العمل. وهكذا عاشت الجريدة أقل من سنة ولم تقم لما قائمة بعد. ولا سيما أن الحزب نفسه ذهب ربحه بعد انتحار رئيسه في خريف سنة ١٩٢٩ وقد استعانت جريدة (البلاد) بامتياز جريدة (التقدم) في بعض عهود المحن والتعطيل الذي أصيبت به فأصدرتها سنة ١٩٣٠ ثم بدلت اسمها بعد عشرين من (التقدم) إلى (الجهاد) وأصابها التعطيل بعد زمن قصير.

جريدة حزب النهضة:

ومن الصحف الحزبية ذات الأثر جريدة (النهضة العراقية) لحزب النهضة وهو حزب تأسس في ١٩ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ ومن أركانها أمين

الرجفجي وأحمد الظاهر وآصف وفائق ومهدي البيروني ومحمد حسن كبه .
ومع أن الحزب أثبت في نظامه الأساسي أنه سيصدر صحيفة سياسية
ومجلة علمية تخدمان مبداءه فلم يتم بذلك إلا بعد أربع سنوات من نزوله إلى ميدان
الخدمة العامة فنشر في ١٠ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٧ جريدة (النهضة
العراقية) وقد رسم صدرها بأنها (لسان حال حزب النهضة العراقية) وكانت
تصدر ثلاث مرات في الأسبوع ثم جعلت يومية ويجب أن تذكر أن عميد
الحزب أمين الرجفجي أنفق على الحزب والجريدة من ماله الخاص
شيئاً كثيراً .

قالت الجريدة في مستهل كلامها بعنوان (العهد الجديد) :
« يستقبل العراق اليوم عهداً جديداً نأمل أن يكون ميموناً . ويحتار ظروفاً
صعبة نرجو أن تكون مباركة ويعبر في طريقه أحداثاً خطيرة الشأن فواجب
الامة وواجب أحزابها وجماعاتها وصحافتها أن توحد صفوفها . وتقف قوية
حيال مشاكلها الكثيرة وتكون رشيدة إزاء مواقفها الدقيقة . لذلك بعث
(حزب النهضة) نفسه وهب للجهاد ولذلك نهض معنوا خطته في معالجة
قضايانا السياسية وحل ما يمكن حله منها وقد وضع نصب عينيه المسائل التالية :
وصارت جريدة حزب النهضة تذكر القضايا الراهنة : قضية قضية ، مبتدئة
بالمفاوضات الدائرة بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية في لندن فانتقدت
(النهضة) كتمان هذه المفاوضات وإخفاء الوزارة العراقية أسس تعديل
المعاهدة التي يتفاوض بشأنها وأسهمت كل ذلك تحركات وقالت أن سياسة
الحزب تجاهها الصمت والحذر والانتباه . وزعمت أن الوزارة القائمة واهنة
وتحتاج إلى الثقة . فكيف تقوم بالمفاوضة وقد ألحقت مطالبة الحكومة
بنشر بيان يعرب عن الأسس التي تدور حولها المفاوضات ليطلعن الشعب .
أما قضية الجيش والتجنيد الإجباري فتدصرحت برأى حزبها فقالت :
« إن مبدأ الحزب أن الاستقلال الموفور الكرامة إنما يحمي جيش لجب يحمل

شرف الدفاع ولكن الوضع السياسي الحاضر جعل مقدرات جيشنا كسائر مقدرات البلاد بين يدي ظروف قاسية . وهذا الوضع الاستثنائي وهذه الأحوال الشاذة هي التي صيرتنا نشك كثيرا ونرتاب كثيرا في النتائج التي يلمسها الشعب من جيشه . فدامت المؤثرات الخارجية هي الحاكمة المهيمنة وما دامت الأهواء والأغراض تلعب في المصالح العامة فلا يمكن تطبيق (الجندية الاجبارية) .

ومما يلاحظ أن جريدة (حزب النهضة) ثابرت على معالجة موضوع (التجنيد الاجباري) بهذه النزعة مما سلم لخصوم تكوين الجيش الوطني سلاحا يشهرونه في وجه طالبي التجنيد الاجباري .

وكان سير الجريدة يتم عن اعتناق مبادئ تتصل بحرية الفكر والمطالب الاستقلالية لأننا وجدناها نحمل على الحكومة حملة شعواء لتعطيلها جريدة إبراهيم صالح شكرى المسماة (الزمان) مع أن (الزمان) وقفت من «النهضة» موقف المخاصم لما كتبه عن المفاوضات الدائرة حول المعاهدة في لندن وقد وصفت الجريدة (الزمان) وهي خصيمتها بأنها «شيخة الصحف الوطنية» في عاصمة الرشيد ولسان الأحرار الناطق في الرافدين .

ولم يكن للنهضة رئيس تحرير يعلن اسمه في ديوانيتها ، إلا أن جماعة من الكتاب القديرين كتبوا فيها بينهم ياقر الشيبى ومحمد عبد الحسين وعلى الشرقى ويوسف رجب ومن نماذج كتابتها التي توضح أسلوبها قولها في مقال عنوانه (يقضحون) (١)

... جاز عندهم الكذب فكذبوا على الله وكذبوا على الحقيقة والتاريخ ... تاهوا فلم يسبوا للمستقبل حسابه ولم يلتفتوا لما أضمرته الأيام للبارق الخفون وما حملته بين طياتها من التهمة والعذاب وخالوا أن ساعة الحساب بعيدة . وأن روح القسائل الذي تلبس به الشعب وخلوده إلى السكينة كفيلا بأن يجتاز هذه السبل بسلام وطمأنينة . وقد جهلوا نفسية الأقاليم

(١) جريدة (النهضة العراقية) العدد الصادر يوم ١٧ آب (أغسطس) ١٩٢٧ .

وروحية الشعوب إذا تمخض فيها الغضب وإذا تصاعد من قرارها حب الانتقام والتشفي من الظالمين القساء .

وقد تعرضت صحيفة (حزب النهضة) لنقمة الحكومة في قيامها بإجها الحزبي والصحافي وبسبب جرأتها وصراحتها . فسيقت إلى المحاكم مرات وحكم على مديرها المسئول وبحرها بالغرامات فلم تنثن عن المضي في سبيلها عالية الصوت .

ومن ماثور مواقفها الحملات العنيفة على الوهابيين في حوادث فيصل الدويش وتمزيقها ثماويل المسترقلي في جريدة (الديلي نيوز) ومهاجتها الحركة الانفصالية التي أثارها بعض المسيرين من الأجني في البصرة ناعته فعملتهم (بالخيانة العظمى) وقارومت (امتياز اللطيفة) الزراعي لما عرض على مجلس الأمة .

وآزرت الهيئة الوطنية في مصر سنة ١٩٢٨ في ضجة الشعب المصري لواد الدستور . كما تفوقت في الدفاع عن عروبة فلسطين .

ودافعت عن عرب خوزستان في مقالات أحدثت صدى في الأوساط العراقية والإيرانية والأجنبية .

ولما عثلت الحكومة (النهضة العراقية) في مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ حملتها على الانكليز في الشرق عامة وفي العراق خاصة أصدر الحزب مكانها (صوت العراق) لصاحب امتيازها مزاحم الأمين الباجه جي — ولما تكن قد نشرت بعد — التي أصيبت هي الأخرى بشكة التعطيل الإداري من الحكومة .

جريدة الحزب الوطني :

و (الحزب الوطني) المؤسس في ٢ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ عرف بأنه من أصلب الأحزاب الوطنية عودا وأشد ما رساق في انكشاف الميامي ولاسيما

في معارضة سياسة الانتداب ومن رجاله غير رئيسه جعفر أبو التمن . بهجة زينل ، ومحمد مهدي البصير ، ومحمدى الباجه جي ، وتورى فتاح باشا . وعلى محمود الشيخ على .

دون الحزب في المادة (٣) من منهجه أن غاية السياسة هي المحافظة على استقلال العراق التام بمحدوده الطبيعية ومؤازرة حكومته الملوكة الدستورية النياية والذب عن كيان الأمة العراقية والنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية ماديا وأديا وتحسين الصلات بين العراق والأمم الراقية للسعى وراء المشاريع المفيدة وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والتفريق بدعاية الدين والجفنس بين العراقيين .

ولم يعن الحزب في السنوات الثماني الأولى من حياته بإصدار جريدة خاصة به ولعله اكفى بجريدة أحد أعضائه عبد الغفور البدرى (الاستقلال) وكان هذا الصحافي جريئا يواجه النكبات الصحفية بصدر رحب فتعرض جريدته للتعطيل المتواصل فينشر بمكانها جرائد أخرى . ولكن الحزب اعزم إصدار جريدة تكون لسانه فظهرت جريدة (صدى الاستقلال) يومية أثبتت في رأسها انها (لسان حال الحزب الوطنى العراقى) وتولى سياستها على محمود الشيخ على الذى طالما حملت صحيفة (الاستقلال) أو الصحف التى نشرتها إدراتها مكانها مقالاته الصافية في القضايا الراهنة وقد انسمت هذه المقالات بطول النفس وصرامة التعبير .

برزت الجريدة للوجود يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ ونشأت تخدم أغراض الحزب الوطنى فلم تتحمل الحكومة لاذع انتقادها فعطلتها ولما يعض على نشرها شهر واحد فاستعاض الحزب عنها بجريدة أخذ أحد أعضاء الحزب (محمود رامز) على عاتقه مشوليتها (صدى الوطن) ظهرت في ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٠ فكان نصيب جريدة الحزب الوطنى الجديدة

نصيب أخواتها فعطلت بعد شهر ونصف من عمرها . فلم يهرب أعضاء الحزب من ميدان المعارضة من منبر الصحافة بل صعدوا للقراع فحصل (محمود رامز) على امتياز جريدة جديدة باسم (الثبات) بدأت خدمتها في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣١ فعطلتها الحكومة في ٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٢ .

وبعد أن أعلن عميد الحزب (جعفر أبو النعمان) اعتزاله السياسة سنة ١٩٣٤ وأصاب الحزب التضعف أراد بقية أركانه أن ينشطوا للعمل ويبدوا حيوية تلفت النظر إلى حزبهم وحيث لم تكن له جريدة تذيب رسالته ، وكان صاحب جريدة (الاستقلال) عبد الغفور البدرى هو الآخر قد سبق فاستقال من الحزب بتحريض من رئيس الوزراء الذي كونه المجلس النيابي سنة ١٩٣٣ . ليضمن كرسياً له في المجلس . فاندفع (محمود رامز) فاستأنف إصدار جريدة (الثبات) ونشر مرزبان في الأسبوع وعهد بتحريرها إلى (أحمد عزت الأعظمي) من صحافي الثورة الذين تحدّثنا عنهم في محاضرات فاتتة . وقد قال صاحب (الثبات) في العدد الأول من عهدها الجديد بعنوان (الله والوطن) :

« أصدرت قبل عامين جريدة (الوطن) فقامت بما حتمه عليها الواجب وقضت به المبادئ والكرامة فذهبت شهيدة فيهما ضحية لها بالتعطيل مرتين ثم الاختفاء الأخير . وعز علينا أن نستسلم للأمرين خائفين لا نبدي حراكاً ولا نأفي عملاً فيبقى الحزب الوطنى من غير صحيفة تعمل بمبادئه وإن قامت بعض الصحف بتمثيل رأى الحزب حيناً من الأحيان فكلف الحزب أحد أعضائه وهو مدير هذه الجريدة باستحصال إذن بإصدار (الثبات) فصدرت وظلت تناضل عاماً كاملاً حتى قضى عليها بالتعطيل مرتين وهما اليوم تعود إلى الميدان حاملة لأمته علم الاخلاص في الكفاح قوية في إيمانها ماضية في خطتها مبشرة بمبادئها مستعدة قواها وروحها من روح هذه الأمة ملهمة في الدفاع عنها من الله وإرادة الأمة . أجل وهما اليوم تعود إلى ميدان الجهاد والتضحية في سبيل هذا الوطن المتكود الذى تفاقمت عليه الأرزاء والمحن من كل جانب وتضافرت عليه الأخطاع والأهواء وشقى أسباب التنكيل به . إن هذه الصحيفة تريد أن تعمل في توحيد الصفوف وجمع الكلمة والتقريب بين المخلصين وخلق وحدة قوية منهم ليم العمل المشترك في إنقاذ

هذه البلاد وإنما روح الشعور القومي . وتقضى على كل فرد مشعوذ يريد القضاء على هذه الوحدة المقدسة . . .

غير أنها لم يظهر منها أكثر من ١٣ عدداً إذ قرر الحزب إيقاف أعماله وأذاع قراره في الناس في نصف عدد من جريدته (الثبات) - أي بورقة واحدة يوم ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٤ . تحمل قرار الحزب بغلق أبواب وتعطيل جريدته .

أرادت الوزارة التي ألفها نوري السعيد سنة ١٩٣٠ أن يكون لها حزب في مجلس النواب يعضدها ويبرم لها بأكثرية المشروعات التي تريد أن تمضي فيها وفي مقدمتها المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة .

جريدة حزب العهد :

ولما كان نوري قد اختار معظم زملائه في المسؤولية عن يرتبط بهم بتاريخ ماض في عهد الدراسة في استانبول وفي ميدان الثورة العربية فإنه أوعز إلى جماعة من السياسيين الشباب عن يرتبطون معه بصلة تقام . بينهم المحامون والأطباء فكونوا حزباً واختار السعيد له اسماً براقاً في ذاكرة القوميين فدعاه (حزب العهد) وإن كان مؤسسه يعلم قبل غيره أن السكراسي النيابية هي الرابطة الوثقى بين أعضاء هذا الحزب ، فاداً حلت وزارة أخرى هذا المجلس انفرط عقد الحزب حالاً ويمكننا أن نذكر من الأشخاص الذين قام الحزب على عوانتهم ، الدكتور فائق شاكروثابت عبد النور وإبراهيم الواعظ وأغلب الأشخاص الذين انضموا إلى الحزب الحكومي الجديد بعد أن أصبحوا نواباً عن سبق لهم أن كانوا أعضاء مؤتمين في (حزب التقدم) الحكومي .

أذنت وزارة الداخلية بتأسيس (حزب العهد) يوم ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٠ ونصت مادة منهاجه (لثانية) وعلى أن غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام وإسعاد أبناء القوى الوطنية وتنظيم أمور الإدارة والاقتصاد والمعارف والصحة والزراعة والجيش . وبشرؤج التجدد وإصلاح الأنظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية . .

إشتدت المعارضة (للموزارة العهدية) ونشطت الحركة الوطنية فهب (الحزب الوطني) للعمل الجاد وتأسس (حزب الاخاء الوطني) وتأخى الحزبان على وثيقة سياسية للعمل المشترك وقوى التطاحس بين حزب الحكومة وأحزاب المعارضة .

ولقد رافق حزب العهد كثيراً من الضغط والتشديد واتخذت الحكومة تدابير قاسية ضد معارضيهها ، ووقع اضطهاد مرير على الأحرار - وعانت الصحافة الوطنية الأمرين في هذا الطور وتعددت محكمة الصحافيين والكتاب وعمرت بهم السجون والماني . ويقضي الانصاف أن نذكر أن هذه المشادة بين الحكومة والمعارضة لم تحرم البلد من صحافة جريئة صريحة . فقد كانت الحكومة تعطل الجريدة ثم لانتلبث أن تمنح امتيازاً جديداً بجريدة تحمل محل الجريدة المعطالة بتأثير قوة الأحزاب ورعاية البلاط الملكي لممارسة الشعب حقوقه الدستورية .

ولم يكتف (حزب العهد) النباني بصحيفة أحد أعضائه (العراق) بل أنشأ جريدة خاصة به هي (صدى العهد) يومية ظهرت في ٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٣٠ وقد منح امتيازها لعبد الرزاق الحصان من الباحثين في التاريخ القومي . ولم تنشأ صحيفة (صدى العهد) أن تذيع خطة أو تنشر سياستها في أول ظهورها ، بل انتهزت ذكرى المولد النبوي المجيدة فاحتفلت بهذا العيد في مفتتح كلامها :

« تبعنا باسم النبي الكريم ، واتباعا خطته القوية أصدرنا جريدتنا في يوم الولادة الجليل .

وحفلت أعداد الجريدة الأولى بالمقالات في الشؤون القومية يكتبها رئيس تحريرها وبدأت تزوج للمعاهدة العراقية البريطانية الجديدة من مبدأ حياتها . وكثر الأخذ والرد بينها وبين الصحف المعارضة فحدثت مناوشات حادة بين (صدى العهد) وبين جريدة (البلاد) وجريدة (صدى الاستقلال) .

والمعروف في ميداني الصحافة والياسة أن المعارضة هي التي توصف بطول اللسان والجراة في الكتابة . أما الحكومة والسنة الحكومة الصحفية فاللياقة تقضى بأن تخرج في كتاباتها وتؤن في أقوالها غير أن (صدي العهد) خالفت هذا العرف أحيانا فببت وقذفت في خصوم سياستها والمعارضين لحزبها من ذلك قولها في عددها يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٠ :

« استقبل بعض المعارضين حزب العهد العراقي بشيء كثير من التهجم والدناءة ونشروا شيئا من سخائم نفوسهم حول هذا الحزب . وهم أفراد يعدون على الأصابع ولو تأملت قليلا في ماضيهم وحاضرهم وما انطوت عليه نفوسهم من الخبث والظؤم والشهوات والأغراض ، لتجلى لك خطر هؤلاء المهازيل على الوطن وآماله وأمانه ، . هذا نموذج من تعابيرها ولم تتورع في هذا المقال من أن تمنعت خصومها (بالزعانف) و (العلوچ) . »

وقد تكون (صدي العهد) أول جريدة عراقية طالبت بتضييق الخناق على الصحافة وطعنت في (قانون المطبوعات) النافذ وحسنت تعديله لأنه يمنح حرية واسعة للصحف ١١

والمتمصفح لجريدة (صدي العهد) في أشهرها الأولى يجدها تحيذ بحماسة الهنلرية وتمدح الروح الجرمانى وتدعو إلى إرسال البعثات العلمية إلى ألمانيا وتطلب في الثناء على موسولنى وتكبر الفاشستية .

كما أن صحيفة (حزب العهد) خدمت الفكرة القومية وقامت بنشر تعاليم النهضة العربية بزعامة البيت الهاشمى ، وكان لها في تأييد (مشروع توحيد العرشين) بين العراق وسوريا كتابات كثيرة .

وقد ترك عبد الرزاق الحصان الجريدة بعد ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٠ فانتقل امتيازها إلى عبد الهادى الجلبي واشتغل في التحرير فيها توفيق السمعانى واهتم الحزب بتأسيس مطبعة خاصة لجريدته .

وشغلت (صدي العهد) نفسها بالحللات العنيفة على الجزيين (الحزب

الوطني) و (حزب الأخاء الوطني) تعاونها جريدة (العراق) في هذا المجال واستمرت الجريدة على الصدور حتى بعد سقوط الوزارة السعيدية وتأليف ناجي شوكة وزارة جديدة يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٢ وقيام هذه الوزارة بحل المجلس النيابي وتكوين مجلس جديد. إلا أنها في خلال عملية الانتخابات النيابية لم تعرض للحكومة بسوء إنفا واصلت تهجمها على (حزب الأخاء الوطني) ولكنها بعد أن أسفرت نتيجة الانتخابات عمدت (جريدة حزب العهد) إلى معارضة الوزارة الشوكية فمطلتها الحكومة .

وما لبثت إدارة (صدى العهد) أن أصدرت جريدة أخرى بمكان جريدتها المعطلة باسم (الطريق) ظهر عددها الأول في ٦ آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ وقالت في تمهيدها :

«تصدر هذه الجريدة في ظرف عصيب وفي أوقات حرجة لنجد الجرائد أمامنا مصروعة فمنها معطلة ومنها منذرة ومنها متخذة طريقها إلى التناجزة واقتناص الفرص لجر المغنم بعد حوادث سياسية يعرفها الناس جميعا .

طريقنا في إصدار هذه الجريدة هو الحق وتقديسه والاعتصام به وتأييد الجهة التي ننطق به بغض النظر عن شكلها وصيغتها .

ونحن سنبتعد عن التعرض للأمور الشخصية التي لا علاقة لها بالمصاحبة العامة فنحن لا نصدر هذه الجريدة لأجل اهتمام كرامة أحد إذا لم يسد في تصرفاته ما يضر المصلحة العامة .

فلما ذهبت الوزارة الشوكية ونسلت الوزارة الجديدة مقاليد الحكم برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢٠ آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ اندفعت (جريدة حزب العهد) في معارضة الوزارة الكيلانية مع أن رئيس الحزب (نوري السعيد) وبعض أقطابه أعضاء في هذه الوزارة المؤلفة .

والحق أن جريدة (حزب العهد - الطريق -) تذبذبت بعد ذلك فصارت تؤيد الوزارة التي ألفها جميل المدفعي التي خلفت الوزارة

الكيلانية ووقفت موقفاً قاتراً من غير لون في عهد الوزارة التي ألفها على جودة الأيوبي فلما اعتزل ياسين الهاشمي بتأليف وزارته القومية الكبرى سنة ١٩٣٥ أيدت صحيفة (الطريق) الوزارة ورئيس حزب العهد مساهم في مسؤوليتها.

وعند حدوث الانقلاب العسكري الأول الذي أنجزه الفريق بكر صدق العسكري ونصب الانقلاب وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، أظهرت جريدة (الطريق) تحزبها لنوري السعيد ونشرت ما أغاظت به الوزارة القائمة فعملتها في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ فصلى الباقون من فلول الحزب (المطبعة) وانتهت حياة جريدتهم.

جريدة حزب الأخاء الوطني :

بعد أن تضامنت المعارضة وأملت الظروف على المتفاهمين في سياستهم وجوب القسائد انعقدت العناصر على تأليف حزب سياسي كبير . فأعلن للملا تأسيس (حزب الأخاء الوطني) أجازته وزارة الداخلية يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٠ وقد اجتمع فيه من الشخصيات السياسية ياسين الهاشمي وناجي السويدي ورشيد عالي الكيلاني وعلى جودة الأيوبي وحكمة سليمان ومحمد زكي ويوسف غنيمة ورمضان الشبيبي والسيد عبد المهدى وغيرهم . اجتمعت هذه الكتلة القوية من السياسيين البارزين بزعامة ياسين الهاشمي وأوجز الحزب منهاجه بهذه الأسس :

١ - بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي إلى الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والإدارية والاقتصادية ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تألف والمصلحة العامة .

٢ - العمل على تأليف رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة أو يحل بالوحدة العراقية أو ينافي أحكام القوانين

٣ - العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية وحماية وترويج منتجات البلاد واستثمار مواردها خير أمائها .

وتآخى (حزب الإخاء الوطني) مع (الحزب الوطني) فور تأليف الأول واتخذا موضع الساعة المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة هدفا لكفاحهم السياسي ومقاومة الوزارة السعيدية التي عقدتها . فأذاعوا في الصحف آراءهم في تسفيه المعاهدة مبينين أنها تخل بالاستقلال التام وتلم سيادة الشعب فكان لهذه الدعاية تأثيرها العميق في الرأي العام فنجح الحزبان في تأليب الجماهير على الوزارة واستنكار مشروعاتها .

ولقد كان (حزب الإخاء الوطني) اهتمام كبير بالدعاية في الصحافة ووقفت جريدة (البلاد) ^(١) لمنشئها رائدين بطل (صاحب هذه المحاضرات) توازى عميد الحزب ياسين الهاشمي ولسانده بحماسة قبل أن يتكون الحزب مناصرة في هذا السبيل الحركة الوطنية بما أوتيت من نشاط بعضها مركز الجريدة وتفقها على الصحف قاطبة في سعة الانتشار . وقد أصبحت جريدة (البلاد) من جراء مبدئها وصمودها للنضال بالتعطيل المتواصل فكانت تصدر جرائد بمكان كل جريدة تعطلها الحكومة . ولقي صاحب الجريدة الاضطهاد من سجن ونفي وأصيب بخسائر فادحة فلما نأسس الحزب انخرط صاحب جريدة (البلاد) في سلكه وصار يواصل أداء واجبه من غير أن يكلف الحزب فلسا واحدا .

وهذه أسماء الصحف التي أصدرتها جريدة (البلاد) بمكانها في خلال فترات تعطيلها المتعددة :

(صوت العراق) - (الجهاد) - (الشعب) - (الزمان) - (نداء الشعب)
وقد افتتح الزعيم ياسين الهاشمي بنفسه العدد الجديد من (نداء الشعب) لما حلت محل (البلاد) بمقال عنوانه (اليمين) جاء فيه :

... مرت بخاطري مناظر الانتخابات ومهازل الاستفتاء التي أنستنا

(١) لما مضت (البلاد) جريدتها فلا أريد أن أبحت عن مزاياها الصحفية من الوجوه الفنية

حيناً من الزمن الدستور والقانون وأهتأ عن خدمة الأمة والوطن في ساعات
المحنة فصرنا تهدد هذا ونغمط حق ذلك ونكره القريب ونغري البعيد باسم
الدستور ونحت ستار الخدمة للوطن والأمة والناس عنا لاهون .

« إذا كانت القلوب لا تخفق بحب هذا الوطن الصريع والسواعد لا تدافع
عن حياض الدستور المنيع فلا عين تنفع ولا قانون يردع فبنس العقبي
وبنس المصير .

فهل من البر بالبحرين أن تمنع الاجتماعات ونسد الصحف ونكفم الأفواه
وحرية إبداء الرأي مكفولة بالدستور . . .

فطريق الخدمة يا قوم ليست التي نمنى عليها وما كانت الجهود التي بذلناها
والضحايا التي قدمناها لأجل أن نزج بالوطن في هذا السجن الرهيب ،
فلما عطلت (نداء الشعب) أصدرت البلاد (السياسة) عوضاً عنها .

واشتهرت الصحف التي أصدرتها (جريدة البلاد) في خلال غيابها
بتمطيل الحكومة لها ، وفي ظل (حزب الإخاء الوطني) باللهجة الشديدة
والنفكير السديد وقوة الحجج كما كان لانتشار هذه الجرائد المريع في أنحاء
القطر كافة وصوتها الداوي صدها في المجتمع العراقي ، بحيث تجسمت قوة
الصحافة كأداة حزبية في نشر الدعوة وتلقين الشعب وهز عواطف الجماهير
وأهم القضايا التي عالجتها صحافة الحزب في هذه الفترة ، مقاومة معاهدة التحالف
بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٣٠ و (اتفاقية النفط) الجديدة .

وتضاف فريق من كبار الساسة والكتاب في معالجة هذه القضايا
الحسوية والكتابة فيها مع هيئة تحرير جريدة (البلاد) وبخاصة فهمي
المدرس ، وباقر الشيبلي ، مقالات صادعة تثير طبقات الشعب وتحرك
مشاعر الناس فتعمد الحكومة إلى تعطيل الجريدة تخلصاً من تأثيرها وتمعن
أحياناً في إرهابها فتسوق الكتاب والمدير المسئول إلى القضاء أو تنفيها
إلى مكان بعيد .

هذه أهم الصحف الحزبية التى وجدت فى الفترة التى نتحدث عنها من تاريخ الصحافة . ويمكننا أن نضيف إليها جريدة (الأهالى) والصحف التى صدرت فى محلها خلال تعطيلها وهى تمثل رأى فريق من الشباب معتنقى الأفكار اليسارية تكتلوا فى ما بينهم أول الأمر فى حلقات من الأندية الأدبية والاجتماعية نظير (نادى بغداد) وأرادوا أن يظهروا فى جماعة رسمية مستفيدين من عضوية بعضهم فى الوزارة فى عهد الانقلاب العسكرى الأول سنة ١٩٣٦ وأعلنوا أنهم سيؤنقون (جمعية الإصلاح الشعبى) إلا أن بطل الانقلاب الفريق بكر صدق العسكرى لم يساندهم فعجزوا عن أن يكونوا لهم حزباً سياسياً أو أن يبرزوا أية قوة فى ذلك العهد .

وبضيق وقت المحاضرة من التبسط أكثر فى العوامل التى كونت هذا التكتل فى داخل المجالس النيابية وخارجها . والنتائج التى توصلت إليها وانعكاسها فى رأى العام مما يتطلب تفصيلاً لا يتسع له مجال هذه المحاضرات .

صحافة الهزل والنقد

إن حظ صحافة العراق من الهزل والكاريكاتور ضئيل ، ولذلك عوامل :
أولها أن العراقي جاد بعيد عن روح الفكاهة والهزل في هذا الزمان ، بخلاف
المصري مثلاً ، الذي تحتاج فكرته النكتة ويضع قلبه مرحاً على الدوام .

كما أن الكتابة الفنية الهزلية والكاريكاتورية بمعناها المصرية في الصحف
شيء جديد في بلاد الرافدين . وإذا رجعنا إلى الصحافة العراقية في العهد
العثماني رأينا ما كان يسمى هزلاً ، قطعاً وشذرات تافهة أو تعريضاً سمجاً
يتناول الأعراض والشميمة والعيوب بوجه عام . وليس هناك الكتاب المتننون
الذين يبدعون في وصف بعض الحالات أو الشخصيات بأسلوب هازل .

وقد أراد بعض أرباب الصحف القليلة في ذلك العهد تقليد صحافة
استانبول في هذا المضمار فأخفقوا ، لأن فن الكاريكاتور كان قد تقدم في
تركية تقدماً لا بأس به بعد أن طعم بثقافة أدبية وفنية أوربية . وليست
الحال على هذا المنوال في العراق . فالأكثرية ، من عاجل الصحافة قبل الحرب
العالمية الأولى ، ثقافته عربية بحتة ، وندر فيهم من يجيد لغة أوربية وكان
أغلب أصحاب الصحف عندنا . إذا ما أرادوا إبراز فكاهات أو نحوها
اقتبسوها من الصحف العربية للبلاد الأخرى ، أو ترجموها عن التركية .

كناس الشوارع :

وأول كاتب هزلي لفت نظر القراء بعد الحرب العالمية الأولى عرف
بإسم (كناس الشوارع) وهو شاب تخرج من مدرسة الآباء الكرملين ببغداد
وفيه نزعة مرح وخفة روح مع ثقل جسم ، وهما صفتان متلازمتان غالباً .
سألته يوماً لماذا اخترت (كناس الشوارع) اسماً قلبياً لك ؟ فأجابني :

أردت أن أختار شخصية آدمية كثيرة التجوال في شرايين المدينة وقلوبها دوارة تقترب من الأبواب ، وتدخل البيوت ، بيوت الفقراء وقصور الأغنياء . فلم أجد خيراً من (كناس الشوارع) . ثم وددت وإني أعزم الانتقاد والحلمة على العادات والنواقص في الناس والمجتمع . أن أختار اسمها يوافق حمل سلاح للتبويض والضرب ، ولسمي مكنسة مشهرة دائماً ، يحملها على كتفه ويكنس بها وينظف . وقد يستعملها للضرب والدفاع عن النفس عند الحاجة .

هكذا طلع على الناس (ميخائيل نبسى) في جريدة (الرافدان) أولاً وفي (دجلة) بعدها بتستر وراء (كناس الشوارع) في مقالات قصيرة يتحدث فيها في الشؤون اليومية بلهجة بسيطة يتخللها الكثير من الألفاظ والتعابير العامة . ينقد بعض العادات والأخلاق والأوضاع الاجتماعية غير السياسية فصادفت هوى من نفوس القراء أكثر مما كان ينتظره الكاتب نفسه . ويبدو أن الطبقة المستنيرة قد استحسنت هي الأخرى (نقدات كناس الشوارع) حتى استحقت أن يسجل محرر جريدة (العاصمة) في مقال افتتاحي له قوله (١) :

والحق يقال أن (كناس الشوارع) أجاد في بعض نقداته . لأنه قد انتقد بعض الشؤون التي أوجبت تأخرنا الاجتماعي ، بتصوير حسن وأسلوب جيد فاستحسن الجمهور تلك الملاحظات وأعجب بها . .

وتدور أكثر ملاحظاته حول النظافة ووجوبها . والنشيع بحركات الآخرين وأصواتهم المزعجة ، وفضح حيل الباعة والدوارين ، ثم تنبيه بعض الدوائر الحكومية ولاسيما البلديات إلى ما هو من واجباتها من تنظيف وإنارة الطرق وتخفيف البرك في الشوارع .

ويعمد (كناس الشوارع) أحياناً إلى النقد الأخلاقي أو الاجتماعي

(١) جريدة العاصمة (بغداد) يوم ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٣ .

فيعرض بالعادات السيئة والطبع اللئيم ، ويصف أمراض الحياة والبيئة
ومساخرها وحيل النسوان وبلادة الرجال - وتعبير محكم - الأزواج -

وكتابات هذا الكاتب الهزلي طراز لتفكير طبقة كبيرة ممن أصابوا حظاً
من التعليم . ومع أنه يجيد الفرنسية ويحسن الانكليزية فلم يعن بأن يسلك
طريقة أحد الكتاب الفرنسيين أو الانكليز الهزالين . بل اهتم بأن يفكر
ويستوحى من الجو المحلي . وهذا سر إقبال الجمهور على قراءته بل أن الجريدة
السياسية اليومية التي كان يكتب فيها هذه النقدرات راجت بسببها بعد خمول ،
وصار القارئون يتطلبونها لقراءة (نقدرات الكناس) .

وبعد أن انقسم ليخائيل تبسى الزواج في ما يكتب ، شجعه هذا على
إصدار جريدة أسبوعية هزلية باسم (كناس الشوارع) ظهر عددها الأول
في ١ نيسان (إبريل) ١٩٢٥ قال فيه بعنوان (خطتي) ومن هذا المقال
تعرفون ديباجته الكتابية :

خطتي معلومة واضحة كالشمس في غمامة الليل . أحمل مكنتي وأخذ
أتحول في الطرق والأزقة خفيماً رأيت أحداً يأتي أمراً مخالفاً للذوق والشم
والنظام والقانون والكمجة ضربه بمكنسة كافرة على رأسه فإن انكسرت
الممكنسة راحت من كيسى وإن انكسر رأسه راح من كيسه .

هذا وقد بلغت بأن هناك بعض الناس لا يعرفون قدر أنفسهم ويتطاولون
إلى ما ليس من شأنهم ، ويمدون أرجلهم إلى ما وراء بساطهم وعليه فليكن
مجهولاً لدى العموم بأن قد بثت العيون والجواب في كل محل من المحلات
وأطلقت رجال الخفية والظاهرية في كل مكان - فالويل لمن تآنى على يده
الشكوك خير لذلك الانسان لو لم يولد فجميع مكانس العراق أكرمها
بالمقررات وبالجلة على رأسه ولا أبالي أنا رجل عصي ككين ودموى شاور ،
فإذا غضبت فإن جميع كازوز خانات العراق ومعامل الثلج لا تبرد غضبي .

أنا أبو محمد الضراب الثلث

متى تقلدت مكنتي تعرفوني

فليحذر الحاذرون وليتأهب المتأهبون فإنهم سوف لا يعلمون حتى ومن آية جهة سيكشفون .

وقد ملأ الصحفي الحازل صحيفته دعاية وتفككة . لا نجد فيها مقالة واحدة جدية حتى الأخبار المحلية يكتبها في قالب المزح . وقد راجت رواجاً كبيراً . ومن أساليب في التفنن في التهم أن كان زار العراق أمين الريحاني فيلسوف الفريكة اللبنانية ، وألقى في بعض أندية بغداد الأدبية قصائد من (شعره المنشور) فسرعان مانسج (كناس الشوارع) على منواله (قصيدة) على طريقة الشعر المنشور وناعتا إياه (بالشعر المنتوف) واصفاً بغداد المدينة منتقداً حالتها الصحية والعمرانية . منها هذه المقطوعة :

اللازمة :

زينة البلدان عجائب الزمان
عدوة الشيوخ عشيقه الصبيان
عجائب خرائب غرائب مصائب
أنواع وأشكال أرنالك وألوان
مزابيل وأوساخ وأقذار وأحوال
مبعثرة مكدمة مكومة في كل مكان
منازل وبيوت بالهواء واقفات
جدران مهدمة وحيطان مهشحات
بعضها داخلات وبعضها طالعات
متداعيات فبايلات برحمة الله واقفات

وقد عرض في إحدى هذه المقطوعات بالانتخابات النيابية والمرشح الذي سخر منه بقوله :

أجناس وأشكال للترشيح يتقدمون
الطابوق نائمون والشكك قائمون

كل شيء بالكوة والعفرة يريدون
... وزانها وشماع حساب الحاسبون

ولم يستمر (كناس الشوارخ) في عمله الصحفي بعد أن وقع له حادث مفاجئ. بإطلاق مجهول عليه رصاصات من مسدسه وهو جالس في صيدلية فلم تصب منه مقتلاً بل جرحته جروحاً خفيفة. فغضه أهله من مواصلة كتابته بعد أن فسر هذا الاعتداء بنحريه من بعض من أصابهم - شاش قلبه - أو سيان مكنته - وخطر لميخائيل تيمس أن يعاود الكتابة والصحافة وهو موظف - حيثما لم يكن محظوراً على الموظف في بلادنا الاشتغال بالصحافة غير السياسية - فاتفق مع زميل له في ديوان الحكومة (حسين الرحال) فأنشأ جريدة عنوانها (سبيل الحياة) ظهرت في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٦ وكتب في صدرها أنها جريدة أدبية اجتماعية نصف هزلية تصدر مرة في الأسبوع قال في استهلالها :

« اعترفت أنا وزميلي (حسين بك الرحال) بإصدارها بنسأ على طلب الجمهور وإلحاقهم وستكون طبعاً جريدة اشتراكية بمعنى كونها جريدة شعبية من الشعب وللشعب .

وعليه فستكون وقفنا لخدمة العموم وصوالمهم اشتراكية بمعنى أن للجميع حق الاشتراك في تحريرها وإبداء آرائهم فيها مهما تناقضت المبادئ. واختلفت المرامي في خدمة الشعب . اشتراكية بمعنى حقوقها مفلوحة ومفتوحة لبدور أقلام الأدباء وبنات أفكارهم فهي إذن كالبلستان يمكن أن تزرع بها طماطم وباذنجان وقرنابيط وجمل وعرموط . إن الطماطم تختلف عن الباذنجان والباذنجان يختلف عن القرنابيط الخ . ولكن هذا الاختلاف لا يهم ما زال كله نافعا لغذاء الإنسان وعزيراً لقوته . حياته .

وقال عن اشتراكية الجريدة :

أن مبدئي ومشرقي مثلاً يختلفان في كثير من الأمور عن مبدأ الرحال بك

ومشر به ومع ذلك فقد اتفقنا على إصدار سينما الحياة بلا تردد . ماذا يعني إذا كان الرجال يخالفني رأياً ومبدأً وماذا يهم الرجال إذا كنت أخالفه كذلك فله حقه ولى حقه له إمضاءه ولى إمضائي . فما صدر بتوقيعه فهو له وما صدر بتوقيعي فهو لى .

ومن مفارقات جريدة (سينما الحياة) أن شريك (الكناس) الرجال كان يكتب ويترجم فيها بجانب كتاباته مقالات جدية وعويصة عن (انطور الاقتصادى) و (ذهنية الماضى) وكله من مراجع تقديمية فى الكتب والمجلات . ولم تعم (سينما الحياة) طويلاً إذ أوعزت الدائرة الرسمية التى يشتغل فيها صاحبها بأن يكفها عن نشرها .

حاول السكاتب بعد سنتين مزاولة الصحافة الأسبوعية فنشر جريدة جديدة باسم (الناقد) برزت للقراء يوم ٦ أيار (مايو) سنة ١٩٣٦ ولمكنه فى هذه المرة مال إلى أجد بجانب فصول الحزل واحتوت جريدته مقالات ترمى إلى الإصلاح الاجتماعى والأخلاقي وعنى بأبواب فيها للمسرح والسينما ونقدتها ثم ستم الصحافي هذه الحياة وفضل عليها التوظيف فى الحكومة فتوقفت جريدته فى ٢٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ .

هزبون :

وقد نبغ فى العراق فى الفترة بين الحربين العالميتين كاتب فكاهة منتقد نادر المثال عرف بتوقيع (هزبون) وهى بحرفة عن (أ . هزبون) أى أحمد هزبون (أحد المنبطلين المشهورين فى الجيل الماعنى) . وأستمدحكم عذراً إذا ذكرت أننى اكتشفت مواهب هذا الكاتب : فقد كان (نورى ثابت) من رجال التعليم جمعتهى به مجالس الأصدقاء مرات عديدة . فوجدته خفيف الروح مليح النكتة . ثم قرأت فى جريدة (الكرخ) لصاحبها الشاعر العاصمى (عبود الكرخى) وصفاً رائعاً لمجالس نساء بغداد من الطبقة الشعبية

ذوات العقلية المحافظة والطابع العامي فآلت صاحب الجريدة عن الكاتب المتستر وراء توقيع (خجة خان) فعلت منه أنه صاحبنا (ثابت) ولم يكن يحوم حول السياسة إنما هو قاصر همه على النقد الاجتماعي بأسلوبه الخاص فلما أنشأت جريدتي (البلاد) سنة ١٩٢٩ دعوته لكتابة باب (الهزل والتفكهة) في الجريدة ، وأطلقت لقله الحرية الكاملة وبمسؤوليتي طبعاً وأغريته بثمان حسن لمقالاته في سوق الصحافة في العراق ، فاستعظم أول وهلة أن يكتب يومياً مقصلاً هزلياً في جريدة سياسية كما لم يتوهم بعض أصدقائه وإخوانه له نجاحاً في هذه المهمة . ولكنني أصررت على رأيي فاندفع يكتب من العدد الأول من جريدة (البلاد) وصدر الصحيفة رحب في تقبل ما يريد أن يكتب مع اقتراح الموضوع عليه أحياناً - فلم ينقض عليه في هذه الكتابة شهر واحد حتى شغل القراء وحظي باستحسان واشتهر في المحافل بحيث قال فيه الزعيم السياسي ياسين الهاشمي : إنه خير من يصف أخلاق المجتمع وأهله وصفا فيه الاجادة كلها والعبرة البالغة .

وما مررت أسابيع إلا وعدت وظيفته على حرية فكره وصراحته في النقد ، فأندرتته دائرته الرسمية ، فانقطع عن الكتابة بضعة أيام ثم عاودها باسم قلبي (أ . حبيبوز) وبهذا عرف ونبه ذكره في بلده .

وحبيبوز ، كاتب خفيف الظل ، أسلوبه محبب إلى النفوس ، تمازجه تعابير دارجة عند الدهماء ، مطعمة بالأمثال السائرة على ألسنة الناس على اختلاف طبقاتهم وتحليها حكايات ونوادر مما يتناقله الجمهور من (عهد العثمانيين) ويحترق الكاتب في ذاكرته منها محصولاً وافراً .

وعندما عزل من وظيفته في الحكومة - لأسباب ليست كلها صحفية اعتمد على سمعته الكتابية فأمس جريدة أسبوعية باسم (حبيبوز) لكن التجربة أثبتت أن أحسن كتاباته وأشدّها جرأة تلك التي كتبها في جريدة (البلاد) لذئوع الجريدة ومركزها الممتاز من ناحية واللجو الطليق الذي خلقت له آخذة على

نفسها ما يكتب من ناحية ثانية . فلم يكن يجه أن يرضى فلان أو يغضب علان ولا أن يكسب مشتركا في جريدته أن تحرم الجريدة من إعلان كما صار شأنه بعد أن أصبح صحفيا .

ظهرت جريدة (حيزبوز) يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣١ وقد قدمها للجمهور بهذه المقدمة وهي تصور أسلوبه وتفكيره :

باسمك اللهم ١١

من (أ . حيزبوز) إلى الشعب العراقي الكريم :

الحمد لله والصلاة على خير خلقه وبعد يعلم القراء أنني أكتب الصحف العراقية منذ بضع سنوات بأسماء مستعارة مختلفة فكان للأخير منها اسم (أحيزبوز) ومن بعد أن ضايقتني الجهات المعاومة - وهي محقة بذلك - تقلص هذا الاسم فصار (أ . حيزبوز) وهو الذي على ما أعلم ^(١) - قضى على حياتي في الوظيفة ومن أجل ذلك اتخذته عنوانا لصحيفتي هذه وكنت منذ زمن بعيد أشعر بالرغبة عن حياة التوظف راغبا في الصحافة ولا سيما الفكاهية منها . والحمد لله على الخاتمة .

خطتي :

إن هذه الصحيفة فكاهية أدبية فنية بحته (على طول) لا علاقة لها (توبة استغفر الله العظيم . . .) بالسياسة والأحزاب مطلقا .

تختلف القانون على مبدأى وتحوم الشكوك حول نزعى ! لذا وددت أن أزعج الستار وأقدم نفسي (برزنته) إلى القراء .

يراني البعض كثير الاتصال بأشخاص الوزارة الحاليين معجبا برئيسهم

(١) في سجلات وزارة المعارف ما ينطق بأن عزل الأستاذ نوري ثابت من وظيفته في المعارف لم يكن لهذا السبب فقط .

الشاب النيل فيظني (عهدي) وفي الحقيقة اني أقسم لكم بقضبان الحديد في
(البالكون المعهود^(١)) على أنني لست ذلك .

ويراني البعض أكتب في جريدة الأخاء الوطني (البلاذ) وشديد
الاعجاب بأدمغة الاخائيين فيظني (أخائي) وأنا أقسم لكم بالبيت (الهاشمي^(٢))
الرفيع وبترية (السكيلائي^(٣)) المقدسة وبكل (جادر^(٤)) ينصب في أيام
الزيارات على أنني لست هذا .

وبذهب البعض مذهبا آخر فيظني (تقدمي) لصله قرابة تجمعني مع بعض
رجال هذا الحزب فانا أقسم لكم (بالمسناية مال خضر الياس^(٥)) وأقسم لكم
بمسبحة معالي القصاب^(٦) على أنني لست كذلك .

ويراني البعض أنظاها بالوطنية المنطرفة وأدغدع أحيانا بحلة الكريملت^(٧)
فيظني من (الحزب الوطني) فانا أقسم لكم بحجة معالي جعفر أبو النعم^(٨)
وأقبل الايادي (العصابة) لكل من محمود وراز والآخر البدري^(٩) فأقول أنني موافقهم .
وبذهب فريق آخر مذهبا بعيدا نحو الماضي فيظني من (الحزب الحر
العرافي المرحوم) والكل يعلم أنني ماضرت لكفة في الترجمانية^(١٠) ولا تناوات
طعام الإفطار في ليالي رمضان في (الدركاء^(١١)) المعلوم .

إذا لم يبق إلا شيء واحد وهو أنني لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء أي بلا حزب يعني .

(١) البلكون المظلم من متوصف المذكور فائق شاكر أحد أعضاء (حزب العهد) .

النبأ المذكور .

(٢) تورية باسم ياسين الهاشمي رئيس (حزب الأخاء الوطني) .

(٣) تلميح إلى رشيد عالي السكيلائي معتمد (حزب الأخاء الوطني)

(٤) إشارة إلى كامل الجادر حفي عضو (حزب الأخاء الوطني)

(٥) تلميح إلى دار يوسف السويدي رئيس مجلس الأعيان

(٦) عبد العزيز القصاب من أعضاء (حزب التقدم) النباي

(٧) إشارة إلى دار السندوب السامي البريطاني بغداد

(٨) رئيس الحزب الوطني

(٩) عبد الفتور وكلاهما من (الحزب الوطني)

(١٠) بيتان السيد عبد الرحمن النقيب (١١) حركة والسكيلائي في بغداد

(حزب مز) وهنا أقسم لكم - وهو القسم الأخير بحياة الشيخ - على أنني لست كذلك .

إذا من أنا وما هي نزعتي . . . ٩٩

أنا حزب بوز . . . وحزب بوز فقط . . . خادم الجميع وساع وراء تحسين صحيفتي التي ستكون فكاهية فنية فقط لعل أصلها إلى حد الصحف المصرية والسورية مثل (الفكاهة) و (الكشكول) و (الديور) و (المضحك المبكي) . . . الخ . . .

وعلى الله وحده انكالي وهو خير معين ونصير .

أ. مهزوز

حاول (حزب بوز) أن يستخدم الكاريكاتور في كل عدد فلم يفلح في ابتكار كاريكاتورات مثقنة .

من مقالات هذا الكاتب الفكاهة التي تمثل أسلوبه المقال التالي بعنوان :
(نحن المخضرمون : إلى أبناء السقوط ^(١) المحترمين) يصف بعض حديثي النعمة وشبان اليوم ^(٢) .

حاصر الرأس صيفا وشتاء . فالشعر مشط ومددون يلعب تحت أشعة الشمس كأنه قطعة من الروغان ! وقد أظال قذاله (الزلوف) حتى استعار خمس مستقيمات من اللحية فأضافها على الزلف مورد الخدين ببياض وحمرة اصطناعية وقد لا يرى بأسا من تحمير الشفاه بالحرمة أو (الديرم) كما تفعل مبتذلات النساء .

قبة الثوب (الباخة) طويلة مدلاة حتى الصدر كأنها أذني حمار تربطها ربطة عريضة جدا (مثل البشطمال) لأن الأفندي أحد أعضاء هواة التمثيل الجاكيت ضيق وقصير جدا حتى لا يكاد يغطي العجز من وراء .

(١) إثر سقوط بغداد بيد الإنجليز سنة ١٩١٧

(٢) جريدة (حزب بوز) العدد الصادر يوم ٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦ .

أما البنطول فمريض وفضفاض جدا (جارلستون) فهو يكنى لأن يجمع نخدين وأكثر من أنفاذ (أبو حمد) .

هو نموذج (تريب) من تماذج القسم الأول من أولاد السقوط صورناه لكم باختصار أما القسم الثاني الذين (نبعوا) بعد السقوط فهم الآن يشغلون المناصب العالية ويمتلكون القصور الفخمة والسيارات الضخمة ذو منصب عال وقد كان لا يحلم بأن يسكن (جاويز بلدية) .

صاحب هذا القصر الفخم الذي تسمع منه أنغام (الياو) كان يقطن دارا حقيرة في إحدى محلات بغداد الحقيرة وليست أثاث الدار سوى (الجاون والميجنة والتور والكوارة ودولاب الغزل والمرفع) وهذا الذي يجتاز شارع الرشيد بيارته ذات القارة وهو مختال نفور ينظر إلى الناس كأنهم الدباب لم يكن سوى ذلك الذي كان يتحمر على (الدشداشة الزرقة) ويشمائه يحتوى على الدهن ما يكفي إلى قدر من الثمن وقدميه الحافيتين كانت تتحمر على زوج يمتن من سوق الاسكجية .

وهذا الذي تراه يتناول البيفتيك بالشوكة والسكين في (أوتيل مغربول) ويكرع أفداح الويسكي والبيرة لم يكن سوى صاحبنا الذي كان يأكل طعام الغداء بشاهيتين من (مخوخ) سوق الغزل . .

نالت هذه الجريدة الفكاهية رواجا في البلد . وكان لها تأثيرها في الأوساط المسرحية والملاحى والفنادق .

وهي الجريدة العراقية الوحيدة التي أصدرت عددا خاصا عن (مصايف لبنان) وبوفاة الكاتب سنة ١٩٣٨ غابت جريدته إلى الأبد .

كتاب هزلونه آمرون :

وقد عالج الكتابة الهزلية كتاب آخرون بينهم من كان يتحلى بثقافة وأدب نظير (خلف شوقي الداوودي) صاحب مجلة (شط العرب) في البصرة واسمه المستعار (ملا ناصر الدين) ولكنهم لم يبلغوا مكانة (حبزوز) ومنهم (عبد

القادر المميز) الذي كان بوقع (أبو محمد) وتنى له أن يصدر جريدة بهذا الاسم فترة من الوقت .

ووجد شاعر عاى ذو شخصية فى أزجاله يصف مجتمعه وجيله بما لم يبلغه الشعراء الفصحاء فى عهده ، بلهجة عامية وبتعابير وأمثال عامية أيضا هو (المنلاعيود الكرخى) -

ولما رأى أن شعره العاى نأثيره فى طبقات الشعب احترف الصحافة وأصدر جريدة باسم (الكرخ) فى ١٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٧ افضل ما كان فيها قصائده وأسس مطبعة خاصة لجريدته ، مما يحجز عنه بعض الكتاب والصحفيين الجديدين ولكنه لم يحسن إدارة المطبعة . ولا استطاع أن يثبت فى عالم الصحافة مع أن جريدته كانت تصور الطبقة العامة أدق تصوير سواء بما ينشره فيها من قصائده بالمناسبات أو بمفالات اجتماعية ووصفية أخرى بلهجة عامية .

ابراهيم صالح شكر :

وهناك كاتب فذ فى لهجته واسلوبه اشغل حيزا بارزا فى عالم الصحافة أو الكتابة الصحفية فى العراق . وإن لم تكن له جريدة يومية كبرى . هو ابراهيم صالح شكر ، لم يكن هازلا فى مقالاته بل ساخرا ومتكهما . ثم متقدما لاذعا ومصورا بارعا . خلق موهوبا فى فنه الكتابى . تلتذذ فى أول نشأته على قراءاته لبعض بلغاء الكتاب والناقدين المصريين أمثال أحمد فؤاد (صاحب الساعة) وفهم قنديل (صاحب عكاظ) ومال إلى دراسة روائع الأدب العربى القديم ، وأولع بالأسلوب الرصين والألفاظ المجلجلة واقتبس فصحاء المنشئين القدماء والمحدثين فأصبح كاتبيا بليغا ومنشئا مبدعا .

تمرس أول ماشدا فى جريدة (بين النهرين) و (النوادر) و (النور) كما قربنا واستقل بجريدة أسماها (شمس المعارف) وقال أنها تختلف عن صحف العراق بما فيها من ذوق أدبى وفوائد . إلا انها لم تنش غير بضعة أعداد فقط .

وشارك ابراهيم صالح شكر الشاعر ابراهيم منيب الباجه جي فأصدرا معا في بغداد مجلة (الرياحين) شهرية نورت براعمها في ٢٧ آذار (مارس) سنة ١٩١٤ وما عتقت سموم الحرب الكبرى أن صوحتها .

وما انجابت ظلمات تلك الحرب حتى حن ابراهيم إلى الصحافة فنشر مجلة شهرية (الناشئة) حدثت على صغر حجمها بالآداب والنقد الاجتماعي وعاشت أشهراً بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ .

واستأنف الأديب العمل الصحفي بحريته (أسبوعية) دعاها (الناشئة الجديدة) في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٢ فكانت حدثاً في صحافتنا الأسبوعية تفنن صاحبها في أبوابها ومقالاتها وشارتها بها وانه بعض الكتاب من الشباب الطالع .

وها نحن أولاء نورد مثالا من أسلوب الكتاب في باب استحدثته (معرض المشاهير) قال بعنوان (أحد العظماء) عارضاً صورة قلبية (للسيد عبد الرحمن النقيب) ، نقيب الأشراف ورئيس الحكومة يومئذ :

« فإذا صوب الداخل نظره إلى صدر البهر رأى شيخاً في الثمانين من عمره جالماً على سرير فاجر تنبعث منه كهرباء المهابة والجلال وتلوح على محياه أمارات العظمة والامارة .

فإذا جلس رأى من حسن الاستقبال وجمال الحديث ما يمثل امام عينيه أدب النفس وحسن البيان .

فإن ولج معه باب السياسة ، خيل إليه أنه يتحدث اكبر الرجال عقلاً واعظهم وزراً رأياً ومعرفة بحوادث الغير ، ووقائع العبر .

وإذا عطف ذمام الحديث إلى المحاضرة حسب نفسه بمحضرة صاحب ابن عباد أو السيد الشريف الرضي حيث يسمع من الأدب الرائع والبيان ما يعبر عنه بالسحر والحلال .

وإذا دخل معه باب البحث في الفلسفة وما تحويه مجالس العلماء ونوادي
الأمراء جرى على لسانه :

من مخبر الأعراب أتى بعدهم

شاهدت رسطاليس والاسكندرا

ورأيت فضل الفاضلين كأنما

رد الإله ذكاهما والأعصر (١)

ثم يرى أثناء ذلك ضيوف الزائرين على اختلاف الطبقات من شاعر
أديب وعالم فاضل ووجه كبير وأمير جليل .

وبعد أن كانت تغلب على الجريدة صبغة الأدب والاجتماعيات تحولت إلى
السياسة واندفعت تكافح في ميدانها الوعر المسالك . وصار رجال السياسة
الأذكياء يمزون الصحفي الكاتب وبوجهونه وفق ما يشتهون . ومع أنه لم
تثبت لجريدة (الناشئة الجديدة) شخصية سياسية معينة ولكن القلوب
تعلقت بصحيفة الكاتب المجيد . فزاده الإقبال والتقدير مضاء في براعته
الكتابية على حد القول المأثور (اللهم تفتح اللهاة) فوجد في صحافة
العراق الصور القلمية لرجال السياسة والمجتمع في إطار أنيق من الوصف
المحكم والتعبير الجميل واللفظ الأرن مما لم يكن هذه الصحافة به عهد قبله
وأغرم القراء ولا سيما الشباب بهذه الصحيفة الفذة وتهافتوا على قراءتها .

وصمم بعد مدة أن يستغل مواهبه الكتابية وشهرة قلبه في إصدار
جريدة سياسية قوية أذاعها باسم (الزمان) يوم ١١ تموز (يوليو) وفيها
مقدمة عنوانها (منى وإلى) من شذراتها هذه تستشفون روح منشئها
وطريقته الكتابية :

(١) هكذا ورد في مقال إبراهيم صالح شكر وصحباها المتن حبا ورد في شرح

البازجي :

من مبلغ الأعراب أتى بعدها جالت رسطاليس والاسكندرا
وليت لكل الفاضلين كأنما رد الإله نفوسهم والأعصر

تصدر هذه الجريدة وليست وجهتها (خدمة الوطن) أو الأمة أو القضية أو الاستقلال أو العلم أو الفن ، وإنما وجهتها خدمتي أنا .

ولما كنت (اشتراكيا) في عقيدتي الاجتماعية . فإني أبيع للجمهور حق الاشتراك في ما أكتبه لنفسي . وفي ما أملكه من هذه الجريدة .

إني من (حملة المعاول) وسوف أجعل من هذه الجريدة معولا أهدم به وأحطم لأن الهدم والتحطيم مما تحتاجه البلاد أو الأمة وإنما لأنني ولوع بالهدم شغف بالتحطيم .

وليس ذلك فقط ، وإنما أنا رجل أفض بالثقة على عبادة الأصنام وسوف أتعمد في هذه الجريدة امتحان الأصنام وعبادتها ، لا لأن ذلك مما يرضى الله ويستوجب المثوبة ، وإنما لأنني أحتقر الأصنام وأسخر من عبادتها .

لست إلا رجلا صريحا أناخاطب الناس بما تجيش به نفسي ، فأحمل بوق الحق لأطرب روعي بساعها وإن اصططكت منه الأسباع وذعرت منه النفوس .

وفي المجتمع مظلون لهم صحف يضيق بها الخصر . وفي البلاد دجالون ماهرون لا يحصى لهم عد . وفي الوطن نصابون بارعون في النصب والاحتيال . إذن فالجمهور لا يحتاج لأن أجعل هذه الجريدة وسيلة إلى التضليل أو التدجيل أو الاحتيال مادمت لست ماهرا في هذه (الأخلاق المملوكة) وإذن فإني معذور إذا لم أنشر في هذه الجريدة ما اعتاد الناس مطالعته في الصحف (المرتزقة) وإذن فهذه الجريدة (متي وإلى) .

ومع أن الامتياز بأن تكون جريدة (الزمان) يومية ، فلم يقو على نشرها إلا مرتين في الأسبوع ، وتلقف الجمهور الصحيفة بلهفة ، وعظم شأنها في الأوساط السياسية والأدبية . ولكن الجرأة النادرة التي نحل بها

صاحبها ، اضطهدت بأهواء المياسة ، فصرعت الصحيفة وعطلت مرات ، اضططر الكاتب الحسام إلى ترك ميدان الصحافة والانزواء في حجرة ضيقة من دواوين الحكومة . تاركا السواد يلهمجون ببراعته الكتابية ، وتحرر جريدته ودوى صوتها في الدفاع عن حقوق الوطن في مواقف معروفة .

ولا يزال الفنان والكهول يتربعون بمقالات (ابراهيم صالح شكر) التي عنوانها (قلم وزير) . إذ كتبها (بقلم مداد) أهداه إليه الوزير (علي جودة الأيوبي) وعالج فيها صفحات من تاريخ القضية العربية في عهد الثورة الكبرى بأسلوب يحلل الحوادث ويلقي ضوءا على بعض الشخصيات العربية . . . وتنطوي على تفسيرات للأحداث وأوصاف للأشخاص غير ماعرف بين الناس عنها وعنهم .

إيضاح

إن الوقت المخصص لوضعنا لا يمكن أن يتسع مع الأسف لتصوير صورة كاملة لمقالة الصحافة العراقية في الفترة التي تحدث عنها ، ولأسباب أن هناك ألوانا من الصحف والمجلات الأدبية والاختصاصية ونواحي من الحياة الصحافية بصفة كونها صناعة أوفنا لم ينسج المجال لبعضها لإذ أراقي مضطرا بهذه المحاضرة الداهية إلى أن أفت عند هذا الحد بعد أن خصصنا المحاضرة الثامنة (لحرية الصحافة) .



حرية الصحافة في العراق

أما والأصل في الصحافة أنها الوسيلة التي تترجم عن رغبات الجمهور والواسطة لتبادل الآراء بين أفراد الأمة وطبقاتها وبين الهيئة الحاكمة والجماعات المحكومة فقد أصبحت مسألة حريتها أم المسائل ، فلا صحافة بدون حرية ، إذ كيف يراد من المعبر عن الرأي العام وتزعزعات المكافة ، أن يكون مقيدا غير طليق ، فهو إذن لا يؤدي مهمة هذا التعبير على وجهها الصحيح ^(١) ، لذلك حق (لمدام ده ستايل) أن تقول :

« إن حرية الصحافة لحي الحرية الوحيدة المتعلقة عليها سائر الحريات . »
ويقول الأستاذ لطف السيد : « خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللأمة التي تحكمها أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح فلا تقف في طريق رقيبها لأن ذلك وقوف في طريق حرية الرأي العام ومصادرة لاعتقاده لا يأتى إلا بنتيجة عكسية لأن الرأي العام بطبعه عنيد تزيد طرائق العنف تشبثا بمعتقده وتشعل مصادرة الحرية في صدره لب الحرية المستوقدة وضوءها الساطع وسرعان ما يتسرب إليه سوء الظن بالحكومة التي تريد على أن يقل من غرب حديثه مهما حسنت نيتها وأرادت له الخير وخافت عليه من الوقوع في شر نفسه . »

خير ما تفعل الحكومة أن يكون اتسكها في الحكم على رغبة الناس لا على إرهابهم . .

أما الحرية بذاتها فهي الحق المقدس الطبيعي الذي وجد مع الانسان في فجر خلقته ونشأ معه ولا يصح أن تعيث به قوة ما ولقد صدقت الجمعية العمومية الفرنسية التي أعلنت (حقوق الانسان) في ٤ آب ١٧٧٩ في تقريرها

(١) من مقال للمهاجر في مجلة (الراجلة) بغداد في العدد الصادر يوم ٢٨ نيسان (ابريل)

• بأن ما يحق بالمجتمع الانساني من المصائب والشقاء . وفساد الحكومات يرجع إلى مسبب واحد هو جهل حقوق الانسان أو تجاهلها أو العبث بها . .
لذلك نصت الفقرة (١١) من إعلان هذه الحقوق على القاعدة التالية :
• بما أن حرية تبادل الآراء والمعتقدات هي من أهم حقوق الانسان فكل فرد يستطيع أن يتكلم ويكتب وينشر ما يشاء بحرية بشرط أن يكون مسؤولاً عن إساءة استعمال هذه الحرية في الأحوال المعينة في القانون . .

وقد درجت فرنسا من ثورتها الكبرى التي أعلنت فيها للبشر حقوقهم على تقديس حرية الصحافة واحترام الرأي المعلن فيها بحيث وجدت لدى زيارتي (جناح الصحافة) الفرنسية في معرض باريس سنة ١٩٣٧ صفحة من أحد السجلات معروضة في لوحة كبيرة على الحائط ما ترجمته :

• حمدا لحرية الصحافة التي ترعاها دائما حكومة الجمهورية الفرنسية فبفضل هذه الحرية تزداد صحفنا سعة في الانتشار يوما بعد يوم فتتكاثر النسخ المطبوعة منها . .

هذا في فرنسا . أما في انكلترا فتمتع الصحافة الانكليزية بحرية واسعة النطاق جدا بعيدة عن كل إشراف أو رقابة وليست هناك قوانين تفرض طلب الاذن بإصدار جريدة حتى أن الصحف البريطانية تنشر أحيانا مواد فيها الطعن والسب أو أمور غير لائقة إنما تفعل ذلك على مسؤوليتها نفسها ومرجع الفصل دائما في القضايا الناشئة عن هذه الحال انخراط الحكم للقانون .
وبديهي عندما نتحدث عن حرية الصحافة لا نتعدى في بحثنا إلى حرية الرأي إطلاقا فحرية الرأي تعني أن كل إنسان حر في إبداء رأيه سواء أكان خطأ أم صوابا وإلا لما وجدت حرية الرأي . أما حرية الصحافة فتشمل حرية الرأي ولكن بشرط ألا يكون إبداء هذا الرأي على وجه يضر بالمجموع كما أن في حرية الصحافة بعض الحقوق والواجبات التي تنص عليها قوانين الصحافة والمطبوعات في كل بلد .

هذا في بلاد الناس . أما عندنا في العراق فكما أن الصحافة شئ جديد ناشئ . فحريتها أيضا وليدة قاصرة وللحرية الصحافية في بلدنا مفهوم خاص لا نعتقد أن هناك دولة حديثة من الدول الدستورية الديمقراطية تفهم هذه الحرية على الوجه الذي يفهمه القائمون بالأمر فينا .

في العهد العثماني :

لم يكن في الفطر العراقي في العهد العثماني قبل الدستور غير صحف رسمية حكومية ثلاث في بغداد والموصل والبصرة . وكانت الزوراء التي أسسها الوالي مدحت باشا في بغداد سنة ١٨٦٩ كما مر في المحاضرات السابقة تتفوق على زميلتها ليس من ناحية القدم فحسب بل في تاريخها الخافل إذ أنها في عهد منشها مدحت باشا أدت الواجب الصحافي رغما عن كونها صحيفة رسمية فبحثت في أحوال الولاية وشؤونها المختلفة بشئ من الحرية ملتزمة جادة الحق فلما ذهب مؤسسها من هذه الديار بعد ثلاث سنوات تبدلت لهجتها ولاسيا عندما شدد العهد الحميدي الخناق على الصحف وأخرس الستة الناطقة وحطم أقلام الكتاب .

ومن الطريف أن نورد ونحن بصدد الصحافة في العراق بعض القيود التي كانت مفروضة في عهد السلطان عبد الحميد على صحف البلاد العثمانية ومنها العراق (١) .

تعليمات إلى الصحف :

١ - قبل كل شئ يجب تنوير الشعب عن صحة جلالة مولانا الملك الغالية ثم البحث عن المحصولات الزراعية وعن تقدم التجارة والصناعة في المملكة .

٢ - محظور على الصحف نشر أى شئ لم يقرن بمصادقة صاحب الدولة ،

(١) مترجمة عن كتاب (عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي : حياة شخصية وسياسية سي) المجلد الثاني ص ٥٨١ .

وزير المعارف عددا مالا يرى دولته مانعا من نشره من
الوجهة الأخلاقية .

٣ - محظور على الصحف نشر أبحاث مطولة مهما كان نوعها . أدبية كانت
أم فنية بحيث لا ينسب للصحيفة أو المجلة نشرها مرة واحدة . ولا
يجوز مطلقا استعمال كلمة (يبيع) أو غيرها من التماييز التي تدل على
أن للبحث صلة .

٤ - لما كان ترك الفراغ أو وضع نقط متتابعة في المقال مما يسبب التشويش
ويترك المجال لتقولات وافتراءات لا طائل تحتها فلا نسمح باستعمال
ذلك في المقال مطلقا .

٥ - يجب أن لا يعطى أى مجال للطعن في الشخصيات وإذا أسندت تهمة
المعرفة أو الرشوة أو القتل إلى أحد الولاة أو إلى أحد المتصرفين
فينبغي كتمانها بسبب عدم إمكان إثبات صحة تلك التهم لذلك ينبغي عدم
إفساح المجال مطلقا لنشر أمثال هذه الأمور في الصحف .

٦ - محظور على الصحف نشر ظلامة أى أو أية جماعة من الشعب تشير إلى
سوء تصرفات موظفي الدولة . كما أنه محظور على الصحف الإشارة إلى
أن شكاوى من هذا القبيل طرقت مسمع الذات الملكية المقدسة .

٧ - ممنوع على الصحف بصورة قطعية ذكر كلمة (أرمنان) وما مائلها
من الكلمات الجغرافية والتاريخية .

٨ - بما أن شعبنا الصادق الآمن يجب أن لا يطلع على أى خبر يتعلق
بمحاولات الاغتيال التي قد تقع ضد الملوك في البلاد الأجنبية أو على
أية مشاغبة أو مظاهرة يقوم بها المفسدون في تلك الممالك فن الضروري
الحيلولة دون تسرب أمثال هذه الأخبار إلى الشعب بصورة مطلقة .

٩ - بما أن البحث عن هذه التعليقات أو التطرق إليها في الصحف يؤدي

إلى أن يستغلبها بعض الانتهازين فيجب منع نشر أى شيء يتعلق بها .
فلما انزاح ظلام الاستبداد وأشرقت شمس الحرية وأعلن الدستور
العثماني سنة ١٩٠٨ استبشر الناس خيرا وطفقوا ينشئون الصحف في عراقنا
شأنهم شأن سائر البلاد العثمانية في ذلك التطور . ونعمت الصحافة العثمانية
بحرية فترة من حياتها وانطلقت الأقلام من عقاقها وأخذت تصول في ميادين
النقد والبحث ومعالجة الموضوعات في جو فسيح وتكتب ما يعن للكاتب
من الأفكار الإصلاحية والمطالب التي يرى فيها فائدة لبني قومه مستظلا
بظل الدستور وقانون المطبوعات الصادر في ١٦ تموز سنة ١٢٢٦ (رومية) .
ولكن الحكومة العثمانية بعد رقة قصيرة لم تتحمل حتى في العهد الدستوري
الصحف الحرة والجرأة التي بدت على أقلام الأدباء والكتاب فأخذت تعدل
في هذا القانون وشرعت لذلك خمسة قوانين معدلة أحكام القانون الأول
بما كان له ضحيح في بلاد السلطنة العثمانية وقوبل بصخب شديد في البرلمان
(مجلس المبعوثان) بالاستئذان وانبرى بعض النواب العراقيين ينددون
بالتشديد على الصحف وخلق حريتها بهذا التشريع الجديد .

وبما قاله (سليمان فيضي) نائب البصرة في هذا الموقف :

تريد الحكومة أن تعامل أبناء الأمة الذين استنارت أذهانهم بالعلم
والمعرفة بأشد مما تعامل به المجرمين والقتلة . إنا نقتل أذكى كتابنا ونحرس
الأقلام ونسلب الناس حرية الكلام . ثم ندعى أننا نعيش في بلاد دستورية
حرة . فما هذا المنطق ؟ لماذا تشدد الحكومة هذا التشديد على أرباب الأقلام
والمثورين منا ، فإذا كانت الحكومة تريد من سن هذا القانون انقاء القموح
والذم في الصحف فلماذا ترجح حقوق هؤلاء الناس على حقوق الآخرين ،
لتوضح لنا الأسباب التي حملتها على تقييد حرية الصحافة تقييداً لا ينطبق
على القواعد الدستورية .

أود أن أسأل الحكومة ومقرر اللجنة الحقوقية ، لماذا لا تشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقلة بدل الكتاب القديرين وأرباب الأعلام الحرة .

إن هذا القانون الذي يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة يتعارض مع الدستور تعارضا واضحا ، وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه انتقام القذح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات . فعنى ذلك أنها ترمى إلى إخماد الأذهان وتكسیر الأعلام وبحو الحريات ثم تتشدد بعد ذلك بحمايتها للدستور وتمسكها بروحه .

وعا قاله جميل صدق الزهاوی (نائب بغداد) في هذه الجلسة من مجلس المبعوثان العثماني :

لقد أثبت تاريخ الأمم أنه كلما اشتد تضيق الخناق على أصحاب الأعلام والأفكار كلما كان الانفجار عظيما ومريعا . وها نحن اليوم نشرع قانونا يرمى إلى محاكمة الكتاب والمفكرين قبل محاكمة المجرمين واللصوص .

وقد كان لموقف النواب العراقيين وغيرهم من نواب البلاد العربية في مقاومة هذا القانون صداه البعيد في الصحافتين التركية والعربية في ذلك الوقت فأطرت حريتهم وشجاعتهن منها جريدة صباح التركية التي قالت (١) : إن التاريخ سيحفظ لهؤلاء النواب الأحرار هذا الموقف ، وسيكون تذكارا لأبناء الأمة في المستقبل ، فيه درس وعبرة .

في عهد الامبراطور البريطاني :

وبعد أن تقلص ظل الحكم العثماني واحتل الجيش البريطاني العراق ثم تغير الحكم العسكري البريطاني في العراق إلى حكم مدني بريطاني وقبل نشوب الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ عوملت الصحف القليلة التي صدرت

(١) جريدة (صباح) استانبول العدد الصادر يوم ٢٦ رجب ١٣٣٢ (رومية) .

على ضفاف الرافدين في خلال هذه المدة القصيرة معاملة فيها الكثير من التساهل وإفراح المجال لابتداء الرأي على صفحاتها مع أن الشعب الواعي لم يكن راضيا عن تلك الحالة أيضا وكان يطالب بإطلاق حرية الصحافة كما جاء في بيان (المندوبين الخمسة عشر) الذين قابلوا الحاكم الملكي العام السر أرنولد ولسن في دائرته ببغداد يوم ٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ فقد سلموه مذكرة (بمطالب الشعب) من سلطة الاحتلال تدور حول ثلاث مسائل جوهرية لا بأس من إيرادها بنصها لتعرف مقدار شعور العراقيين بقيمة الحرية الصحافية من ذلك اليوم :

١ - الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها في الداخل ونوع علاقاتها بالخارج .

٢ - منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره

٣ - رفع الحواجز الموضوعية في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولا وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الأخرى ثانيا ليتمكن الناس هنا من التماس مع بعضهم ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم .

ولم ترسلطة الاحتلال بدأ تجاه هذا الإصرار من منح امتياز الجريدة أصدرها القامعون بالحركة الوطنية يومئذ هي جريدة (الاستقلال) كما نبسطنا في محاضرة سابقة وقد كتبت مقالات عنيفة ندر أن ساعدت الحكومة بعد ذلك وفي سني الاستقلال على أن تجاريها صحفنا العراقية من حيث شدة المهجة وصرامة الانتقاد .

فلما تألفت الحكومة المؤقتة وأسست الدولة العراقية اتخذ المبدأ العام الذي أقره الدستور أو (القانون الأساسي العراقي) بعد ذلك وهو أن جميع القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٤ والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ أو بعده وبقيت مرعية في

العراق إلى حين نشر (القانون الأساسي العراقي) تبقى نافذة فيه إلى أن تبديها أو تلغيها السلطة التشريعية . وهكذا أخذت حكومة العراق تنفذ قانون المطبوعات العثماني المعدل على الصحافة العراقية وفي هذا القانون تشديد ليس بالقليل كما ألمعنا آنفاً .

في عهد المملكة العراقية :

ومع ذلك فلم يرق للحكومة أن تبقى صحافتنا خاضعة لقانون المطبوعات المذكور بل سنت غيره هو قانون المطبوعات العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٣١ وقد شددت الحكومة في قانونها الجديد على الصحافة وفرضت قيوداً حادة لم تكن في القانون العثماني بشأن الشروط المطلوب توفرها في المدير المسئول للجريدة أو المجلة وفيما يتعلق بانتقاد أعمال الموظفين والمسؤولين في الحكومة . وأبقت مسألة التعطيل الإداري للصحف بيد الوزير أو مجلس الوزراء للعدد الطويلة أو لأجل غير مسمى .

وعُدل هذا القانون أيضاً في خلال سنتين فقط بقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٣٢ وزيدت فيه القيود والحدود . وإذا كان الحزبان الوطنيان (الحزب الوطني) و (حزب الأخاء الوطني) قد عارضا كثيراً عندما شرع قانون المطبوعات هذا أو القانون المعدل له و طالبا في مناسبات عديدة بمنع الصحافة الحرية التامة لتضطلع بمهمتها . فلما تولت الحكم الوزارة القومية التي أكثرتها من (حزب الأخاء الوطني) سنة ١٩٣٣ برأسة رشيد عالي الكيلاني اهتمت بحرية الصحافة والنشر فسنت قانوناً جديداً للمطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ تضمن إلغاء كثير من القيود والعراقيل التي كان قد فرضها القانون السابق وتعديله ولكن في الوقت نفسه لم يقض على التعطيل الإداري أيضاً إلا أنه حدد مدته فمنح وزير الداخلية حق التعطيل لمدة لا تزيد على عشرة أيام لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية حق التعطيل للجريدة أو المجلة لمدة لا تزيد على شهر واحد فإذا تكررت المخالفة من الجريدة بعد انتهاء

مدة التعطيل فلوزير الداخلية أن يودع القضية إلى المحكمة وللمحكمة أن تقرر تعطيل المطبوع مؤقتاً أو مؤبداً .

إلا أن الحكومة التي تلت هذه الوزارة^(١) بعد بضعة أشهر لم تكند تستقر في دست حكمها حتى عمدت إلى تعديل قانون المطبوعات الجديد مرجعة إليه كثيراً من القيود والأحكام الصارمة ولا سيما ما يختص بالتعطيل الإداري فشرعت قانون التعديل لقانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤ ولكن حصة واحدة قد تضمنها هذا التشريع المستحدث في (مادته العاشرة) وهي : ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معان فيها أنها لسان حزب سياسي بجاز قانوننا إلا بحكم المحكمة .

وأم الانتقادات الموجهة إلى (قانون المطبوعات) النافذة في الفترة التي نتحدث عنها :

أولاً - أخذه بنظام الإجازة بإصدار الجريدة أو المجلة أو النشرة وهذا الفرض لا وجود له في البلاد الراسخة في نظمها الديمقراطية ، إذ يمكن الحكومة من التحكم في الأمر ، فلا تمنح إجازة لشخص أو جماعة أو هيئة تخالفها في الرأي السياسي أو الفكرة أو العقيدة أو تشكل في مخالفتهم لها . وهذا يعني أن الحكومة تسد الطريق في وجه المعارضين لها ، وهو تعسف يناقض مبدأ المساواة بين أفراد الشعب أمام القانون الذي نص عليه دستور البلاد أو (قانونها الأساسي) .

ثانياً - عرض قانون الصحف والمجلات والنشرات للإنذار والتعطيل والإلغاء الإداري وفي هذا ما فيه من التشديد والإرهاب ولا سيما أن المشرع لم يوكل تعطيل المطبوع جريدة كانت أو مجلة أو نشرة إلى القضاء ليكون الحكم أو التدبير قضائياً بل جعله بيد وزير الداخلية أو مجلس الوزراء أي بيد السلطة التنفيذية (الإدارة) ولا بطمان دائماً وفي جميع الأحوال على عدالة

نصرفت الوزارة الإدارية وسلامتها من النزوات الشخصية والدوافع الحزبية كما أن هذه الصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارة في تعطيل الصحف وإلغائها لأسباب تبررها السلطة الإدارية نفسها تجعل الصحافة عرضة في كل وقت لأن تعطل الصحيفة أو تلغى لمجرد انتقاد الحكومة أو الدعوى لفكرة أو رأي لا يروقها . وهذه الحالة تنافي الحرية الكاملة المفروض توافرها في الجو الصحفي . تستطيع الصحف أن تؤدي واجباتها على الوجه الأكمل .

ثالثاً - جعل القانون الصحف والمجلات والنشرات الدورية معرضة للمصادرة بأمر وزير الداخلية وليس بقرار من المحكمة أى السلطة القضائية . وهذا سيف آخر وصلت على رقبة الصحافة يكفل للحكومة أن تقضى على أية جريدة أو مجلة أو نشرة دورية قبل ظهورها أمام أعين القراء ولو نيط أمر المصادرة بالقضاء لكان الأمر بعض الشيء .

رابعاً - وقد أخذ القانون العراقي باستيفاء التأمينات النقدية من الصحفي عند الاذن له بإصدار صحيفة ، يعين مقادير هذه التأمينات بالنسبة إلى مواعيد صدور المطبوع وهو نوع من العرقلة شدد عليه التكثير نقاد قوانين المطبوعات في أوربا عندما شرعت في بلادهم وأجمعوا على أنها مقيدة للحريات الصحفية . ويجب أن نضيف إلى هذه القيود الثقيلة التي احتواها قانون المطبوعات العراقي ما جاء في (قانون العقوبات البغدادي) من أحكام صارمة تتصل (بجرائم الرأي) وهي الجرائم الخاصة بالفكر والعقيدة سياسية كانت أم اقتصادية أم فلسفية .

كما أن هناك قانون مرسوم الأحكام العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ الذي يبيع لفائدة القوات العسكرية عند إعلان الأحكام العرفية في منطقة ما من مناطق البلاد أن يفرض الرقابة فيها على الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق .

وبهذه الوسيلة تعطل حرية الصحافة تعطيلًا تاماً فلا تعود أية صحيفة

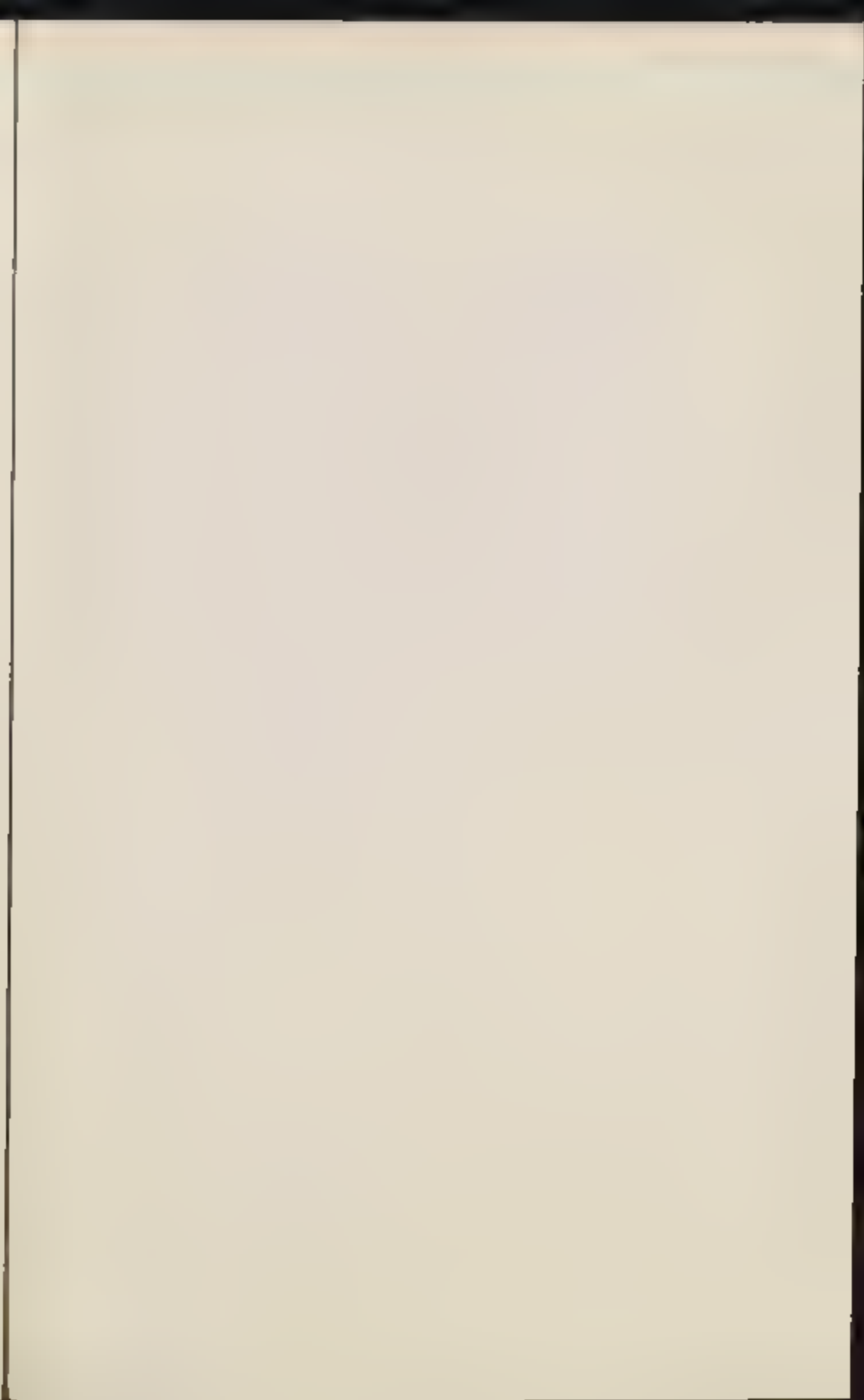
تنشر إلا ما ترضى عنه الحكومة القائمة المعلنة في عهدنا هذه الأحكام العرفية .
 وما يجعل حرية الصحافة مهددة في بلاد الرافدين وبمحكم المفقودة في
 أغلب الأحيان . أن أعمال الوزراء في الإدارة قطعية وليس هناك مجلس
 دولة أو محكمة إدارية تستأنف عندها أحكامهم .

ملاحظة مهمة :

هذه محاضرات ثمان قصد بها بناء على دعوة المعهد . إلقاء نظرات خاطفة على قدر ما تسمح به المحاضرة ، على طلاب معهد الدراسات العربية العالية ، التابع لجامعة الدول العربية ، في موضوع نشوء الصحافة العراقية وتطورها منذ أول ظهورها إلى نشوب الحرب العالمية الثانية .

أما الاسهاب والامتنعاض وتراجم الشخصيات الصحفية البارزة في العراق فظانها في التاريخ المفصل الذي اشتغل بكتابته منذ زمن ولم أترك أمراً يخص الصحف والصحافة في بلاد الرافدين إلا ذكرته في مطاويه ، وآمل أن يتاح لي إنجازُه ونشره قريباً .

المحاضر



ملاحق

(١)

قانون المطبوعات

رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣

المعدل بقانون تعديل قانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

نحن ملك العراق :

بموافقة مجلس الاعيان والنواب . أمرنا بوضع القانون الآتي :

الفصل الأول

في شرائط المطبوع

المادة الأولى - يقصد في هذا القانون بتعبير (المطبوع) كل صحيفة أو مجلة أو رسالة أو نشرة تصدر في أوقات معينة أو مختلفة ويستثنى من ذلك النشرات التجارية والخيرية .

المادة الثانية - يجب أن يكون لكل مطبوع مدير مسؤول ويشترط أن يكون :

١ - عراقياً

٢ - مكملًا سنن الـ (٢٥) من العمر .

٣ - غير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .

٤ - مأذوناً من مدرسة عالية ومن ذوي السمعة الحسنة وللمطبوعات الدينية الإسلامية أن يكون مجازاً بالدرس .

٥ - غير موظف وغير عضو في مجلس الأمة .

٦ - له محل إقامة يعينه في المحل الذي يصدر فيه المطبوع .

يجوز لصاحب المطبوع أن يكون مديراً مسؤولاً عن مطبوعه إذا كان مستجمعاً الشروط المبينة في هذه المادة .

ولا يجوز أن يكون أحدهم مديراً مسؤولاً لأكثر من مطبوع واحد كما لا يجوز أن يكون المدير المسئول للمطبوع معطلاً مديراً مسؤولاً لمطبوع آخر في خلال هذا التعطيل (١)

المادة الثالثة - على من يريد إصدار مطبوع أن يقدم بياناً إلى وزارة الداخلية يتضمن الايضاحات التالية ويستحصل إجازة بإصدار المطبوع :

- ١ - اسم الطالب وشهرته وعمره ومحل إقامته وجنسيته .
- ٢ - اسم المطبوع واللغة التي سيصدر بها .
- ٣ - المكان الذي ينشر فيه والمكتب المعين لإدارته .
- ٤ - نوعه من حيث أنه أدبي أو فني أو علمي أو سياسي .
- ٥ - أوقات نشره .
- ٦ - اسم المدير المسئول وشهرته ودرجته العلمية وعمره ومحل إقامته وجنسيته .
- ٧ - إذا كان القائمون بإدارة المطبوع شركة مساهمة يجب ربط شهادة التسجيل وصورة من مقابلة الشركة ونظامها الداخلي مع بيان اسم ممثلها أو مديرها المسئول عن إدارة شؤونها وكذلك أسماء أعضاء إدارتها وأعمارهم ومحل إقامتهم وجنسياتهم ومهنتهم .
- ٨ - إذا كان المطبوع يعود إلى جمعية يجب بيان أسماء أعضاء الهيئة الإدارية ورئيسها المسئول عن إدارة شؤونها وأعمارهم ومحل إقامتهم وجنسياتهم ومهنتهم .

المادة الرابعة - ١ - على صاحب المطبوع أن يقدم عن استحصاله الاجازة تأمينات نقدية خلال شهر من تاريخ تقديم البيان على الوجه الآتي :

(١) نص المادة ١ من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم ٣٣ سنة ١٩٣٤ .

(١) إذا كان المطبوع لا يصدر أكثر من مرة في كل ١٥ يوماً فتكون التأمينات (٣٠) ديناراً .

(ب) إذا كان المطبوع لا يصدر أكثر من مرة في الأسبوع فتكون التأمينات (٧٥) ديناراً .

(ج) إذا كان المطبوع يصدر أكثر من مرة في الأسبوع فتكون التأمينات (١٠٠) ديناراً .

(د) تعني من التأمينات المطبوعات الدينية والعلمية والفنية والأدبية .

٢ - يجوز لصاحب المطبوع أن يودع مبلغ التأمينات إلى أحد البنوك باسم وزارة الداخلية للاقتراع من ربحه على أن لا يحق له التصرف فيه دون موافقة الوزارة المذكورة .

٣ - كل مطبوع لم ينشر لمدة ستة أشهر منذ إعطاء التأمينات يصبح ملغياً .
المادة الخامسة - لا تنطبق أحكام هذا القانون على المطبوعات التي تصدرها دوائر الحكومة أو البلديات .

المادة السادسة - ١ - يكون المطبوع ملكاً لصاحبه ويجوز تملكه لآخر على أن يخبر وزير الداخلية بذلك .

٢ - إذا توفي صاحب المطبوع فينتقل المطبوع لورثته وفقاً للأحكام المرعية .

٣ - إذا كان صاحب المطبوع قد تعهد بالقيام بوظيفة المدير المسئول فعند وفاته يمكن الاستمرار على النشر بشرط الحصول على مدير مسئول مستجمع الأوصاف القانونية .

المادة السابعة - لا يسوغ لغير صاحب المطبوع استعمال اسم المطبوع عينا أو بوجه يدعو إلى الالتباس .

المادة الثامنة - ١ - إذا أراد صاحب المطبوع تغييراً في المواد التي يشتمل عليها الطلب المبين في المادة ٢ فعليه أن يعدل الطلب المذكور بإخياره وزير

الداخلية أما عندما يقصد تغيير أوقات النشر فيقتضى إكمال التأمينات أيضا بموجب المادة ٤ من هذا القانون .

٢ - إذا زالت إحدى صفات المدير المسئول فيجب إيقاف نشر المطبوع حالا وإخبار وزير الداخلية بذلك .

٣ - لا يجوز لصاحب المطبوع أن يصدر أى ملحق بمطبوعه من دون موافقة وزير الداخلية إلا إذا كان مطبوعه يصدر أكثر من مرة فى الأسبوع .

٤ - على صاحب المطبوع أن يخبر وزير الداخلية فى العاصمة أو متصرف اللواء فى الألوكة عن كل تبدل يقع فى الأحوال المبينة فى الفقرتين ٧ و ٨ من المادة الثالثة من هذا القانون وذلك خلال ثلاثة أيام من وقوع التبدل .

المادة التاسعة - إذا أراد صاحب المطبوع التخلي عن حقه فى المطبوع فله أن يخبر وزير الداخلية بذلك وعندئذ يبلغى المطبوع وتعاد له التأمينات إذا لم يكن مانع من الإعادة وفق المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة العاشرة : - ١ - على المدير المسئول أن يطبع اسمه واسم المطبعة التى يطبع فيها المطبوع إما فى أول الطبع أو آخره .

٢ - أن يرسل نسختين من كل عدد إلى كل من وزير الداخلية والمدعى العام فى العاصمة وفى غيرها إلى أكبر موظف إدارى والمدعى العام أو نائبه . ولوزير الداخلية أن يقرر إرسال ما لا يتجاوز خمس نسخ إلى الموظفين المكلفين بمراقبة المطبوعات .

المادة الحادية عشرة : - على بائع المطبوع أن يخبر مدير شرطة المحل الذى هو فيه بهويته ومحل إقامته ليقيد فى دفتر الخاص ويعطيه يانا بذلك مجاناً . وليس للبائع أن ينادى إلا باسم المطبوع الذى يبيعه .

الفصل الثاني

في التعطيل والإلغاء.

المادة الثانية عشرة : — لو وزير الداخلية أن ينذر المدير المسئول إذا نشر في المطبوع :

- ١ — ما يخل بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي .
- ٢ — ما يسبب الكراهية والبغضاء بين أفراد الشعب وطبقاته بصورة تخل في الأمن .
- ٣ — ما يؤثر على الصلات الودية بين العراق والدول الأجنبية .
- ٤ — ما يخالف الحقيقة بقصد إثارة الرأي العام .
- ٥ — ما يخل بالأداب والأخلاق العامة .
- ٦ — ما يسبب كراهية الحكومة أو يمس كرامتها (١) .

المادة الثالثة عشرة : — (أ) إذا أنذر المدير المسئول وفق المادة السابقة مرة واحدة ونشر ثانية مما هو مبين في المادة المذكورة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الإنذار فلوزير الداخلية أن يصدر قراراً بالتعطيل لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً (٢)

(ب) أما إذا ذكر في المطبوع ما يمس كرامة الأشخاص أو حيثياتهم بدون أن يسند إليهم مخالفة قانونية أو بدون أن يشهد لهم عملاً معيناً أو — إذا كانوا من الموظفين — بدون أن يذكر في المطبوع ماله مساس بمسلكهم أو واجباتهم في الدولة فلوزير الداخلية أن يعطل المطبوع لمدة عشرة أيام دون سبق إنذار . إذا كان المطبوع يومياً أما إذا كان غير يومي فيعطل نشره خمس مرات باعتبار هو بعيد النشر (٣)

(١) نص المادة الثانية من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٢) نص المادة الثالثة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٤ .

(٣) نص المادة الرابعة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(ج) إذا عطل المطبوع بموجب الفقرة (أ) ثم نشر فيه نمامو مبين في المادة السابقة بعد انتهاء التعطيل بمدة تقل عن السنة فلوزير الداخلية أن يعرض المسألة على مجلس الوزراء. وللجلس أن يصدر قراراً بالتعطيل لمدة لا تزيد على الثلاثة أشهر (١)

(د) إذا نشر في مطبوع شيء فيه خطر على الأمن العام أو سلامة الدولة فللمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يصدر قراراً بتعطيل المطبوع لمدة لا تزيد عن السنة الواحدة.

(هـ) لوزير الداخلية أن يلغى إجازة أي مطبوع أدبي أو علمي يخرج عن حدود إجازته (٢)

المادة الرابعة عشرة :- إذا عطل المطبوع بقرار من مجلس الوزراء ثم نشر فيه شيء نمامو مذکور في المادة ١٢ بعد انتهاء التعطيل فلوزير الداخلية أن يودع القضية إلى المحكمة وللمحكمة أن تقرر تعطيل المطبوع لمدة لا تزيد على السنة أو الغاء إجازته (٣)

المادة العاشرة :- ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسي مجاز قانوناً إلا بحكم من المحكمة (٤).

المادة الخامسة عشرة :- ١ - إذا عطل مطبوع مؤقتاً فليس لصاحبه أن يطلب إعادة التأمينات أو تحويلها إلى شخص آخر خلال مدة التعطيل.

٢ - إذا ألغى مطبوع بقرار من المحكمة فليس لصاحبه أن يطلب إعادة التأمينات أو تحويلها إلى شخص آخر إلا بعد مضي شهر من تاريخ الإلغاء.

٣ - إذا قيست دعوى على المدير المستول من جراء محتويات المطبوع فللمحكمة أن تأمر بالحجز على تأمينات ذلك المطبوع.

(١) نص المادة الخامسة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم

(٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٢) نص المادة السادسة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم

(٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٣) نص المادة السابعة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم

(٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٤) نص المادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم

رقم (١٣٣) لسنة ١٩٣٤

الفصل الثالث

في منح الإجازة للأجانب

المادة السادسة عشرة - يجوز أن يكون الأجنبي صاحب مطبوع بقرار من مجلس الوزراء على أن يكون من رعايا إحدى الدول المتحابة مع العراق وأن يراعى في ذلك المعاملة المتقابلة بين الدول وينطبق عليه أحكام هذا القانون علاوة على ما يرد في هذا الفصل .

المادة السابعة عشرة - على صاحب المطبوع الأجنبي :

١ - أن يقدم شهادة من ممثل حكومته السياسي أو قنصل حكومته عن سيرته وسلوكه الشخصي .

٢ - أن لا يجعل مطبوعه لسان حان أحد الأحزاب السياسية في العراق .

٣ - أن يقدم مديرا مسؤولا عراقيا توفرت فيه الشروط المدرجة في المادة ٢ من هذا القانون .

٤ - أن يودع لدى وزارة الداخلية ضمانا تقديري قدرها ٧٥ دينارا .

المادة الثامنة عشرة - لوزير الداخلية أن يعطل مطبوع الأجنبي لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا :

(أ) عارض أو هاجم أحد الأحزاب السياسية .

(ب) عارض سياسة الحكومة العراقية .

(ج) نشر شيئا يمس بكرامة العراق أو الشعب العراقي .

(د) نشر شيئا مما جاء في المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يلغى المطبوع الأجنبي في ظروف وأحوال خاصة تجعل الإلغاء من مقتضى المصلحة العامة .

الفصل الرابع

في المخالفات والعقوبات

المادة العشرون : - ١ - يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥) دنانير وعند التكرار يعاقب بغرامة لا تزيد على (١٠) دنانير أو بالحبس لمدة لا تزيد على الشهر ككل من أصدر مطبوعات :

(١) قبل تقديمه التأمينات القانونية واستحصال الاجازة أو بعد إلغائه أو في مدة تعطيله أو خلافا للأمر المدرجة في المادتين ٣ و ٨ من هذا القانون ولوزير الداخلية أن يأمر بمصادرة المطبوع وإيقافه عن النشر .

٢ - إن المعاقبة بموجب هذه المادة لا تمنع فرض العقوبة القانونية الأخرى إذا كان في المطبوع ما يستلزم ذلك .

المادة الحادية والعشرين : - يعاقب بغرامة لا تزيد على ٣ دنانير .

(١) المدير المسئول إذا خالف أحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

(٢) البائع إذا خالف أحكام المادة (١١) من هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون : - ١ - يجوز نشر المحاكمات ومذكرات المجالس

التشريعية والمجالس الإدارية والبلدية والمجالس الرسمية الأخرى في المطبوع

٢ - لا يجوز أن ينشر بحضور محكمة أو هيئة رسمية بجمعة بصورة سرية

وفق قانون أو أى معاملات أمرت المحكمة أو الهيئة بمنع نشرها كلاً أو بعضاً

٣ - لا يجوز نشر الشكاوى والمحاكمات المتعلقة بقضايا القذف والسب

الذى لا يجوز إثباته قانوناً .

٤ - لا يجوز المناقشة أو إبداء الرأى فى القضايا المعروضة على المحاكم

قبل صدور القرار النهائي فيها .

٥ - لا يجوز نشر الاخبار المتعلقة بتشكيلات الجيش وحركاته من

دون موافقة وزير الدفاع أو من يخوله ذلك . ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز (١٥) ديناراً .

٦ - لا يجوز نشر أخبار تتعلق بشؤون الحكومة ودوائرها إلا بعد استفتائها من منبع رسمي ^(١) .

المادة الثالثة والعشرون : - لا يجوز نشر القوانين والأنظمة قبل إعلانها في الجريدة الرسمية ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على (٧) دنائير على أنه ليس في هذه المادة ما يمنع نشر اللوائح القانونية .

المادة الرابعة والعشرون : - لا يجوز نشر الأخبار والشؤون اليومية المجاز أخذها وفق المادة (٤) من قانون حق التأليف العثماني المؤرخ في ٨ مارس ١٣٢٦ بشرط بيان مأخذها إلا بعد مضي (٢٤) ساعة على نشرها على الأقل ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على (٧) دنائير

المادة الخامسة والعشرون : - ١ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بكليتهما كل من نشر في مطبوع ما من شأنه أن يثير شعور عدم الإخلاص إلى الملك أو يتضمن إهانة للذات الملكية أو الملكية أو ولي العهد أو نائب الملك .

٢ - أما إذا كانت الإهانة موجهة إلى أحد أعضاء العائلة المالكة المعينة في القانون أو إلى أي ملك من ملوك إحدى الدول المتحابة مع الدولة العراقية أو رئيس حكومتها فيعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على السنة الواحدة أو بغرامة لا تزيد على (٧٥) ديناراً .

المادة السادسة والعشرون : - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٥٠ ديناراً كل من نشر في مطبوع إهانة بالكتابة أو

(١) نص المادة الثامنة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٤

التصوير لهية الوزراء أو مجلس الأمة أو أحد أعضائه أو للجيش أو لاحدى الهيئات الرسمية أو لاحد موظفى الدولة أو لقسم منهم بسبب قيامهم بالواجبات المودعة إليهم دون أن يذكر أسماء أو أن يخصص مادة معينة بكيفية تدعو إلى المساس بشرفهم أو شرف أحدكم .

المادة السابعة والعشرون - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٥ ديناراً كل من نشر فى مطبوع إهانة لشخص أو أفشى سرا بواسطة النشر تعرض فيه بكرامة شخص أو شرفه أو أضر بشهرته أو ثروته أو نشر بكيفية أخرى أمراً تعرض فيه بشرفه أو حيثيته أو لقصد تهديده للحصول على مال أو أجره الاعلانات الصادرة بمطبوعه خلاف الأجور المقررة أو ما يعادلها أو ما يشابه ذلك من المنافع سواء كان لنفسه أو لمنفعة شخص آخر .

وأما القذف والسب فيعاقب ناشرها وفق قانون العقوبات .

المادة الثامنة والعشرون - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة واحدة أو بغرامة لا تزيد على ٧٥ ديناراً كل من نشر فى مطبوع أمراً من الأمور الرسمية المتعلقة بحركات الجيش أو أية معاملة عسكرية كانت أو مدنية مع عليه بأن إطلاعه على ذلك الأمر كان بصورة غير مشروعة أو بناء على إفشاء صدر من شخص آخر خلافاً للقانون أو إهانة للجيش . وإذا كان يعلم أن النشر مما يضر بمصالح الدولة أو بما يؤدى إلى ذلك فيعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ٢٠٠ دينار .

المادة التاسعة والعشرون - ١ - على صاحب المطبوع أن يدرج مجاناً وفى عين المحل الذى نشر فيه القذف أو الإهانة بحق شخص ما أن ينشر الجواب الوارد إليه من الشخص نفسه أو وكيله أو من أولاده أو أحفاده أن كان النشر يتعاقب بمطوفى على أن يكون الجواب من حيث مقداره متناسباً بصورة معقولة مع النشر .

٢ - يجب أن تدرج الردود التى ترسلها الحكومة على النشرىات التى تراها مخالفة للحقيقة .

٣ - على صاحب المطبوع الذي نشرت فيه محاكمات تتعلق بشخص أن ينشر الحكم الذي صدر في نتيجة المحاكمة إذا طلب النشر ذلك الشخص .

٤ - على صاحب المطبوع أن ينشر ما ذكر في الفقرات ٢٠١ ، ٢٠٢ من هذه المادة بعين الحروف وفي عين العمود من أول عدد يصدر من المطبوع ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على ٢٠ ديناراً .

المادة الثلاثون - ١ - يعتبر كل من الأشخاص المذكورين أدناه ناشراً بالنظر لأحكام هذا القانون .

المدير المسئول على كل حال . وصاحب المقال الموجب للمعاقبة إن كان له إعضاؤه وصاحب المطبعة والبائع عند عدم معرفة المدير المسئول وصاحب المقال أو عدم العثور عليهما .

٢ - أما تضمين الأضرار الأدبية والمادية فيترتب على صاحب المقال - إن كان - وعلى المدير المسئول وصاحب المطبوع بالتكافل .

المادة الحادية والثلاثون - يقيم المدعي العام الدعوى المتكونة عن مخالفة أحكام هذا القانون ومن دعاوى الإهانة بموجب المادتين ٢٥ ، ٢٦ من هذا القانون وبموجب المادة ٢٩ فيما إذا كانت الإهانة أو القذف والسب موجهة إلى سفير أو ممثل إحدى الدول الموجودة في العراق . وأما الإهانة والقذف والسب الموجهة إلى شخص آخر فيقيم الدعوى عنها المدعي الشخصي أو ورثته إن كان ميتاً .
المادة الثانية والثلاثون - لوزير الداخلية ، أن يأمر بمصادرة أعداد المطبوع في الأحوال الآتية :

١ - إذا اشتمل على أمر يستلزم تطبيق الأحكام الواردة في الفصل التالي من هذا القانون .

٢ - إذا اشتمل على إهانة أو قذف أو سب يكون المدعي العام هو المتكلف بإقامة الدعوى عنها بموجب هذا القانون .

٣ - إذا صدر خلاف المادة ٢٠ من هذا القانون .

المادة الثالثة والثلاثون: - ١ - لمن يعد نفسه متضرراً مادة ومعنى من النشريات الواقعة في المطبوع أن يراجع المحكمة ويقيم الدعوى على الأشخاص المسؤولين بموجب المادة (٣٠) وله أن يدعى بالضرر والخسارة وللمحكمة أن تحكم بالتضمن المناسب علاوة على الحكم بعقوبة الحبس أو الغرامة أو تعجيل المطبوع وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين الأخرى .

٢ - على المدير المسؤول أن ينشر الحكم الصادر وفق الفقرة الأولى في أول عدد يصدر من المطبوع بعد تبليغه وعند تعذره ففي العدد الثاني وإذا خالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على (٣٠) ديناراً .

٣ - المحكمة أن تنشر الحكم في مطبوع آخر على أن يؤدي المحكوم عليه نفقات النشر فيما إذا تعذر نشره في المطبوع نفسه .

المادة الرابعة والثلاثون: - ١ - لا تسمع الدعوى عن جرائم المطبوعات ما ترفع خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ النشر بصرف النظر عن تاريخ الإطلاع - ٢ - تسقط الدعوى إذا تركت ثلاثة أشهر بعد إقامتها .

المادة الخامسة والثلاثون: - ١ - تبلغ الإنذارات والتحذارات من دوائر الحكومة إلى المطبوعات بتسليمها إلى المدير المسؤول أو صاحب الامتياز في محل إدارة المطبوع وإذا لم يوجد أحد منهما في المحل المذكور فيلصاقها على باب المحل بواسطة مأمور التبليغ وبالطريقة التي تبليغ بها أوراق المحاكم (١) المادة السادسة والثلاثون: - للحكومة أن تصدر أنظمة تتعلق بسكيفية تأسيس نقابة المطبوعات .

المادة السابعة والثلاثون - يلغى قانون المطبوعات رقم ٨٢ لسنة ١٩٣١ وتعديله رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢ .

المادة الثامنة والثلاثون - يتخذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٢)

المادة التاسعة والثلاثون: - على وزير الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون

(١) نص المادة التاسعة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٢ رقم ٣٣ سنة ١٩٣٤ .

(٢) نص القانون في العدد ١٣٨٠ من الوقائع العراقية بتاريخ ٨/٣ / ١٩٣٢ ونشر التعديل في العدد ١٣٥٤ من الوقائع العراقية بتاريخ ٨/٥ / ١٩٣٤

(٢)

نماذج من مقالات الجرائد العراقية في العهد العثماني

جريدة الرقيب

مقال افتتاحي في العدد ١٧ المؤرخ في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ هـ

تأثير المثل الوطنية والاشتراكية فيه

لا يخفى على عموم إخواننا العثمانيين ما كنا نلاقه في الدور السالف المنصرم من أنواع الظلم والتعدي والاستبداد والاستعباد وما كنا نئن تحت ثقله ولا يمكننا التشكي بما أثقل كواهلنا حتى في خلواتنا لأن على كل منا حسب اعتقاده وظنه ألف جاسوس ينقل عنه ما يقوله حتى صار البعض يعتقد أن الخليفة المخلوع كالخاكم بأمره الفاطمي وحتى كاد يدعى علم الغيب تسلطه على العموم بواسطة جواسيسه المنتشرين على وجه القطعة العثمانية كالجراد حتى قبض الله سبحانه لهذه الأمة المظلومة من قام بنصرتها وهم جمعية الاتحاد والترقي الذين طالما ذكرنا فضلهم على الأمة ونوهنا بذكورهم وحمدنا الله عز وجل على أنهم تمكنوا بمعونه تعالى من قلب ذلك الدور النحس بلا إراقة دم ولا إثارة حرب ولكن أبي الله عز وجل تغيير سنته في أن الانقلاب لا يكون سلبيا وأن الحرية لا يمكن أخذها بغير أليف وإذا أراد الله أمرا هيا أسبابه . فقام جماعة ممن ختم الله على قلوبهم وحب إليهم الظلم وحب الجاه فأرادوا معاكسة الجمعية وهم يعلمون أن أعظم معاكسة لها إحباط مساعيها (ولا أهم وأعظم على الجمعية من إعادة الدور السالف ولو أدى الأمر بسفك دماء الألوف) وإعادة عموم الرعايا إلى العبودية بعد الحرية وإلى ترفع البعض على بعضهم بعد المساواة وإلى الظلم والجور بعد العدالة وإلى الضغائن

والعداوة بعد الآخوة فقاموا متسترين بالدين المين ويعلم الله أنهم أعداؤه حتى أغروا الخاقان المخلوع أو أغراهم بأن من السبل إعادة ذلك الدور ولم يعلموا أن عموم الأمة العثمانية على اختلاف مللهم وافتراق أهوائهم متفقون قلباً وقالبا وكلهم يد واحدة في الذب عن ما يراد سلبه منهم وحيث أنا نعتقد أن الذب عن هذا الأمر هو الفريضة الوحيدة على كل ذي عقل ودين ووجدان نقول إن إخواننا المجاهدين قد قاموا وأعانهم من هم بالقرب منهم وهم أهالي الفيالق الساقية والثالث بقيادة حضرة وضينا الشهم المغوار والفسارس الكرار الذي حاز شرف اسم الفاتح الثاني ، للقسطنطينية الذي منح الأمة العثمانية عموماً شرف الحرية بعد أن أراد الظالمون اغتيال هذا الشرف منهم وهو من يحق للعراق الافتخار بترداد اسمه وتكراره حضرة الفريق الأول (محمود شوكت باشا)

وقد قلنا إن الحرب في سبيل دوام نعمة الدستور فرض عين وهو على أبناء العراق أ فرض من غيرهم لأن القائم بهذا الأمر من بنى جلدتهم ومولود أرضهم وقد منحهم هذا الفخر إلى آخر الأبد وهم لم يتمكنوا من القيام معه والمفاداة بالأرواح والنفوس فليس لهم إذا ما يبرهنون به على اتحادهم مع أولئك المنقادين لوطنهم سوى مفاداتهم في دفع الإغاة التي مستفوم بإعانة بل إغاة أولاد أوائل الشهداء الذين اشترى لهم الحرية والعدالة بدمائهم وقد حاذوا أجر الشهادة فلا نظن أن ذي غيرة أو حمية أو شرف يتأخر عن المسابقة في دفع ما يمكنه دفعه من العرض الزائل وكل منا ليقول في نفسه أن لو كانت مملكتنا قرب الآستانة هلاً كنا نقادى بأنفسنا وأموالنا في سبيل هذا الجهاد الشريف ؟ فمن كان ذو غيرة وشرف وحمية وشهامة ويقول نعم كنت أفادى بنفسى نقول له لا أقل من أن تدفع لهذه الإغاة قيمة نفسك ومن شاء فليقوم نفسه أو ولده بما شاء وهناك يعلم شريف الهمة من وضيعها ومن قال أنه لو كان قرب الواقعة لم يكن يقوم بهذه الخدمة الجليلة فنقول له تباً لك وسحقاً والأمة العثمانية ومجاهديها الأبطال وأنجالهم غيون

عن ما تريد أن تدفعه غرامة وليس بهم حاجة لما تعطيه حياة أو جيرا وعسى
الله أن يقيض لك أمرا تدفع له المال والروح وإلى جهنم وساءت مصيرا .

جريدة التهذيب

مقال افتتاحي للعدد (٢٣) المؤرخ في ٢٢ شوال سنة ١٢٢٧ هـ

استنهاض الأمة

مالنا لا نرى لدعاء الجرائد التي هي لان الأمة برمتها ملياً ولا مجيئاً كأنها
تنادى أجساداً بالية أو أشباحاً عن الأرواح خالية لبت شعري هل تقاصرت
الهمم أو فترت العزائم أو تقاعست الألسن عن دعاء الخير أم أحجمت
النفوس عن أعمال البر فلا تستطیع الاقدام على ترك ما اعتادت عليه من
المظالم بلى أن النفوس إذا اعتادت شيئاً ما يكون لها بالضرورة طبيعة
ثابرة .

والطبع والروح مزوجان في جسد لا يخرج الطبع حتى تخرج الروح
فلقد كل فلم عن تسطير الاستغاثات ولا التفات وضائق الصحف باستنهاض
الهمم وهيئات فإلى متى يقوم هذا السبات وإلى متى لا تمتاز الأحياء عن الأموات
سئمت والله نفوسنا عن تذكير أولياء الأمور الذين هم المسئولون عند الله
وعند الأمة واستعطاف همهم على أشياء يسيرة لا تصعب على ذي أدنى همه
وأقل عزيمته تنجح رفاه الفقراء والغرباء وحفاظة نفوس الملة من المعاطب
وتأمين راحتها من المتاعب فلم نر منهم من يقول (ها أنا ذلك الرجل) بل الكل
عن التذكير في اضراب وصحائفنا تمر عليهم مر السحاب .

نعم ذكرنا رئيس البلدية في عددنا السالف عن معاملات الباعة من
الخبازين والقصابين وغيرهم وأسبنا بيان كيفية بيعهم بالاثمان الباهضة
وعدم إصغائهم لتنيهاات الرئاسة وأخطارها كأنهم قوضى لامرأة لهم ولا
يستلون عما يفعلون بل ولا يعباون بأمر أمر ولا يكثرثون له وما ذاك

إلا من أمن العقوبة إذلولم يأمنوا العقوبة لما أساءوا الأدب مع أن الأمر الذي بيده أزمة الأمور يلزم أن يكون على تنفيذها أشد حرصا من كل أحد واستلقتنا أنظار أولياء الأمور في أعدادنا السالفة أيضا إلى بث الأوامر الشديدة إلى أصحاب العربات على منع تسيرهن بالسرعة القوية لكيلا يحصل منهن الضرر لأحد من أفراد الملة ولم نعلم هل سمحوا بذلك أم لا ونظن أنهم لم ينظروا تلك النقطة المهمة الجالية للدقة والاعتقاد بعين المقول ولذا نرى العربات على أسرع سير من سيرهن الأول ولا سيما إذا سرن في الأسواق والأزقة الضيقة لغاصة بأفراد الملة صغير وكبير وأعمى وأصم وعليل والحال إلى الماء يسقى من يفص بلقمة .

والى أين يسعى من يفص بماء، ونختم الكلام على بحث تطهير العشار الذي بقى منذ أيام في حجر التراخي لا الصبحى مع أن الأغلب من ضعفاء الناس وفقرائهم احتاجت بيوتهم أكثر الأيام إلى شربة ماء إلا أن الأمل وطيد بهمة (أبو شعيب) الملتزم (وسلمان جبر) السكفيل أن ينقذ الفقراء من ما هم فيه من الضيق المسير يبدل الاجتهاد في تسريع ما التزماء وعهدا به فاستلقت أنظارهما لإجراء ذلك الأمر المهم راجين أن لا يحمل (أبو شعيب) أمانة به كامل أشعب والسلام .

جريدة (الإيقاظ)

مقال افتتاحي للعدد (١٥) المؤرخ في ٨ آب ١٩٠٩

معنى الحرية

الحرية — أن يكون كل فرد من أفراد العثمانيين حرا بتشكيل كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والزراعة وليس لأحد حق المعارضة ذلك لأن القصد من نشر القانون الأساسى استحصال رفاهية الجميع

وتزويد ثروتهم . وهكذا لا يمكن إلا بزيادة الاشتغال بأنواع التجارات والاجهاد باختراع الصنایع وبذل الهممة بتوفير وتكثير الزراعة .

الحرية — أن يكون كل فرد من أفراد العثمانيين مفوضا على فتح مكتب باسم التدريس خصوصا كان أوعوميا بشرط مطابقتها للقانون يعنى فى العلوم التى لا تغل بالديانة ولا بعقيدة المتعلمين فى الأمثال الجيدة ، إذا كثرت المدارس استراح السجانب ،

الحرية — هى إطاعة الملة جمعاء للحضرة السلطانية لأن هذه الطاعة فرض على كل مسلم بقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، وواجب على كل عثمانى لأن حضرة السلطان هو أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين وحامى بيضة العثمانيين .

الحرية — هى كما يلزم على الأمة من الإطاعة التسامة للحضرة الملوكية كذلك واجب عليها الإطاعة والانقياد لأوامر الأحكام والمأمورين العادلين وهيئة الحكومة المجموعة لأنه لو تحققنا أساس هؤلاء لوجدنا جميعهم وكلاء الحضرة السلطانية وذلك مثلا أن الوالى والمتصرف والقائمقام والمدير هم وكلاء السلطان فى أماكن وظيفتهم من حيث الضبط والربط وأما النواب فكذلك وكلاء عن حضرة جلالته فى أمر الأحكام الشرعية وأما رؤساء المحاكم وأعضاؤها فهم كذلك لأجل تنفيذ الأحكام الشرعية والقانونية بإذنه وهكذا الإطاعة لهؤلاء الجميع والامتثال لأوامرهم .

الحرية — انقياد العساكر وإطاعتهم لجميع قوادهم ومخافتهم على الضبط والربط .

الحرية — هى توجب رفق الحكومة بالرعية وتستوجب محافظة حقوقها وذلك اتباعا على (كلامكم راع و . . .) والاعتناء بالأسباب الموجبة لرفاهها ولحفظ مالها وتزويد ثروتها والإصغاء التام لأفرادها عند شكاياتهم أو عرض مظلهم أو بيان الافادات لاستخلاصهم من الأذى والمظالم .

الحرية - بالنسبة إلى فكرى القاصر ورأى الفاتر هي هذه لا كما يذهب أسرى الأغراض وحب الذات ويؤولونها خلاف حقيقتها وإن كان ندع عن فكرنا بما يدخل تحت هذا الموضوع فليكملة ذوو الأفكار الذين يحبون الاتيان على تمام الموضوع .

المساواة - هي أن يكون الغنى والفقير والكبير والصغير والوزير والحقير والمسلم وغير المسلم في الحقوق الشخصية سواء لافرق بينهما وفي سائر الأحوال بمقتضى التطبيق لأصول التربية والآداب والعرف العام مثل احترام الصغير للكبير ورعاية الكبير للصغير والتجنب عن الخطوات المغايرة للآداب المشروعة والنظامات الموضوعة ويلزم أن يعرف كل واحد مقامه .

الأخوة - أن يكون جميع العثمانيين متحدين بدأ واحدة يتعاونون على جلب منافع الدولة والملة وإكمال نواقص الوطن ويتركوا النفاق والشقاق وغيره وأن يعامل بعضهم بعضاً معاملة الأخ لأخيه بصورة حسنة ولا يفرقوا بين المسلم وغيره في الأحوال الدنيوية لكي يحصل الاتحاد في أسباب ترقى الوطن .
العدالة - هي نمو شجرة اسمها الحرية وأغصانها المساواة وورقها الاتحاد وأصلها مغروس في أرض الأخوة تشرب من ماء لطيف نابع من العين المسماة بالقانون الأسامى محتاجة إلى أناس تقنظف أثمارها (ومن الله التوفيق) .

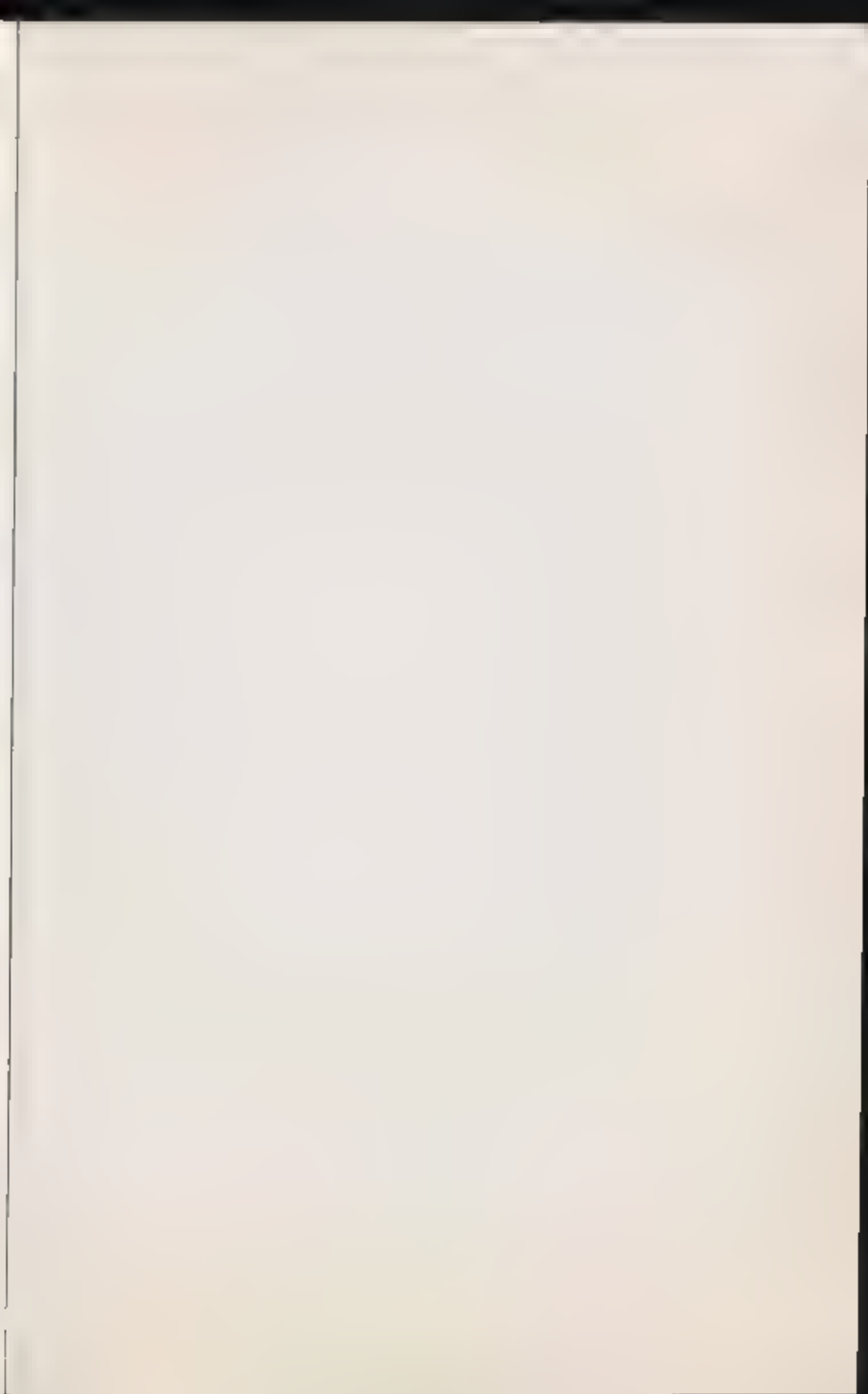
سى . قبضى

المفهرس

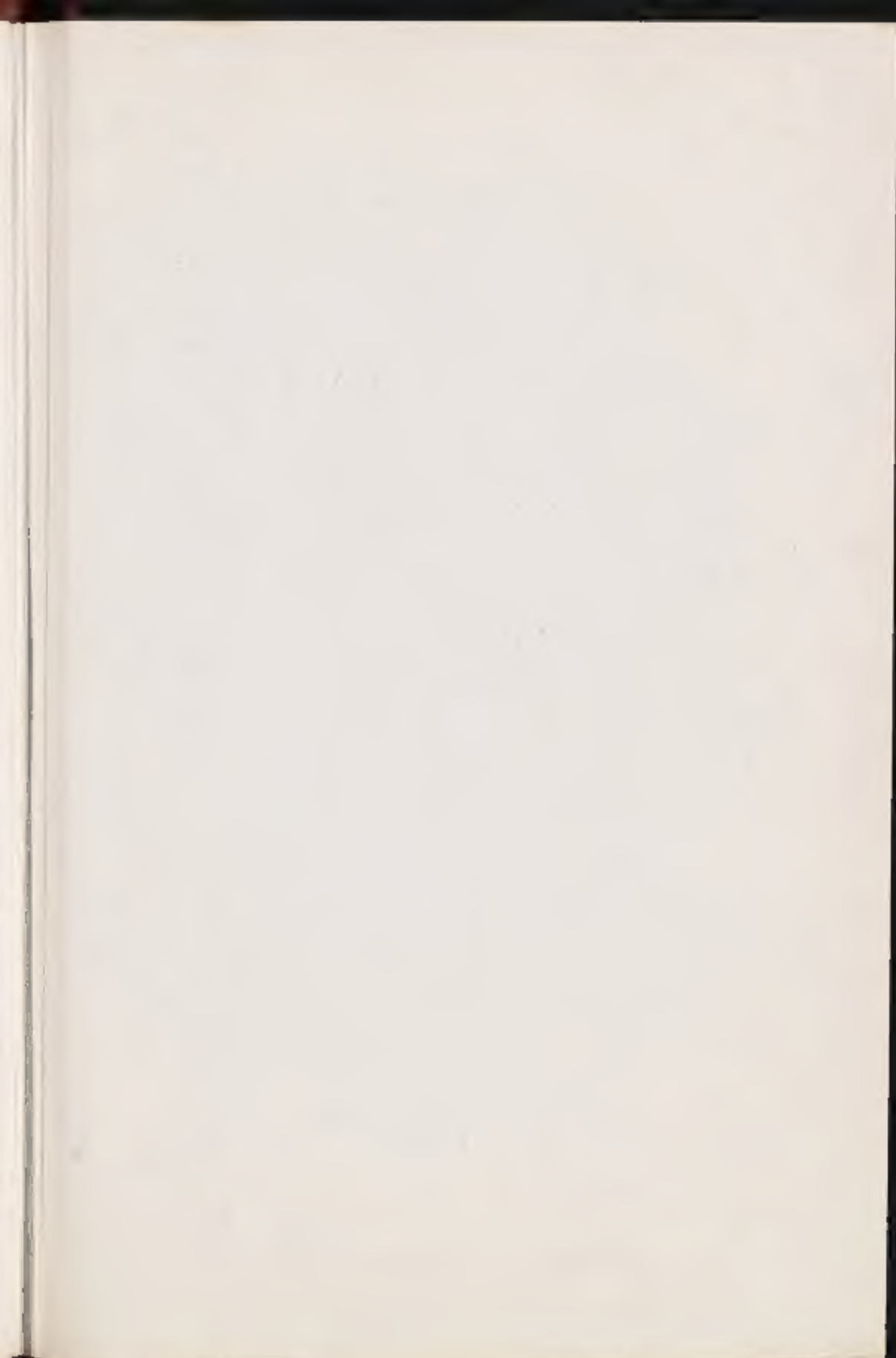
٥	تمهيد
١٠	الصحافة قبل الدستور — في العهد العثماني
٢٠	الصحافة بعد الدستور
٢٨	الصحافة خلال الحرب العالمية الأولى
٥٥	صحافة الثورة العراقية سنة ١٩٢٠
٨٠	الصحافة بعد تأسيس الحكومة العراقية
٩٣	صحافة الأحزاب في العراق
١٢٠	صحافة الهزل والنقد
١٣٦	حرية الصحافة في العراق
١٤٩	ملاحق













COLLEGE LIBRARY'S OFFICE



CU63338211

PN5449.I7 B83

Shedah fi al-faqh

AP